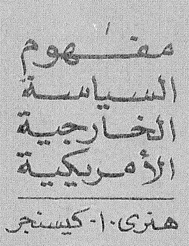




مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

هنري ا. كيسنجر

إعداد : د. حسين شريف

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيوني

الإسكندرية



كتاب الساعة

مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

هنرى ١. كيسنجر

إعداد : د. حسين شريف

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية

مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية

- السياسة الخارجية
- ضرورة الاختيار
- المشاركة المتعبة



هنرى كيسنجر

نبذة عن هنرى كيسنجر

١ ـ ينتمى لأسرة يهودية المانيــة من الطبقــة المتوســطة ، وكان والده مدرسا فى المدارس الثانوية وعندما جاء هتلر الى الحكم وسيطرت النازية تعرضت أسرة كيسنجر للاضطهاد ، واضطر والده الى اعتزال العمل وفضل الانزواء بعض الوقت حتى تهدأ الأمور ، غير أن متاعبهم ازدادت فهــاجرت الأسرة كلهــا الى الولايات المتحدة فى عام ١٩٣٨ ٠

وفى مدينــة نيويورك استقرت الأسرة ، وكان هنرى كيسنجر قد أنهى المرحلة المتوسطة من الدراسة والتحق فى نيويورك بمدرســة ثانوية ٠ وفى عام

١٩٤٣ دخـل هنرى كيسنجر الجيش الأمريكى حيث قضى مدة التجنيـد وعمل فى تدريس التاريخ الألمانى فى احـدى مدارس المخابرات العسكرية الأمريكية ، وكان فيها يقوم بالتدريس لضباط عظام .

فى عام ١٩٤٦ حول الى موظف مدنى تابع للقوات المسلحة بمرتب ١٠ آلاف دولار سنويا وحصل على رتبة كابتن بالاحتياطى .

على أنه فى عام ١٩٤٧ حصل على منحة حكومية للدراسة فى هارفارد حيث حصل على الليسـانس فى نظم الحكم ثم الدكتوراه فى عام ١٩٥٤ . وكان خلال دراسته متفوقا كمـا كان يشرف وينظم مجموعـة عرفت باسم « ندوة هارفارد للشئون الدولية » وكانت المخابرات الأمريكية تسهم فى تمويل نشاطها .

بدأ اهتمامه بالدراسات الاسـتراتيجية بعد عام ١٩٥٤ ، وقام بنشر كتابه Nuclear weapons and Foreign Policy « السلاح النووى والسياسة الخارجية » ـ ودخل فى مجموعة الخبراء الأكاديميين وثيقى الصلة بالادارة .

واصـبح كيسـنجر مستشاراً لمدير مكتب الاستراتيجية السـيكولوجية الذى كان يتبع مجلس الأمن القومى . وقد استخدمه «نيلسون روكفلر» فى عام ١٩٥٦ كمدير لمكتب الدراسات الخاصـة التابعة لروكفلر .

٢ ـ كان كيسنجر مستشـارا لكل من حكومة ايزنهاور وكيندى وجونسـون ، غير أنه لم يتول أى منصب ادارى فى أى من هـذه الادارات . وقد امتدح الجميع تعيينه من قبل نيكسـون كمستشـار للأمن القومى ، ووصف السناتور «جاكوب جافيتش» هذا التعيين « بأنه يمكن القول بأنه أبرز شىء عمله نيكسون

لأن مجال السياسة الخارجية هو المجال الذى ستترك فيه حكومة نيكسون طابعها الواضح » .

٣ ــ يلاحظ المراقبون أن كيسنجر لم يقع فريسة للمثالية الشديدة أو « البراجماتيقية » المتناهية وهما الطريقان اللذان كانت تندفع اليهما السياسة الخارجية الأمريكية فى الماضى .

وكيسنجر يؤمن بمفهوم النظام وأنه لا ينبغى ان يتحقق عن طريق الوعظ والتوجيه كما انه لا يتحقق عن طريق فرض وضع معين على الآخرين بالقوة . ويرى أن الاستقرار والنظام يمكن أن يتحقق عالميا بالتدريج مع وضوح فى الهدف ومرونة فى الوسيلة .

٤ ــ ويرى كيسنجر كذلك أن على الولايات المتحدة أن تدرك طاقاتها وحدود قوتها . ويعتقد أن أى سياسة تتبع يجب أن تضع فى الاعتبار ليس فقط النتائج المرغوبة ولكن أيضا جميع الآثار الجانبية التى يمكن أن تترتب عليها ، ويرى مثلا أن اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية تم التفاوض بشأنها دون دراسة كافية للآثار الضارة الممكن أن تترتب عليها مثل معارضة بعض دول غرب أوروبا لما يعتبرونه أنه عملية تمت بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة دون مشاورة أحد ، وكذا مخاوف الهند واليابان واحتمال بحثهما انشاء قوات نووية خاصة بهما .

٥ ــ ولدى كيسنجر فى عمله مع نيكسون نفوذ قوى فهو يجتمع بنيكسون لمدة ساعة على الأقل يوميا فضلا على حضوره اجتماعات مجلس الأمن القومى . وقد ثارت الشكوك من أن كيسنجر يسعى للاستحواذ على قدر كبير من السلطات التى كانت بصورة تقليدية

فى يد الخارجية ووزارة الدفاع . وقد أعرب السناتور « فولبرايت » عن مخاوفه من أن يتجـــه مجلس الأمن القومى « نحو معالجة الشئون الشديدة الأهمية والتى كانت تعالجها هيئات حكومية تتقيد بمســئوليتها أمام الكونجرس» .

وقد اضطر نيكسون ازاء ما عبر عنه البعض من مخـاوف الى أن يؤكد أكثر من مرة أن وزير الخارجية روجرز هو مستشاره الأول فى السياسة الخارجية وأن وزارة الخارجية هى المنفذ الأول للسياسة الخارجية .

٦ ــ على أنه بالرغم من أن مهمة كيسنجر الرسمية هى اسداء النصح للرئيس باتباع سبيل معين فى موقف معين الا أن عمله يمتد للاستفادة من المعلومات المتوفرة لوزارتى الخارجية والدفاع ورسم ووضع جميع الخطط والحلول البديله حتى يمكن لرئيس الجمهورية أن يصل لقرار وهو يعلم تماما جميع مضاعفاته .

وقد نظم كيسنجر مجلس الأمن القومى فى صورة لجان فرعيـة تعرض بحوثها على مكتب يرأســـه ويعد الصيغ النهائية التى تعرض على مجلس الأمن القومى ، كذلك فانه بعد أن يتخذ مجلس الأمن القومى قرارا فى أى موضوع تقوم لجنة برياسة وكيل الخارجية « اليوت ريتشارد سون » بمتابعة تنفيذ هذا القرار وكيسنجر عضو فى هذه اللجنة .

ويرى كيسنجر أن ذلك يحقق فعالية دور مجلس الأمن القومى ــ جهاز لتنسيق التخطيط .

٧ ــ وبالرغم من أن كيسنجر يؤكد دائما أن عليه أن ينظم تدفق المعلومات للرئيس دون اصطباغها بوجهـة نظره الشخصية ، الا أنه أثار مخــاوف المسئولين من

الدرجة الثانية فى الخارجية وخشيتهم من أن يطغى كيسنجر ومساعديه على عملهم حتى اختير وزيرا للخارجية ؛ مع احتفاظه بمنصبه كمستشار لشئون الأمن القومى ·

٨ ــ وفى مواجهة أزمة الشرق الأوسط مثلا فقد سارع كيسنجر ومساعدوه باعداد دراسة وتوضيح سبعة حلول بديلة يمكن اجمالها فى ثلاث سبل أساسية · اما أن تقف أمريكا ولا تعمل شيئا أو أن تضغط على الأطراف لحل المشكلة ، أو أن تقوم باجراءات بسيطة لتحسين الموقف وقد تم استبعاد الحلين الأول والثالث فى المجلس · وترتب على هذا القرار أن استجابت أمريكا للاقتراح الفرنسى بالاجتماع الرباعى ·

وبالنسبة لفيتنام فان كيسنجر ومساعديه بدءوا بطرح عدة أسئلة مفصلة ويتم اقتراح الحلول على ضوء من الاجابات والمعلومات التى ترد ردا عليها ·

ويلاحظ أن كيسنجر من الخبراء الذين يعتد بهم فى شئون الاستراتيجية النووية ، وقد ذكر بعض المراقبين أنه يميل للموضوعية وعدم التحيز ، كما ينفون عنه وجود أية ميول صهيونية على نحو « وآلت روستو » و « جولدبرج » ويقال انه يميل للهدوء ويتجنب العلنية والتصريحات الصحفية وخلافه مراعيا الحذر وتجنبا لما قد تثيره آراؤه من متاعب بالنسبة لعمله · وقد تحقق له بأسلوبه الهادىء الالتفاف الفكرى حول الرئيس نيكسون ·

تقـــديم

يعد « هنرى كيسنجر » من المفكرين السياسيين الأمريكيين الذين مزجوا النظرية بالتطبيق فيما نادى به من آراء سياسية من خلال مؤلفات ثلاثة لقيت من المهتمين بالشئون الدولية اهتماما كبيرا نظرا لما يشغله من منصب سياسى ، فهو مستشار الرئيس الأمريكى نيكسون بالاضـــافة الى أنه قد سبق أن تولى مناصب أخرى ذات أهمية فى عهدى جونسون وكيندى .

والمؤلفات الثلاثة التى يدور حولها الحديث هى : السياسة الخـــارجية الأمريكية (ثلاثة موضـــوعات) ، ضرورة الاختيار ، المشاركة المتعبة .

ومن خلال هذه المؤلفات يمكن أن تجرى محاولة جادة لتقصى حقيقة نظرة الولايات المتحـــدة الأمريكية الى « العلاقات الدولية » وذلك فى ضوء المفهوم الجديد الذى يدعو اليه « كيسنجر » والقائم على استقطاب متعدد الأوجه للقوى فى عالم تتنازعه دولتان كبيرتان.

ويدعو الى المزيد من الاهتمـــام بهذه المؤلفات ما يلمسه المراقبون الســـياسيون من تزايد التدخل الأمريكى فى الشئون

العالمية ، حيث ترسخت خلال حربين عالميتين زعامة الولايات المتحدة للغرب ـ ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية ـ فى مواجهة المخططات السوفيتية فى السياسة الدولية ، وحيث برز للعالم النفوذ اليهودى الصهيونى على الرؤساء الأمريكية من ديمقراطيين وجمهوريين ، مما يمكن أن يفسر فى كثير من المواقف أساس توافق الحزبين فى المشاركة فى بعض الأزمات التى تعترض مسيرة التطور البشرى نحو التقدم والحرية والاستقلال الوطنى .

وفى نطاق ما سلف من زعامة الولايات المتحدة للغرب نلمس ردود الفعل الأوروبية لمواجهة التدخل والضغط الأمريكيان المتزايدان على حكومات غرب أوروبا ، الأمر الذى دعا « كيسنجر » لعرض مبادرات جديدة فى الصورة المنشودة لدول حلف الاطلنطى ، على أمل أن تحقق هذه المبادرات نوعا من التكتل فى شكل من الاتحادات الكونفدرالية ، وأن تحقق حيوية جديدة ، وتكفل جرأة فيما يصدر عن الحلف من تصرفات ، وهنا يدعو « كيسنجر » الى ضرورة تحديد الولايات المتحدة ودول الغرب لنفسها طبيعة ما تسميه بالسلام الذى يتفق ومفاهيمها ويضمن أمنها ، وذلك فى ضوء أسلوب جديد مغاير للأساليب السابقة وباتباع مواقف أكثر ديناميكية وحركة .

ولقد قمت باختيار هذه الكتب الثلاثة ، ليس لقيمتها النظرية فحسب ، أو لمكانة مؤلفها ، أو لديانته اليهودية ، بل اخترتها لما

تحتويه من قيمة تطبيقية عملية لها مدلولات سياسية وعسكرية ذات مغزى هام ، وأثر خطير على الواقع العالمى فى الشئون الدولية والأزمات المعاصرة ، وعلى ذلك يمكن أن تعد مؤلفات « هنرى كيسنجر » بمثابة مفاتيح لاتجاهات معينة أمريكية فى الشئون السياسية والاقتصادية والاستراتيجية ، ومؤشرات لأساليبها فى حماية المصالح الرأسمالية الضخمة فى منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وكذا مظلة النفوذ الأمريكى فى غرب أوروبا •

وفى الختام أشير الى أن «كيسنجر» عنى فى مؤلفاته بالتركيز على الاستراتيجية النووية وفى سياسة الولايات المتحدة تجاه أوروبا والدول النامية وأشكال الحكم وتقييم الزعامات فى هذه الدول • وقد عالج هذه الموضوعات بأسلوب علمى عميق يمتاز بالرصانة والفكر والوعى ، ناقدا بايجابية السياسة الأمريكية مقدما الحلول والبدائل التى تحقق لها النهج القويم •

ولاشك أن أفكار ونظريات «كيسنجر» وماتضمنته مؤلفاته ستنعكس على السياسة الأمريكية خلال عهد الرئيس الأمريكى « نيكسون » نظرا للمركز الذى يحتله كمستشار أول للأمن القومى ووزيرا للخارجية مما يضفى عليها قدرا من الأهمية ويجعلها جديرة بالتأمل والدراسة •

دكتور حسين شريف

سفير مصر فى البرازيل

الكتاب الأول

السياسة الخارجية الأمريكية

AMERICAN FOREIGN POLICY

مقدمة

يحتوى كتاب (السياسة الخارجية الأمريكية) على ثلاث دراسات أتمها كيسنجر قبل ان يترك جامعة هارفارد ، وقد تناول فيها مشكلات السياسة الخارجية الأمريكية على النحو التالى :

١ ــ نظام الادارة الداخلى والسياسة الخارجية ، وقد عرض فى هذا الفصل آراءه عن أصل المشكلات الدولية وما يؤثر فيها نتيجة تطور عالم يتكون من دول تتباين نظمها السياسية والاجتماعية •

٢ ــ المشكلات الأساسية والجوهرية للسياسة الأمريكية الخارجية ، وقد ركز بصورة خاصة على ضرورة وضع مفهوم جديد للنظام الدولى ، يؤسس على الاستقطاب السياسى المتعدد الأطراف ، وذلك على أساس عالم تسيطر عليه القوى العسكرية لدولتين اثنتين فقط •

٣ ــ المفاوضات الفيتنامية ، وقد ركز على مباحثات السلام والدروس المستفاده منها واهمها ضرورة الاتفاق على الأهداف الأساسية ثم التباحث فى التفاصيل بعد ذلك •

أما ادارة العلاقات الخارجية فهى أكثر تعقيدا عندما تكون هناك « اختلافات » حول المفاهيم الأساسية فى الداخل ، والصعوبة تتعلق حتى فى تفسير طبيعة الخلاف الداخلى ومن هنا ينشأ البرهان السياسى ذو الحدين الذى يتضح من الحجج والبراهين المتعارضة والمتناقضة • وهذا التفسير « لعقدة » المشكلة ومقاييس علاجها تعرض المبدأ الذى يتبناه كل فريق يدعى أنه يمثل « العدل والحق » بل تحدد فترات الضغط والتوتر التى تظهر كفاءة رجال الدولة فى اتخاذ القرار وتكوين الخبرات التى تولد المستقبل السياسى لكثير من الرجال • أما اذا كان هناك خلاف وتناقض فى الداخل وفى « مفاهيم » العدل والحق ، فان قدرة هؤلاء الرجال على الاقناع تكون محددة ، لأنهم عندئذ لا يتحدثون باللغة نفسها •

ان عدم التجانس فى الشئون الداخلية يكفى لتكوين الهوة حيث انه من الصعب فى البداية الاتفاق على المبادىء والأهداف والوسائل « المعقولة » ، ويزداد هذا « الانفصال » عمقا عندما تطمح أمة أو عدة أمم فى فرض أنظمتها على دول العالم الأخرى ، وعندئذ لا يصبح هذا الطموح عقبة فى سبيل التفاهم فحسب بل يصبح أحد أسباب الخلاف الأساسية فى العلاقات الخارجية •

ويقول المؤلف : انه من الطبيعى أن تلعب «السياسة الداخلية» للأمم دورها بغض النظر عن الفترة التاريخية التى تمر بها ، وتأييدا لهذه النظرة يذكر أن حكومات الاقطاع فى عهود ملوك «الحق الالهى» لم تكن تستطيع – لخضوعها لنظام معتاد – سن القوانين لتجنيد رعاياها أو رفع حد الضريبة على دخل هؤلاء الرعايا ومن ثم كانت حروبها محدودة ، فى حين استطاعت حكومة الثورة الفرنسية التى كانت سياستها ترتكز أساسا على مذهب وعقيدة أن تجند بصورة حقيقية كل مواردها بالمقياس الداخلى وهو ما يفسر النجاح الباهر للجيوش الفرنسية على أوربا التى كانت تمزقها الخلافات العدائية بالرغم من امتلاكها لقوى وامكانات أكبر مما كانت تمتلكه فرنسا ، كما أن نظم القرن العشرين الأيديولوجية ، تمكنت من استخدام جزء أكبر من المجهود الوطنى ؛ سمح لها بمقاومة تحالف أقوى منها من ناحية الامكانات •

ان الادارة الداخلية لاحدى الدول لا تؤثر على توزيع مواردها فحسب بل تؤثر كذلك فى تفسيرها لتصرفات الدول الأخرى ، وصحيح أنه ينبغى على كل مجتمع أن يتحمل الى حد معين ، تأثيرات محيط لم يقم باختياره ، ويرى نفسه مضطرا لتطبيق بعض القواعد الأساسية في مجال السياسة الدولية . **وقد يكون ضغط هذا المحيط ذا تأثير قوى لدرجة لا يترك له أى اختيار فى التفسير ، وربما كان ذلك حال بروسيا فى القرن الثامن عشر كما هو حال اسرائيل اليوم .**

أما بالنسبة لغالبية الدول فان مدى ما تنجزه من القرارات أوسع مجالا وانفتاحا . وتتحدد اختياراتها الى حد كبير طبقا لمفهوم الهيئة التى تحيط بها . ولقد رفض نابليون عروضا للسلام أبعد بكثير من أحلام من سبقوه من أصحاب « الحق الالهى » لأنه كان مقتنعا بأن أى اتفاق يؤكد حدود سلطته يعنى سقوطه . واذا كانت رغبة روسيا أن تحيط نفسها فى أوروبا الشرقية بحزام من الدول الصديقة فان ذلك ناتج عن العوامل الجغرافية والتاريخية ، أما أن تقوم بفرض شكل من الأيديولوجية الخاصة عليها ، فان سبب ذلك يعود الى المفاهيم التى ينطوى عليها نظامها الخاص .

وأخيرا فان النظام الداخلى لدولة ما ذو تأثير حاسم على تكوين أهدافها .

ومثال ذلك أنه لم يكن أحد يعرف فى عام ١٩٣٦ ان كان هتلر وطنى غامض أم مجنون ؟ وكان ثمن ذلك حياة الملايين من البشر .

ان عنصر الحدس فى السياسة الخارجية ، والحاجة الى مطابقة الأفعال بعواقب مشكوك فيها ليسا دائما محل نقد الا فى فترة ثورية ، حيث يتفكك النظام الجديد ، فى حين يظل شكل النظام للمستقبل مشكوكا فيه بصورة كبيرة . والحقيقة أن كل شىء يخضع للتصور ومحاولة ادراك المستقبل ، وهكذا فان أية سياسة فى كامل تحولها يكون من السهل أن تفتح بابا لتقديرات مختلفة بشأن

المستخدمة فى حلها . فاذا ما كانت الظروف ملائمة ، فان الادارة العليا تجد نفسها حرة وطليقة فى مواجهة غير المتوقع من الأمور بروح خلاقة ومواجهة احتياجات التغيير . وتصبح البيروقراطية عقبة عندما تتجاوز المشكلات الهامة تفسيراتها وتحديداتها لمعانى الشئون الاعتيادية أو عند ما يظهر عدم تكامل وسيلة التصرف المستدركة .

وفى هذه الحالة تمتص البيروقراطية قدرة ونشاط الادارة العليا فى محاولة أخيرة للتوفيق بين الواقع والتنبؤ . وكلما حاولنا التحديد ، نسينا الهدف الأصلى . ولكى ننجح ؛ يجب أن يصل النظام الى نقطة اتخاذ القرار السليم . والبحث عن الموضوعية يعرضنا لخطر الخلط بين الغاية والوسيلة ، ونلجأ الى تكتيل القضايا على حساب الاختيار وهو المحك وحجر الزاوية لفن الحكم . ويمكننا ارجاء اتخاذ قرار حتى تنفجر الأزمة أو حتى الى حين اتضاح الرؤية ، وهنا تنقص فرص وامكان الخلق الى أدنى حد أن اليقين يمكن الحصول عليه على حساب الايداع .

ان هذا هو ما يميز تقريبا وبصفة عامة الدول البيروقراطية الحديثة ، مهما كانت أيديولوجيتها .

وفى النظم الرياسية ذات التقاليد النفعية Pragmatic tradition كالولايات المتحدة مثلا ، نجد أنها تهتم بالحاضر أكثر من اهتمامها بالمستقبل . والتخطيط فيها ليس عادة سوء التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل فى المحيط العائلى لهذا المجتمع .

أما فى المجتمعات التى ترتكز على أيديولوجية خاصة فانه يتم تأسيس المذهب ويستبدل الايداع بالشرح والتفسير ؛ وباختصار فانه من المحتمل أن تدفع البيروقراطية غاليا جدا نتيجة تراكم المعارف والطابع العام لوسائلها فى اتخاذ القرارات . وهذا النمط الأخير يمكن أن يصبح من التعقيد بحيث يحتجب الهدم أمام صعوبة الحصول على موافقة الأجهزة الاجتماعية المختصة .

وعلى الرغم من أن جميع الحكام الواعين مستعدون

للاعتراف نظريا بوجود هذه المخاطر فانه من الصعب عليهم الانتقال من دور المعرفة الى دور العمل والتصرف • وهم لا يقدمون للتخطيط الا تأييدا أجوف لا يعنونه • ويشكو المخططون من علتين :

الأولى : تتمثل فى أن الأجهزة « المطبقة » لا تأخذ التخطيط مأخذ الجد •

والثانية : لأن الخطط تتحول الى طلاسم ؛ يتقبلونها فقط لأنها عادة ليس لها أى أثر عملى •

ويحاول المخططون اثبات فائدتهم • وهناك فرق بين أن يكلف فرد أو مجموعة من الأفراد بمهمة استكشاف المستقبل ، وبين خلق محيط ملائم لتفهم وادراك للاتجاهات العميقة للتاريخ والعلوم الاجتماعية والاقتصادية • ان الحاجة لتقديم تقرير تجىء عادة على حساب الفكر المبدع والبحث عن الموضوعية ينتهى بمحاولة استكشاف صورة حديثة للمستقبل من واقع الحاضر • ان معضلة البيروقراطية الحالية هى « اذا كان كل عمل خلاق مبدع معزول ، فان كل تصرف أو عمل معزول ليس ابداعا » • ولا يمكننا حل هذه المسألة باللجوء الى مقاييس صريحة صارمة ، ذلك لأننا لا نستطيع التعبير عما هو « فريد » بطريقة « موضوعية » •

ان التشدد والصلابة التى تميز تصرف المجتمعات النامية تكنولوجيا ترجع فى جزء كبير منها الى مشكلة اتخاذ القرار ، ويحدث أن مشكلة هامة تظل مجهولة لمدة طويلة ؛ وعندما يفرض الجهاز المكلف باتخاذ القرار ؛ سياسة ما ، يصبح من الصعب تغييرها • وللخروج من « الأمر الواقع » يجب العودة الى بداية مجموعة التصرفات المفزعة التى أدت الى اتخاذ القرار وهو ما يفسر الى حد ما كيف أن حلا تم اقراره بعد تردد وربما بأقلية ضئيلة يصبح عمليا لدى تطبيقه اذ تبدأ جميع الأجهزة الادارية فى تنفيذه ؛ كما لو أنه كان من الممكن ازالة الشك بفعالية العمل •

بالاضافة الى ذلك نجد أن سمعة رجال الدولة بل حياتهم

ويلجأ الرئيس ـ الذى يواجه بصورة مستديمة الأجهـزة الادارية المعتمدة ـ الى وسائل ملتوية غير مطروقة عادة وهو يلجأ الى ذلك مضطرا حتى يفرض سلطته .

ان ما يلقيه الرئيس الأمريكى من حديث عن السياسة الدولية يستهدف عادة تسـوية نزاع نشب فى واشنطون . ولما كانت الادارة من جانبها تعـرف تماما وسيلة الحـكم هـذه فانها كثيرا ما تحاول انهاء النزاع الداخلى ، وذلك بأن تتخذ من تصريح رجل الدولة الحاكم ميثاقا يحدد عملا معينـا . وهكذا نجـد هذا الأخير يلقى خطبا ذات مظهر غير ضار ؛ وليست لها أهمية ادارية ظاهرة ، ولكنها ربما استخدمت يوما ما من قبل احدى الوزارات أو الأجهزة لطرح برنامج عمل أو دراسة تحد فيما بعد من حرية الحكومة .

والنتيجة أن رجل الدولة المسئول يضطر الى اللجوء لوسائل بيروقراطية لفرض قراراته . كما يتجلى ذلك فى اختياره للمبعوثين الخاصـين أو الشخصيين الذين لا يتعرضون للمضايقة . وليس هناك أغـرب من هـذه النتائج التى تتوصـل اليهـا مجهـودات البيروقراطيات الحـديثة . فان حسـاباتهـا ورغباتها وارادات‍هـا الموضـوعية تقودها أحيانا الى مأزق ؛ لا تسـتطيع الا القـرارات التعسفية اخراجها منها .

وان مثل هذا الأسلوب ـ حتى فى الأوقات العـادية ـ يحمل فى طياته مخاطر الركود والجمـود . ويزداد خطـره فى الفترات الثـورية ، عنـدما تقوم البيروقراطية بحل المشكلات الأهم والأكثر الحاحا (بأهون الوسائل) . واذا ما كانت المشكلة التى تعرض تتلخص بذات الأمر فى تعديل شكل الاطار الكائن ، فان الروتين يضيف عقبته أمام كل ما يعترض ادراك وتفهم الحوادث والتصرف العـلمى .

وهذه المشكلة برغم خطورتها داخل كل مجتمع ؛ فانها أكثر ظهورا فى سير الشـئون الدولية ومجالاتها ، فى حين تقدم الأجهزة المكلفة باتخاذ القرارات مظاهر متشابهة فى البلاد المتقدمة والمتطورة فان المقاييس التى ترتكز عليها القرارات التى تتخذها تتنوع كثيرا .

وتفقد الدبلوماسية مرونتها كلما استهدف الجهـاز الادارى أكثر فأكثر مشكلات حركته الذاتية • ويجد رجال الدولة أنفسهم مضطرين الى التفاهم مع أجهزتهم البيروقراطية الذاتية ، كمـا يجدون من المستحيل تجاوز واهمال مقترحاتهم دون اثارة مشكلات نفسية جادة وخطيرة • وانه لمن الصعب بلوغ مرحلة اتخاذ القرار وطالما أن الضيق الذى يصاحبه يحد من حرية المساومة فى الدبلوماسية التقليدية •

وهذا ما يحدث فى نطاق أى ميثاق أو تحالف ، فعندمـــا يكون القرار الـــذى اتخذ ذا طابع وطنى فى صورة اتفـــاق تمت مناقشته وبحثه بواسطة كيانات شبه مطلقة ، فيصبح من الصعب جدا استخلاص فائدة من المشاورة بين الدول ؛ ويشعر الانســـان بنفور متزايد وتخوف من التعرض لنقد متزايد فى المجال الدولى بشأن اتفاق قد تم الوصول اليه بصعوبة على المستوى الوطنى •

وما هو ثابت وحقيقى فى اطار أى ميثاق أو تحالف • أى أنه اذا كان هناك تحالف بين بلاد لها الأهداف المشتركة نفسها فانها تخفق عندما يتعلق الأمر بعلاقات بين الدول أو كتل من الدول المتخاصمة •

والهوة التى تظهر عندما تحدد قوتان بيروقراطيتان لأنفسهما أهدافا فى عزلة متبادلة وعلى أساس مقاييس لا يمكن أن يكون بينها أية معايير مشتركة ؛ تزداد هذه الهوة اتساعا عندما يكون هنـــاك انشقاق أيديولوجى • ان درجة التعصب من جانب الطرفين ليست لها أهميـــة فاصلة ؛ فالمشـــكلة تظهر حتى عندما تفقد التعهـــدات المذهبية حيويتها وقوتها الأوليـــة • أن كل بنيـــان بيروقراطى يكتسب أهمية ذاتية • وفى المراحل الأولى لأية حركة ثورية نجد أن الأيديولوجية أساسية والظروف الشـــخصية يمكن أن تكون فاصلا وكان يكفى أن يزاح رجل واحد مثل روبسبير لوضع حد لعهد الرعب فى فرنسا ، ولو لم يستقل رجل كلينين القطـار الشهير الذى مضى به الى روسيا مخترقا المانيا ؛ فمن المحتمل أن الثورة البلشفية لم تكن لتقوم لها قائمة • ولكن عندما تتأسس احدى الثورات ؛ فان الهياكل الادارية التى تنبثق عنها تقـــوم

كانت تمثل أخطارا ، منها الطيش أو الافـــراط فى الثقة دون ما ارتكاز على المعرفة ؛ أو اهتمام زائد بالادراك المؤقت والتصرف نتيجة التنبؤ .

وعلى أية حال ؛ فنحن نعيش اليوم فى عصر الخبراء أو القادة الذى يحتاج الى ثورة مستمرة للمحافظة على السلطة . والمعروف أن الخبير لا يعمل الا فى محيط يتلاءم مع الخطط ذات المدى البعيد ونحو أهداف تتعدى أهداف نشاطه الشخصى .

أما العوامل التى تســهم فى تكوين مجموعات الحــكام فهى : الخبرة التى اكتسبوها خلال ارتقائهم الســـلطة والبنيان والهيكل اللذان يعملان فى محيطيهما ، وقيم مجتمعاتهم الذاتية .

وفيما يلى دراسة للنماذج الثلاثة :

(أ) النموذج النفعى ـ البيروقراطى :

Bureaucratic-pragmatic leadership

(ب) النموذج الأيدلوجى :

Ideological type .

(جـ) نموذج الحكام الثوريين المصلحين :

Revolutionery-Charismatic type .

(أ) حكام واقعيون ـ بيروقراطيون

Bureaucratic-pragmatic leadership

يمثل هذا الاتجاه صفوة المجتمع الأمريكى ، ومع أن هـــذه النماذج فى الدول الغربية تتشابه ، وهذا النموذج هو نتاج مجتمع خلا من وجود صراع اجتماعى جوهرى . على الأقل حتى ظهور مشكلة العنصرية . وهو نموذج يعالج مشكلات الســـياسة بطريقة واقعية عملية وميكانيكية الى حد ما .

وترتكز الواقعية على اليقين بأن القرائن ستؤدى فى النهـــاية

الى أحـــد الحلول ، ومن ثم تنبع الرغبة والميل الى التأني والمماطلة حتى يتبين الشكل الذى سوف تتخذه الأحداث · يضاف الى ذلك الاعتقاد بأنه يكفى أن تواجه مشكلة بفاعلية وحماسة كافيتين حتى يمكن الوصول الى غايتها · اذ لا يمكن تصور أن الفترة الزمنية التى يمنحونها لأنفسهم من شأنها أن تؤدى الى كارثه لا يمكن معالجتها، وعلى أية حال ففى هـــذه الظروف يضاعفون مجهوداتهم ويقومون بتحليل عناصر الأزمة واحالة كـل عنصر الى أحد الخبراء أو خبراء متخصصين ، ولا يبالون بالارتباط الموجود بين هـــــذه العناصر المختلفة · ويهتمون بالمســائل الفنية التكتيكية أكثر من اهتمامهم بالمسائل الســـياسية · وعلى هذا فان الواقعية ، على الأقل فى شكلها المقبول بصفة عامة ، تهتم بالأساليب أكثر من اهتمامهــا بالأحكام ذات القيمة ، أو بالأحرى ، تبحث عن اخضاع أحكامهــا للأسلوبية المنظمة والقيمة للمعرفة ·

ويتبع ذلك آثار عـــدة ، اذ يخلط المجتمع الأمـريكى بين السياسة الخارجية وحل مشكلاته المباشرة . ولا يهتم بمشـــكلة الا عندما يشتد ضغط الأحداث ، وعندئذ تقوم كل جماعة بيروقراطية من الجماعات الموجودة مدفوعة باظهار مقدرتها الى أقصى حـد . وربما كان ذلك مستحسنا فى المشكلات الداخلية أما المشـــكلات الخارجية فلا ، اذ آن هذه الطريقة تهمل بالمســتقبل وما يمثله من احتمالات . ويحدث أن تهمل مشكلة من المشكلات حتى يكلف وزير أو جهاز بدراستها · وعندئذ ، وبصفة عامة عندما تكون الحالة قد توترت فان الوزير يصبح المسئول الوحيد عن هذا المجـــال . والنتيجــة تتأثر بضغوط المدافعين عن وجهات النظر المختلفة أو بمدى قوة اقناعهم أكثر مما تتأثر بوجهة نظر الهدف الاجمالى · وهذه الميول نراها بطريقة أو بأخرى فى كل بيروقراطية ولكنها بصـفة خاصة أظهر فى الجهاز الحكومى الأمريكى ·

ويفسر ما تقدم ما يطرأ من فترات الجمود الواضح والافراط فى المرونة الذى تتميز به الدبلوماسية الأمريكية · فمهما كانت المشكلة (أزمة برلين ـ حرب فيتنام) فان آمريكا لا توضح موقفها

بين مختلف الأحزاب الشيوعية فى العالم وأن مفاهيمهـــا هى التى تعالج التناقضات التى تظهر داخل البيزوقراطية أو فيما بين الدول الشيوعية ٠

وبالرغم من ذلك فان هذه الأيديولوجية هي المسـئولة جزئيا عن التوتر الدولى ، وهى المسئولة بصـــورة أقل بسبب التاكتيك الماركسى بصفة خاصة .(من هذه الناحية ، فان الشـيوعيين مرنين الى أقصى حد) فى أن الرؤساء الشيوعيين لا يكفون عن التأكيد بأن الماركسية ـ اللينينية هي مفتاح التفوق الذىيتميزون به على العالم الخارجى ، وبصفتهم ماركســيين ـ لينينيين ، فهم مقتنعون بأنهم يدركون تطور التاريخ بشكل أفضل كثيراً من ادراك العالم غـــير الشيوعى ٠

ونتيجة تركيز كل علاقة دبلوماسية عادية مع البلاد الشيوعية الماركسية ـ اللينينية على العوامل (الموضوعية) وفيهـــا البنيان الاجتماعى والتطورات الاقتصادية وصراع الطبقات بالذات بوصفها أكثر العوامل أهمية من المعتقـدات الشخصية لرجال الدولة فان الصعوبات تعترى هذه العلاقة . ويفسر الايمان بتفوق العوامل الموضوعية الطريقة التى يعالج بها السوفييت مشكلة الأمن ٠ فاذا كانت المعتقدات الشخصية « ذاتية » فان الأمن السوفييتى لا يكفيه حسن نية الآخرين وبخاصة اذا كان هؤلاء الآخرين تابعين لنظم اجتماعية مختلفة. ومنهنا يتبع ذلك الرغبة فىالبحث عما يمكننا أن نسميه بالأمن المطلق ٠ ولكن الأمن المطلق بالنسبة لطرف واحد يقابله عدم الأمن المطلق للأطراف الأخرى كلها ، ان بلدا معينا لايمكنه الحصول عليه الا اذا أخضع الآخرين وأفقدهم المقدره ، وهكذا يبدو أحد عناصر السياسات الخارجية التى تســـتهدف تحقيق مصلحة دفاعية أساسية ، تبدو وكأنما ليس هناك ما يميزها عن أشـــكال العدوان التقليدية ٠

وهذا يفسر الايمان بتفوق العوامل الموضـوعية وأهميتها ، وعدم استقرار فترات الهدوء والتهدئه ، فى العلاقات الدولية ٠ فما ان تتاح فرصة للاختيـــار بين ميزة مادية وحسن نية من جانب

الغرب ، حتى يبادرون لاختيار الأولى . لقد ضحوا بالصداقة التى نشأت خلال الحرب من اجل اقامة حكومات شيوعية فى أوروبا الشرقية ، كما أن الروح التى سادت مؤتمر جنيف لم يكتب لهما البقاء اثر محاولة اضعاف قواعد الغرب فى الشرق الأدنى فضلا على أن محاولات التقرب من جانب حكومة كيندى قد رفضت حتى جاءت أزمة الصواريخ الكوبية لافهام السوفييت بأن تجربة القوة لن تكون فى صالحهم .

والحقيقة أن المباحثات بين البلاد الغربية والشيوعية ليست معقدة الى مثل هذا الحد . فالمفاوضون الماركسيون يصعب عليهم الاقتناع بحجج الجانب الغربى الذى لا يقر قوانين التطور التاريخى ومهما قال المفاوض الغربى ؛ فانهم يعتقدون أنهم يفهمونه أكثر مما يفهم هو نفسه . واذا ما واجهوا بعض التنازلات ، فان ذلك يتأتى عن طريق « الأمر الواقع » فقط وليس عن طريق أفراد ، أو نتيجة تطورات فى المساومة . وكل دبلوماسية تعتبر صعبة عندما يعتقد أحد الأطراف أن العامل الأساسى فى التقابل أو فحوى المساومة ؛ ليس سوى هيكل أعلى من العوامل التى تكون جزءا من موضوع المفاوضات .

وفى النهاية ، مهما انخفضت حدة الحرارة الأيديولوجية ، فان الصرامة تقتضى الاحتفاظ بموقف عدائى مذهبى تجاه العالم غير الشيوعى ؛ وذلك حتى فى أوج فترات التعايش السلمى ؛ وردا على تحدى الصين ؛ استطاع الحزب الشيوعى السوفييتى أن يصرح بأنه يؤيد بقوة الاتجاه المنادى بتدمير الرأسمالية . وانه لا يوقن بالموت الحتمى للرأسمالية فحسب ، بل انه سيفعل كل شىء حتى يتم ذلك فى أسرع وقت عن طريق صراع الطبقات .

ان شكوك وريبة القادة الشيوعيين تجاه العالم الخارجى تقويها تجربتهم الشخصية فى الوصول الى السلطة . ففى ظل نظام تعوزه قواعد التتابع القانونية الطبيعية ، يوجهون جزءا كبيرا من نشاطهم فى نزاعات وصراعات داخلية . وهم يصلون الى القمة عن طريق ازالة المنافسين أحيانا بصورة طبيعية أو

الأمم الناشئة نجد أن بعض رجال هذه الدول يعتقدون أن النظم الواقعية ـ البيروقراطية السـائدة فى الغرب لا تناسبهم ، لأن المستقبل الذى يرغبون فى ارساء قواعده يهمهم أكثر من هـذا التدبير الذى يحكم تفكير الواقعيين • والأيديولوجية كذلك لاترضيهم لأن كل مبدأ لا بد أن يخلق كادرات جامدة تعطى التجارب الشخصية المدين لها معظمهم فى الوصول الى السلطة •

ان الحاكم النموذجى الذى يقود الكفاح من أجل اسـتقلال بلاده ؛ يجد نفسه فى وسط المخاطر نتيجة للاخلاص الكـامل لتطلعات المستقبل • وهذه الرؤية تتيح له تخطى الصعوبات ورغم شكوك الغرب فى ذلك ، فان القلة من الثوريين قد بلغوا درجـة النضوج ، ولذلك فهم ينطلقون فى مغامرات ثورية •

واذا كان كاسترو أو سوكارنو قد اهتما براحتهما الشخصية فان مواهب كل منهما كانت ستوفر له حياة هانئة فى المجتمع الذى دمراه • ان القيمـة لتضـحياتهم هى فى تطلعات كل منهما للمستقبل ودأبهم فى السعى الى السلطة السياسية •

ان الواقع الذى يهم الثوريين هو العالم الذى يريدون خلقـه وليس ذلك العالم الذى يناضلون لازالته •

ان الاختلاف فى التصورات له أثره الكبير فى عدم الاقتناع الذى ساد الحوار بين الغرب وحكام الأمم الحديثة • ان الغرب يميل الى الاعتقاد بأن التوتر السياسى فى هذه البلاد يرجع الى مستواها الاقتصادى المنخفض ؛ وزيادة الانتاج القومى تبدو مفتاح الاستقرار السياسى فى عيون رسل وخبراء التطور والتنمية فى الغرب • فهم يعتقدون أنه كان يجب على رؤساء هـذه الدول أن يكرسوا له الأولوية التامة ويجعلونه محل اهتمامهم الأكبر •

ولكن على الرغم من أن هؤلاء الحكام الثوريين المصلحين لا يهملون الناحية الاقتصادية الا أنها تمثل بالنسبة لطموحهـم مجالا ضيقا للعمل • والحصول عليه يتم فقط بمجهود بطىء ؛ صعب ، وفنى للغاية ؛ يتعارض مع البطولية الشريفة لنضـالهم

وكفاحهم فى سبيل الاستقلال والنتائج ذات مدى طويل ، ولا يمكنهم بوضوح نسبتها الى أنفسهم ، واذا كان كاسترو قد استمع الى نصائح خبراء النظريات فى التنمية الاقتصـادية ؛ فان أمله الوحيد كان يتمثل في أن يجعل من كوبا ، على مدى عدة عشرات من السنين بلدا صغيرا متقدما ؛ ولنقل احدى سويسرات جزر « الانتيل » . وهذا الهدف ؛ اذا ما قورن بقيادة الحركة الثورية بأمريكا اللاتينية كان من الطبيعي أن يبدو فى نظره هدفا بسيطا ؛ دون أية فائـدة بل أيضا غير واقعى .

يضاف الى ذلك أنه على أثر حدوث تقدم أو ازدهار اقتصادى تحدث عادة ردة وعودة لعدم الاستقرار السياسى ، تسقط على الأقل فى مراحلها الاولى كل النظم التقليدية القائمة . وهـكذا فان حكام هذه البلاد يجدون أنفسهم مضطرين الى التصرف والحركة بطريقة مسرحية للمحافظة على شرعية سلطانهم . ويبدو أن كثيرين منهم مقتنعون بأن المغامرات الخارجية ؛ وهي بعيدة عن التأثير فى تطور بلادهم الاقتصادى ، هى عامل مناسب . أولا لأن التنافس بين القوى الكبرى يسمح لهم بالاعتقاد بأن العون سيقدم اليهـم وسيستمر وسيستفيدون منه مهما كانت تصرفاتهم . وهكذا فانه كلما بدت سياستهم الخارجية أكثر اثارة وتحريضا ؛ فسـوف تزداد فرصهم داخليا لضم اهم منافسيهم السياسيين اليهم .

وهذا الميل نحو التهور يعززه أيضا القول بأن عددا من البلاد الحديثة لديها احساس زائد بالشك والارتياب فى ذاتيتها الوطنية أن حدودها غالبا ما تكون مطابقة للتقسيمات الادارية التى أقامها الاستعمار القديم . وأحيانا ينقصها ادراك العلاقة التى ارتكزت عليها القومية الأوروبية فى القرن التاسع عشر ؛ وتطابق من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ . وفى حالات كثيرة ؛ فان تجربتهـا المشتركه الوحيدة ، هى أنها ظلت لمائة عام تقريبا ، تحت نـير الاحتلال . ومن هنا ينبع ميلها نحو التسلط ، ويفسر محاولاتها المستمرة الى اللجوء الى مجال السياسة الخارجية لتأكيد وتثبيت الالتحام فى الداخل (الجبهة الداخلية) .

باستمرار هى غالبا أقل العوامل المشتركة • ويطبقها أفراد مرتبطة شهرتهم بالمحافظة على الوضع الراهن • ولا يستطيع أى واحـــد من هذه النماذج أن يدخل تعديلا جذريا فى ضوء سير الأحـــداث بسبب الآثار العميقـــة التى ستكون لهـــذه التعديلات على النظم الادارية الحاكمة • أما معظم الحكام الثوريين المصلحين فى البـــلاد الناشئة ، فهم مثل لاعبى « الأكروبات » ، تكفى خطوة واحـــدة خاطئة لكى يسقطوا ويقضى عليهم •

٤ ــ البنيان الداخلى والسياسة الخارجية Domestic Structure and Foreign Policy .

التطلع لنظام عالمى فى المســـتقبل

The Prospects for World Order

مما سبق يمكن القول بأن عدة انقسامات معاصرة سببها نظام الحـــكم الداخلى ، ولكن ألا يوجد ما يعـــوض ذلك ؟ كانتشـــار التكنولوجيا ، والموضوعية التى تفرضها بعض التشكيلات السياسية الغربية ؟

الواقع أن كل هذه التطورات لا تؤدى الى ادراك متشـــابه أو مشترك للواقع ، ذلك لأن مايهم ليس هو المؤسسات ولا التكنولوجيا وانما الوعى الذى تمنحه ، وهذا الوعى يختلف وفقا لتطور المجتمع •

ان تفســـير « الأمة » ليس له المدلول نفسه حينما نطبقه على أشـــكال من الدول المختلفة كالهند وفرنسا ونيجـــيريا • وكذلك التكنولوجيا يمكن أن يكون لها مفهوم مختلف لدى الشعوب حسب الوسيلة التى حصلت بها عليها والعصر الذى توفرت لديها فيه •

ان أى مجتمع هو جزء من تطورات تتم تحت ضغط تركيبين متعارضين فى الظاهر ــ ومن أهم التطبيقات ، نمـــوذج الحكومة ، علما بأن التطور لا يتم فى خط مستقيم وانما عن طريق مجموعة من التحولات المعقدة التى لا يدركها أبطالها الاســـاسيون • ان دراسة

ماضى مجموعة من الوقائع يجبرنا على الاعتراف بأن الاختيار الاساسى قد تم مصادفة الا فى حالة كونه الخيار الوحيد الممكن ٠

ان المجتمعات الناشئة تجد نفسها فى حالة تسمح لها باتخاذ اجراءات تغيير جذرى ، وهو ما يظهر فيما بعد أنه غير عملى ٠ وكلما تعقدت احدى المجتمعات ، صارت تقـــاليدها أكثر أصالة ، وقلت فرص اختيارها لنوع الحكم فيها ٠ واذا ما حاولت وحدة اجتماعية ادخال تغييرات جذرية ، فانها تجازف بنظامها وتاريخها والقيم التى امتزجت ببنيانها ٠

اذن أليس هناك أمل ما فى التعاون والاستقرار ؟ وهل نظامنا الدولى محكوم عليه بالخلاف وعدم الادراك ؟

لا توجد اليوم دولة واحدة لا تؤمن بضرورة تحـــاشى الحرب النووية ، فاذا لم يمكن لهذا الاعتبـــار أن يوقف كل الدول بنفس المقدار ، فانه لن يؤدى الى الاقـــلال من شـــعور بعض هذه الدول بمسئوليتها المباشرة بسبب مستواها التكنولوجى ٠

وكما أوضح البروفسور «جاجواريب» : «ثمة نوع من التشابه فى أشكال الحكم يمكن أن يخلق معايير مشـــتركة من التعقل ٠ ان العلم والتكنولوجيا يتسع مجالهما ، كما أن تحسين المواصلات يمكن أن يؤدى الى ظهور ثقافة مشتركة ٠ وان نمو الانسانية ربما سوف يفوز فى النهاية وينتصر على الخلافات القائمة بين الحكومات المتفاوتة فى درجة التطور » ٠

ومن السهل أن نبنى أملنا فى السلام على أساس حاجتنا اليه٠ ان أهم العناوين الكبرى فى الصحف تدور حول الانقسام الجوهرى ازاء هذه المحاولة ولا شـــك أن المسألة الاخطر التى يطرحها النظام الدولى ٠ ان خط الحدود لا يتبع المعـــاملات السياسية الخاصة التى ليست الا أعراضا خارجية تفصل بين أسلوبين من الســـلوك العام واتجاهين فلسفيين ٠

ويمكننا تحـــديد هذين الاســـلوبين ، على أساس أن الاول سياسى ، والثانى ثورى ــ وذلك من طريقة ادراكهما للنظام ٠ واذا

تسوية المشكلات بروح خلاقة، وهى مشكلات دفعت القرون السابقة ثمنا باهظا لحلها تمثل فى انقـــلابات وصراعات عنيفة ورهيبة كثيرا ما أخذت شكل نكبات ٠

ويجب علينا أن نقيم نظاما دوليا قبل أن تفرضه علينا احدى الازمات كضرورة ٠

وليس الأمر مجرد خطط ولكنه مواقف واستعدادات٠والواقع ان المغالاة بالاهتـــمام بالتخطيط العلمي هو بحـد ذاته من أعراض مصاعبنا ٠ وقبل الاهتمام ــ حتى فلسفيا ــ بالنظام الدولى الذى يجب اقامته يجب التيقن من صحة طرح المسألة ٠

وهناك دلائل تدعو للتفاؤل ، فالجيل الثانى والثالث من قادة الدول الحديثة والدول الشيوعية قـد بدأ يتحرر من جمود العقيدة والاندفاع اللذين كانا من سمات العصر الثورى ، ومن ثم راح يتجه الى ملاءمة تصرفاته مع ظروف المجتمعات التى أسـهم فى خلقها (على أن هذه ليست حتى الآن الا ظواهر ودلالات ، ومحاولة أولى فى طريق لم تتميز بعد اتجاهاتها وعلى كل فهى احدى ميزات عصر من الهزات لا يتيح لنا الا فرصة قصيرة للتفكير فى مغزاها العميق) والمشكلات الاكثر الحاحا هى آن تكون تطلعاتنا من الاتساع الى درجة لا تجعل الحاضر يحجب عنا صورة المستقبل ٠

الموضوع الثانى

المشاكل الأساسية
للسياسة الخارجية الأمريكية

لم يعرف القرن العشرون فترات هدوء ، فمنذ بدايته تتابعت الأزمات الدولية العنيفة ، ولئن كانت الاضطرابات المعـــاصرة أقل عنفا من الحربين العالميتين ، ــ الا أن طبيعتها لاتقل ثورية · والواقع أن الازمات التى تصنع العناوين الضخمة فى صـحف اليوم ليست سوى أعراض مشاكل عميقة لهياكل الحكم · والنظام الدولى الذى تسبب فى هدوء القرن التــاسع عشر ، انتهى ، وسقط تحت وطأة الحربين العالميتين · وعصر القوى الكبرى الذى حل محله يقترب من نهايته · والأفق الدولى الحالى يغلى بسبب أن كل عناصره فى مرحلة فوران · وهذه المحاولة مكرسة أكثر لمعـــالجة المشــاكل الاحتمالية ومشاكل نظم الحكم وليست لمعالجة مشاكل سياسية خاصة ·

١ ــ مشكلة نظم الحكم :

للمرة الأولى يعرف العالم كله سياسة خارجية ، ففى الماضى كانت كل قارة فى عزلتها عن القـارات الاخرى وعلى مر التاريخ ،

لم تكن مشاكل آسيا تمس أوروبا تقريبا . (واليوم يواجه رجال الحكم مشكلة جديدة) . تتلخص في اعداد السياسة لأكثر من مائة دولة . وتساهم كل الدول على اختلاف أهميتها في هذا العمل . وأصبح ما كان يعد من قبيل المشاكل الداخلية في الماضي ذا آثار عالمية . ويمكن تلخيص الطبيعة الثورية لعصرنا في ثلاث قضايا عامة :

(أ) ازدياد عدد المشتركين في النظام الدولي ، وتغير طبيعتهم .

(ب) مضاعفتهم الفنية في شأن النفوذ المتبادل .

(جـ) اتساع نطاق مجال العمل لأهدافهم .

وكما سبق أن أوضحنا فان كل الدول تسهم - ولو بقدر محدود - في رسم الشئون السياسية الدولية ، وهذه المساهمة تختلف ، باختلاف الدول واختلاف مفاهيمها السياسية . وعلى ذلك يمكن القول انه كلما اختلفت طريقة معالجة دولة من الدول - أو مجموعة من الدول - للشئون السياسية الخارجية ، اختلفت الصورة العامة للعلاقات الدولية ، وطبيعي أن تتعدل الصورة من وقت الى آخر نتيجة انضمام دول جديدة للمجتمع الدولي ، أو نتيجة تطور المفاهيم الدولية أو نتيجة ما يلحق باحدى الدول التي تمثل احدى القوى التقليدية من ضعف يطرأ على نفوذها وهيبتها الدولية، والامثلة المؤيدة لهذا عديدة سواء في القرن التاسع عشر أو العشرين حيث نشأت مراكز للقوى الدولية وثورات مراكز أخرى . وحيث ظهرت دول واندثرت دول أخرى .

ولا يجوز اغفال أهمية التطور التكنولوجي وتأثيره على تخطيط وتنفيذ مخططات الشئون السياسية الدولية ، فقد أصبحت الثورة العلمية عاملا من أهم العوامل في مجال ممارسة القوة وتحقيق الاهداف السياسية .

وثمة عامل آخر على قدر من الاهمية ، هو ما يسود العالم من نزاعات ايديولوجية، هذه النزاعات التي تنعكس لدى وضع الصورة

الحقيقية للعلاقات السياسية الدولية ، وهنا تجدر الاشارة ان العالم تتنازعه ـ وسيظل تتنازعه لمدة قـــد تطول عشرة أعوام قادمة ـ قطبان هما الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية . وسيعمل كل من القطبين على حماية مصالحه، ولو دعا ذلك الى خوض أحداث مثل احداث تشيكوسلوفاكيا ، الا ان الجــوهر سيظل هو « زعامة ثنائية » وكل فريق يحاول فرض سيطرته العســكرية والسياسية والاستماتة من أجل تحقيق التفوق على الفريق الآخر ، هذا مع سعى حثيث ومنافســـة من كل من الجانبين لمحاولة استقطاب الدول غير المنحازة وقطع الطريق على المنــــافس من أن يحرز ســبقا أو تفوقا عسكريا أو سياسيا .

ولعل هذا الايضاح أن يفسر صورة التوتر التى تسود العلاقات الدولية فى الآونة الحاضرة .

وهنا تبدو ملامح ظــــاهرة جديدة ، فقد فشــل القطبان فى الحيلولة دون ظهور أقطاب آخرين ، فقد ظهرت أمم جديدة وجدت نفسها فى غير حاجة الى حماية أى من القطبين ، وانما استمدت عنصر الحماية من جوهر التنافس بين القطبين ذاتهما ، ولم يجد القطبان أمامهما من سبيل سوى تقبل ذلك على مضض أملا فى أن يتمكن أحد القطبين من اضعاف الدولة الجديدة ـ لصالحه ـ مستعينا بالعوامل الداخلية فى الدولة ذاتها بعد أن اختفت تقريبا الصورة التقليدية القديمة ألا وهى استخدام القوة .

وهنا تجدر الاشارة الى أن الظاهرة الجديدة المتمثلة فى زيادة عدد الدول الجديدة ، واحتمال ظهور أقطاب جدد ، هذه الظـاهرة لا تكفل الاستقرار فى العلاقات الدولية ، خاصة وان عددا من هذه الدول الجديدة لا يولى قدرا كافيا من الاهتــمام للمسائل الدولية العالمية .

والخلاصة ان النظام الدولى المعاصر يحتاج بصــفة خاصة الى الاتفاق على مدلول للنظام وطالما لم يكن هناك تعريف مشترك عن «الشرعية» فلن يحد شىء من القوة المرعبة التى اكتسبها الانسان ،

فالايديولوجية والمادية ستعمقان عناصر الشـــقاق التى تفصل بين الدول • ولم يعد سهلا اللجوء الى وسائل القرن التاسع عشر كما لم يعد هناك ولن يكون ثمة استقرار للتكنولوجيا ، وتعـدد القوى الكبرى ، والحدود المفروضة عن الاحتيـاجات الداخلية ، والحدود التى تسمح ببعض التعديلات الواجبة وصار من الهام الضرورى أن يكون هناك مفهوم وادراك جديد للنظام العـــالمى اذ بدونهما يكون الاستقرار خديعة •

وتعرض هذه المشكلة أساسا للولايات المتـــحدة فمهما كانت نواياها أو سياستها فهى لا تستطيع الهرب من الواقع • فالولايات المتحدة تملك أكبر تجمع وطنى من القـوة المـادية وبدون مساهمة فعالة من جانب هذه القوة ، فانأى نظام دولى غير ممكن تصوره ، ولكن صورة هذه المشاركة تغيرت بعد عـــام ١٩٤٥ ، وخلال مدة عشرين عاما ، أسست سياستها الخـــارجية على افتراض أنه كان بامكانها اعطاء صورة جديدة لنظام دولى واثارة التطور الداخلى للدول الحديثة بقوة التكنولوجيا والتنافس الادارى للحكم ، وهذا الادراك المباشر العملى تماما للنظام الدولى ظهر أنه بسيط بساطة مفرطة ، فتعدد أقطاب السياسة يحرم عليها أن تحلم أو تأمل فى أن تتمكن من زرع النمط الامـــريكى فى كل مــكان يجب أن تكون مهمتهـــا الأساسية اثارة روح الخلق والابداع لعالم جماعى التفكير ، وتركيز النظام الدولى على أساس وجود تعدد القوى الحالى حتى ولو احتفظ القطبان الكبيران بقوتهما العسكرية الساحقة .

٢ ـ حدود ثنائية الأقطاب

طبيعة القوة فى العصر الحديث

كانت القوة العسكرية عبر التاريخ تعتبر أقصى درجـــات اللجوء والتصرف ووجد فيها رجال الدولة نمو أهدافهم • فمنــذ خمســة وعشرين عاما فقط لم يكن من المعقـــول أن تستطيع أمة

أن تمتلك قوة « زائدة » لتستخدمها بفعالية فى مجال السياسه ٠ وكان الهدف الأدنى هو تأمين وحدة الاراضى وحتى ألحرب العالمية الثانية كانت قوة الدولة تقدر بقدرتها على حماية سكانها ضد الهجوم ٠

ولقد ألغى العصر الذرى هذه الفكرة ٠ فازدياد القوة ليس معناه بالضرورة زيادة فى امكانية الدفاع والحماية ٠ وفى هذه الظروف فان أهم مشكلة هى اخضاع القوة للتناسب بطريقة معقولة مع الأهداف التى يحتمل أن تكون خلافا أو نزاعا ٠

وفى أيامنا هذه تقدم القوة العسكرية مظهرا غريبا ؛ فتزايدها اللا قياسى أفقدها كل اتصال بالسياسة ٠ والدول الذرية التى تمتلك امكانية تدمير بعضها البعض تواجه صعوبات ضخمة عندما ترغب فى اللعب فى المجال السياسى ؛ الا اذا كان الأمر كوسيلة للردع لتأمين بقائها ٠ ويتزايد نفوذ القوى الكبرى على بقية الدول ، وبرغم هذا التزايد فان هذه الدول تستفيد من مجال أوسع للعمل ؛ لم يسبق له مثيل ، لتأكيد استقلالها ٠

وآثار هذا الوضع هامة فيما يتعلق بالمفاهيم التقليدية لتوازى القوى ٠ ففى الماضى كان الاستقرار يفترض سلفا ودائما وجود توازن يكفل عدم استطاعة دول أن تفرض ارادتها على دول أخرى

وكانت المقاييس وقتئذ ذات طبيعة أرضية ، فلم تكن دولة تستطيع أن توفر لنفسها تفوقا ساحقا الا بالفتح ؛ وليس هذا هو الوضع فى عصرنا ٠ فان الفتح لا يضيف سوى قليل من الفعالية للقوة العسكرية ٠ ومن الممكن زيادة القدرة بتنميتها بصورة كبيرة داخليا وفى حدودها ٠ فالصين صارت ــ بامتلاكها قوة نووية ــ من الناحية العسكرية أكثر قوة مما لو قامت باحتلال كل جنوب شرقى آسيا ٠ واذا كان الاتحاد السوفييتى قد استولى على كل أوروبا الغربية وظل دون أسلحة ذرية كانت قوته ستكون أقل بكثير مما يمتلكه حاليا ٠ وبتعبير آخر فان التغييرات الأساسية فى مجال توازن القوى تتمثل فيما يحدث داخل الحدود الأرضية للدول المستقلة ٠ ومما لا شك فيه ، هناك حاجة ملحة الى الاتفاق

على نفسير لما اصطلح على تسميته في العصر الذرى « القـــوة » و « توازى القوى » ٠

ومثل هذا التحليل سوف يكون صعبا اذا ماكانت التكنولوجيا ثابتة . ويصبح شديد التعقيد عندما تثير التطورات التكنيكية ، كل خمسة أعوام انقلابات فى الأسلحة وتفوقها ٠ والدول تتواجه بألفاظ مثل « التفوق » ؛ « التوازن » ؛ « التدمير الأكيـــد » دون تفسير واضح لأهميتها فى مجال التطبيق من الناحية العسكرية وبالذات دون اتفاق على ما تتضمنه سياسيا والهوة التى تفصل بين الخبراء والحكومات تتسع باستمرار .

وباختصار فان الرعب الذى يحيط بالقوة جعلها مجـــــردة (معنـــوية) لا وزن لها وخادعة والافتناع يســـيطر مـنـذ الآن على السياسة العسكرية ٠ ولكنها ترتكز بصفة خاصـــة على مقاييس سيكولوجية بحتة ٠ فهى تبحث عن تغيير اتجـــاه تفكير الغريم بتحويله عن هدفه ، وذلك بمحاولة تأكيد مخاطر غير مقبـــولة تواجهه . وعلى ذلك فان الخديعة التى تتم بجـــدية أكثر فائدة من التهديد الحقيقى المبنى على أساس والذى يبدو للغريم كأنـــه خديعة ٠ والمقيـــاس الحقيقى للقوة العســكرية وهو تقدير العـدو المحتمل لها ٠ والمعايير السيكولوجية تنافس فى أهميتها المبادىء الاستراتيجية . ومن الممكن أن تتســـاءل هل كان على الولايات المتحدة حقا اقامة كل هذه الاستعدادات للدفاع ؟ هل هناك فعـلا عدو ينوى مهاجمتها ؟ والحقيقة أن مشكلة الأمن القومى لديها كل الفرص لتصبح عاملا هاما من عوامل الشقاق ٠

وعلى مر التاريخ كان اللجوء الى القـــوة دائما يسبب خلق سابقة ٠ أما فى القرن العشرين فان استخدام القوة العســـكرية يخلق على العكس ظروفا تحرم استخدامها اللاحق ٠ ومهما كانت نتيجة حرب فيتنام ، فمن الواضح أن الأمريكيين ســوف يظهرون منذ الآن أقل تسرعا للتورط فى نزاع آخر من هـــذا النوع ٠ ففائدتها كسابقة لا وجود لها اذن .

وبالاضافة الى صعوبة تفسير معنى القوة هناك أيضا مشكلة استخدامها دبلوماسيا • ففى الماضى كان مدى الاستعداد لاستخدامها الحقيقى يظهر أهمية وخطورة المشكلة التى ستواجه بها • ولكن اجراءات من هذا القبيل تصبح أكثر خطورة اذا ما كانت الأسلحة في وضع استعداد ، أو مخفاة فى باطن الأرض أو أعماق المحيطات •

وحتى عندما يتعلق الأمر بأسلحة تقليدية فحسب ؛ ويصبح تحديد المعنى الحقيقى لتهديد ذى طبيعة سياسية أكثر تعقيدا ، فبعد أسر « بويبلو » استدعت الولايات المتحدة ١٣ ألف جندى احتياطى وأرسلت حاملة طائرات تجاه سواحل كوريا • وهذا الاستدعاء لجنودها الاحتياطيين على أثر تحد من قوة عسكرية من الدرجة الخامسة هل هو اعلان نواياها فى التصرف أو كان معالجة لحالة تشتيت كبيرة لقواتها ؟ وارسال حاملة طائرات هل كان يعد نوعا من الانتقام والردع أو كان الأمر ببساطة موقفا تتخذه من جانبها ؟

وحرب فيتنام تصور مأساة هذه المشكلة • فقد أثارت هبوطا فى الحوار ليس فقط داخل الجهاز السياسى فى الولايات المتحدة ولكن بين هذا الجهاز وهانوى • فمنذ أكثر من خمسة أعوام لم تستطع الحكومة الأمريكية أن تفسر ما تعنيه بـ « النصر » وقدم الرئيس جونسون عرضا محدودا للمباحثات غير المشروطة ، ولكن القوات الأمريكية ظلت منتشرة كما لو كان هذا العرض غير قائم واظهرت هذه الاستراتيجية عمقها لأنها منفصلة تماما عن السياسة الخارجية .

ولقد كان يجب أن يثير الشكوك التى تلت الحاجة الى عودة المباحثات الخاصة بفرض الرقابة على التسلح وبالأخص الصواريخ الاستراتيجية ؛ ومباحثات من هذا النوع يمكن أن تكون هامة للسلام والأمن العالمى ، ولكن اذا أريد لهذه المباحثات أن تكون فعالة فيجب أولا حل المشاكل التى تعقد تفسير الولايات المتحدة لمفهوم سياستها العسكرية فان ظلت عاجزة عن اعطاء تفسير عملى

لمعنى ال « تفوق » أو ال « استقرار » ؛ فسوف تنقصها فى هذه اللقاءات المعايير التى ستسمح لها بتقييم النجاح .

وهكذا فمهما كان اختيارها سواء استمرار سباق التسلح أو الحد منه ، فمن الضرورى اعادة النظر اجمالا فى سياستها الخاصة بالأمن ، خاصة وأن عشر سنوات قد مضت منذ آخر تقييم قامت به :

(أ) تفسير المصلحة الوطنية والأمن القومى للعشر سنوات القادمة .

(ب) طبيعة القوة العسكرية خلال هذه الفترة .

(ج) مطابقة القوة العسكرية للنفوذ السياسى .

(د) الآثار والامكانيات (عسكريا وسياسيا معا) التى يحتمل أن تكون نتيجة لأى تصرف .

(هـ) دراسة استخدام الأسلحة الجديدة المتطورة قبل الصواريخ ذات الرءوس المتعددة والصواريخ ذات الطبيعة الدفاعية .

(و) احتمالات الرقابة على الأسلحة بما فيها الاجراءات الخاصة التى تستهدف تخفيض سباق التسلح .

٣ ـ تعدد أقطاب السياسة

الطبيعة المتغيرة للتحالف

لا يوجد هناك قطاع سياسى واحد يصور مأساة التوتر الحالى؛ أكثر من مجال المحالفات الموجودة بين تعدد أقطاب السياسة وثنائية القطبين العسكريين ؛ فخلال الخمسة عشر عاما التى تلت الحرب العالمية الثانية ، ساوت الولايات المتحدة بين الأمن والمواثيق ؛ فقد أقامت شبكة عالمية من التعهدات على أساس افتراض اقناع المعتدى ،

وذلك بتجميع أقصى عدد من القوى ضده • على أن وسيلة الأحلاف لم تسر سيرا طبيعيا تماما باستثناء حلف الـ « ناتو » والحقيقة انه لكى يكون التحالف فعالا فانه يجب أن يشتمل على أربعة شروط :

١ ـ أن يكون له هدف مشترك ؛ عادة دفاعى ، ضد خطر مشترك •

٢ ـ درجة كافية من التوافق السياسى لتفسير « حالة الحرب » •

٣ـ وسائل فنية للتعاون فى مجال عمل مشترك •

٤ ـ توقيع عقوبة فى حالة عدم التعاون بمعنى امكانية رفض تقديم المساعدة لحليف لا يتعاون ، والا اعتقد الجميع أن مساعدتهم واجبة دون التزام مماثل •

وهذه الشروط لم تتوفر فى الأحلاف التى أنشأتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، فليس هناك اتفاق على تفسير معنى الخطر فى منظمة حلف جنوب شرق آسيا أو منظمة حلف آسيا الوسطى ؛ وأمثلة ذلك أن باكستان رغبت فى الحصول على أسلحة أمريكية لا بسبب تهديد الاتحاد السوفيتى لها ؛ ولكن لتقوية دفاعاتها ضد الهند • كما أن أعضاء حلف بغداد من الدول العربية كانوا ينظرون الى اسرائيل باعتبارها العدو وليس الى الاتحاد السوفيتى ، والواقع أن هؤلاء الحلفاء لم يتمكنوا من وضع سياسة موحدة بالنسبة للسلام والحرب لغياب المفهوم المشترك لمصالحهم أو حتى اذا كانوا قد استطاعوا ، فان هذه السياسة كانت ستولد ميتة حيث تنقصهم الوسائل الفنية اللازمة لتطبيقها • كما أن غالبيتهم افتقدت الرغبة فى التعاون المتبادل •

ولذلك فان معاهدة « حلف بغداد » ولدت فى حالة احتضار كأداة للعمل المشترك . وحيث شعر هؤلاء الحلفاء أن الولايات المتحدة مضطرة الى مساعدتهم والدفاع عنهم فقد اقتنعوا بأن فى امكانهم رفض التعاون معها •

أما حلف شمال الأطلنطى فيختلف ، اذ توحدت أمريكا مع بلاد لها تقاليدها ونظمها المشابهة لنظمها . وأمكن مثلا تطبيق وسائل عسكرية مشابهة خصوصا فى المجال العسكرى . وهكذا ظل حلف شمال الأطلنطى خلال الخمسة عشر عاما الأولى من حياته ؛ مؤسسة ديناميكية وخصيبة . ومع ذلك فقد واجهته مصاعب ومشاكل تتصل بضرورة تأقلمه مع ظهور نعدد أقطاب السياسة فى السنوات الأخيرة .

وعند انشاء حلف الأطلنطى عام ١٩٤٩ ، كان الأوروبيون يتخفون من عاملين كبيرين هما : هجوم سوفييتى محتمل وقريب ، واحتمال سحب القوات الأمريكية . وفى نهاية عام ١٩٦٠ ، تبدد شبح الهجوم السوفييتى وحتى التدخل السوفييتى فى تشيكوسلوفاكيا لم يثر سوى قلق مؤقت ، من احتمال حدوث عدوان عسكرى . والواقع أن انقضاء عشرين عاما على تواجد القوات الأمريكية فى أوروبا ومساهمتها الفعالة فى خطط الأطلنطى هو الذى خفف من تخوف الأوروبيين من احتمال زهد أمريكا فى معالجة مشاكلهم .

ولقد تجلى الشعور بالخوف خلال الأعوام الأخيرة ، فى المناطق التى سادها الاضطراب على أن الأمر الذى يدعو الى السخرية أن الأوروبيين كانوا يطالبون فى الخمسينات أن تساهم الولايات المتحدة فى آسيا والشرق الأوسط لحماية ما كانوا يدعونه بالحرية. فلما انقلبت الآية اليوم وطالبت أمريكا أوروبا بتوحيد جهودها فان أوروبا أصمت آذانها ذلك أنهم لا يعتقدون أن هناك خطرا على مصالحهم عندما تتورط أمريكا خارج قارتهم .

وترجع هذه الظاهرة الى ازدياد قوة أوروبا الاقتصادية . فعند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت أوروبا تعتمد على الولايات المتحدة اقتصاديا وكذلك بالنسبة لأمنها واستقرارها السياسى وحمايتها عسكريا .

وأوروبا تشعر بحاجتها الى الوحدة لكى تقوم بدور فعال فى المستقبل ، الا أن هذه الحاجة لم تتبلور بعد الى حقيقة بسبب

المشاكل الداخلية لكل دولة . فالطريق الى الوحدة الأوروبية مسدود ، والمشاكل الداخلية لكل دول أوروبا تثير اهتمام قادتها أكثر مما تثيرهم وحدة أوروبا لمواجهة أى اعتداء بدفاع مشترك . وكانت النتيجة انفعال عام ضد أمريكا .

وتتعقد الأمور كلما ازدادت قوة الاتحاد السوفييتى النووية، وقد أثر ذلك على حلف شمال الأطلنطى بعمق . فكلما ازدادت مخاطر حرب نووية قل الاعتقاد فى امكانية أن تكون هناك فعالية للضمانات المعتادة من جانب احدى الدول . وفى الماضى لم تكن دولة لتردد فى المشاركة الايجابية الكاملة ، ذلك لأنها كانت تقدر أن انضمامها لعمل مشترك بجانب حليف لها سوف يكلفها أقل مما لو امتنعت . ولم يعد ذلك هو الحال . ففى تصريحات وزير الدفاع الأخيرة ورد تقدير لرقم الموتى فى حالة حدوث حرب نووية وهذا الرقم يتراوح بين ٤٠ الى ١٠٠ مليون ؛ وعلى أية حال فان هـذا الرقم لا يمكن الا أن يزداد احتمالا وسوف يكون من الصعب أن نثبت أن هناك اخطر وأقسى من التدمير لأكثر من نصف المجتمع الأمريكى فى بضعة أيام . وكلما ارتكز حلف الأطلنطى على نوع من الحرب الاستراتيجية النووية لصد كل أشكال العدوان ، كلما قل ضمانه احتمالا .

ولقد ساهم الشعور بالتهديد النووى فى اضعاف العلاقات بين الحلفاء .

ولم تستطع الولايات المتحدة أن تتصور مسبقا رد فعل مباحثاتها مع الاتحاد السوفييتى للحد من استخدام الأسلحة الذرية لدى حلفائها فقد رعوها فيها بادرة أو تقدمة لاتفاق أوسع حيث تعالج مصالحهم وتتقرر مصائرهم دون مشاركة من جانبهم . وازدادت عوامل التوتر مع حلفاء أمريكا بسبب موقفها المبهم تجاه أحداث تشيكوسلوفاكيا . وعلى الرغم من أن العلاقات داخل حلف الأطلنطى تبدو طبيعية الا أن الحلف يمر بلا شك بأزمة حادة ، ويعتقد الأوروبيون أنه عندما تتحدث الولايات المتحدة عن وحدة أوروبا فانها تريدهم أن يتحملوا عبئا وليس بهدف الوحدة نفسه . فمنذ عام ١٩٦٠ لم يعد الأمن هو كل شىء ، فمن أزمة برلين حتى

أزمة تشيكوسلوفاكيا ، فانه كان من نتيجة كل أزمة اللجوء الى تقوية حلف شمال الأطلنطى عسكريا فقط . وها هو الاضطراب يزداد بسبب عدم تأييد أمريكا لوحدة أوروبا سياسيا . ولسوف تكون مهمة الولايات المتحدة اعتبارا من ١٩٧٠ اقامة هذه الوحدة .

وليس معقولا أن مصير أوروبا الغربية ؛ هذا القطاع الهام ، أن تتخذ بشأنه القرارات على بعد خمسة آلاف كيلو متر منه ؛ كما أنه ليس من المعقول أو الطبيعى أنَ تخضع سياسة حلف الأطلنطى لمقاييس أمريكية . ويجب أن تكون هذه الوحدة نابعة من مقاييس موحدة ونظم حكم جديدة خلال العشر السنوات المقبلة .

ولا تعطى عملية توزيع المهام الاثارة المنشودة اذ أن هذا التوزيع لا يكون مثمرا لمجرد أنه توزيع عادل بل لا بد أن تكون الأعباء المترتبة عليه لازمة وضرورية . فالدولة تتحمل مسئولياتها عندما يكون هناك شعور بأن ذلك لازم لبقائها هى ذاتها . ويجب أن تستهدف مساهمة الولايات المتحدة وتتركز على مشاكل قطاع الأطلنطى وليس العالم كله . ويجب أن يكون هناك وضوح فى تحديد تحليل الوضع الدولى بالنسبة لأوروبا على الأقل فى النطاق الذى يهمها؛ ويجب أن يدرك الجميع أن الولايات المتحدة لا تستطيع وحدها تحمل كل العبء لكى لا تبدو وكأنها تستهدف خنق كل رغبة أوروبية فى تقرير المصير .

ولقد ازدادت تصرفات أمريكا التى قامت بها دون استشارة حلفائها من القلق لدى هؤلاء وضخمت المشاكل التى تواجهها الدول التى أعلنت مساندتها لوجهة النظر الأمريكية (والتقدم الفنى الأمريكى ليس سوى عامل من عوامل ابتعاد حلفائها الأوروبيين لأن نجاح أى تحالف يجب أن يكون على أساس ابداء الرأى فى الموضوع وهم لا يستطيعون ذلك لأنهم ليسوا على مستواها الفنى .) والمشكلة حادة بالنسبة للأمريكيين . اذ عليهم الاهتمام بمشاكل كل المناطق غير الشيوعية وأمنها وحمايتها . ويبدو من كل ما سبق أنه ليس هناك حل بالنسبة لأمريكا وكذلك لأوروبا الا بوحدة أوروبا حيث فيها العلاج . وأساسا فان هذه المشكلة أوروبية

أولا . ولكن يجب أن تكون أمريكا حذرة اذ انها عقدت المشكلة بدلا من حلها وذلك عند ما تبنت مباشرة ضرورة دخول انجلترا فى السوق الأوروبية المشتركة .

وخلال العشر سنوات القادمة لن يكون فى استطاعتها أن تقوم بتسوية مشاكل الأطلنطى بذاتها فقط . ويجب أن تتقبله أولا مع المشاكل الأساسية حتى ولو كان ذلك على حساب الاختلاف على المشاكل الثانوية ؛ ويجب ألا تنخدع بأنها تستطيع فهم مشاكل أوروبا أفضل مما يفهمها أهلها .

وباختصار فان العلاقات الأمريكية بأوروبا سترتكز على مصالح أكثر مما ترتكز على التزامات نظرية بحتة . ومنذ الآن يجب أن تكون القيادة العليا لحلف الأطلنطى الأوروبى . ويجب أن ندرك أن الاتفاقات العسكرية لا تكفى ، فليس هناك حاكم يمكنه أن ينذر بلده لكارثة تنفيذا لالتزام شرعى ولكن هذا الحاكم سوف يتحرك اذا آمن بأن هناك رباطا سياسيا لمصير بلده عند المساهمة مع حلفائه .

وأى تقارب بين حلف الأطلنطى وحلف وارسو سوف يكون من نتائجه اثارة خوف أوروبا الغربية من حدوث تحالف أمريكى سوفييتى . وأى تحسين للعلاقات بين بلاد أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية يجب أن يأتى من أوروبا نفسها مع بقاء الولايات المتحدة فى موقف التحفظ . ولن يتأتى ذلك الا بتوحد وجهات النظر الأساسية ، ومباحثات أكثر فعالية مما يحدث حاليا ، ومرونة أكثر فى الوسائل المستخدمة ، ومساهمة أكثر ايجابية مما يحدث الآن .

وفى الواقع فان أحداث تشيكوسلوفاكيا أثبتت وأظهرت أن الاتحاد السوفييتى ليس مستعدا لأن يذهب بعيدا فى طريق استقلال أوروبا الشرقية ؛ ولكن ربما لن يكون الكرملين مستعدا لاستخدام القوة العسكرية أساسا ضد حلفائه كما حدث خلال فترة تقل عن خمسة عشر عاما ؛ وعلى أى حال فخارج أوروبا ؛ من المحتمل أن يكون هناك اختلاف فى الآراء ذلك لأن لأوروبا الآن

أهدافها . واعتراف أمريكا بوحدة واستقلال أوروبا سيجعل دولها تقبل حرية العمل الأمريكي فى المناطق التى لا تهم الاوروبيين لأسباب معقولة .

وليس هناك ما يحول دون تطوير الولايات المتحدة اجتماعيا بصورة معبرة . اذ يجب على كل الدول الحديثة أن تحل مشاكل الحكم ؛ والمشاكل الأخرى الاجتماعية الهامة . ويمكن تحقيق النجاح اذا ما تضافرت جهود بلاد حلف الأطلنطى للعمل فى هذا المجال على مستوى الحكومات .

ولقد حان الوقت لكى تقوم الدول التى تقع على ساحل الأطلنطى ، بمعالجة مشاكل مثل :

١ ـ ما هى الأدوار المتعلقة بأوروبا والولايات المتحدة فى الاتصالات بين الشرق والغرب .

٢ ـ هل يمكن أن تهتم أوروبا الغربية بالقيام بدورها الأساسى بالنسبة لأوربا الشرقية بينما تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور بالنسبة للاتحاد السوفييتى .

٣ ـ ما هى أشكال الاستشارات التى تتطلبها مثل هذه التنظيمات .

٤ ـ فى أى قطاع من العالم يمكن القيام بعمل مشترك وأين يمكن اتخاذ مواقف سياسية مختلفة . وكيف يمكن لأمريكا وحلفائها الاتفاق على مثل هذه المواقف المتعارضة ؟

وبهذه الطريقة يمكن البدء فى معالجة المشاكل الأساسية للعالم المتعدد الأقطاب ، وكذا الاتفاق على درجة الوحدة المطلوبة والمرجوة ، وما هو المدى الذى يمكن أن يصل اليه الخلاف ؟

ويذكر « كيسنجر » أن الرد على مثل هذه الأسئلة بالحسم داخل مجتمع جماعى أمر مستحيل . أما فى صدد العلاقات الأطلسية فان مهمة الولايات المتحدة الأساسية سوف تكون مطابقة ضرورات التكامل مع ضرورات الاستقلال والوحدة .

٤ ـ ثنائية الأقطاب وتعددها ٠
المشكلة الاحتمـالية

ان أخطر مشاكل السياسة الأمريكية فى الأعوام المقبلة سوف تكون ذات طبيعة فلسفية اذ سيكون عليها أن تحدد تفسيرا لمدلول النظام فى عالم يتجاذبه قطبان من القوى العسكرية ولكنه متعـــدد الأقطاب سياسيا ٠

ولن يكون ذلك ســـهلا بالنسبة للامريكيين الذين تربوا فى تقاليد الســـياسة الخارجية الأمريكية ذلك ان المجتمع الســـياسى الأمريكى لم يكن يعرف ـ حتى قبل ظهور المشكلة العنصرية ـ شيئا عن صراع الطبقات ٠ وأصبحت الواقعية والاقنـــاع والمرونة التى تسود العلاقات الدولية والنفور من التفكير فى نظام الحكم والايمان فى الحلول الحاسمة هى السمات البارزة فيه ٠ ولكن المأساة التى يتعرض لها عصرنا هى عدم وجود حلول كاملة ومشـــاكلنا الأخطر تتعلق بالتوازن لا المادى (الطبيعى) ولكن الســيكولوجى والمعنوى ٠ والصورة التى سيكون عليها المستقبل هى التى ستحدد فى النهاية المعتقدات بشأن القوى الطبيعية ٠

١ ـ الامم الحديثة وشرعية السياسة

تعرض هذه المشكلة بصـــفة خاصة للامم الجـديدة ولسوف يقارن مؤرخو الغــد الاضطراب والحيرة الحــالية لدى هذه الأمم بالانتفاضات (النهضات) الدينية فى الماضى ٠ فالقارات التى ظلت نائمة خلال قرون بدأت اليوم تشعر بيقظة سياسية والمناطق التى كانت تشعر فى الماضى بأن احتــلالها أمر طبيعى تناضل فى سبيل استقلالها ٠ ولكن هذه القـومية الوطنية غريبة ، فهى ليست كما فى أوروبا ٠ ففى افريقيا على سبيل المثال نجد أن الحـــدود التى رسمها الاستعمار وحدة اللغة أو القبـــائل تعتبر مشاكل أساسية تواجه السلطة السياسية ٠

وليس غريبا أنه فى الفترة منذ أزمة برلين حتى غزو تشيكوسلوفاكيا نجد أن التهديدات الأساسية للسلام جاءت من مناطق فى سبيلها الى التنمية • وكان الضعف الداخلى هو المشجع للتدخلات الاجنبية ، فحكومات هذه الامم شعورها قليل بمسئوليتها فيما يختص بالتوازن الدولى • والمنافسة بين القوى النووية تقدم لها فرصا كثيرة للتعنت •

وبرغم ضعف هذه الدول من الناحية الطبيعية الا أن ظهورها فى حد ذاته يؤثر فى التوازن الدولى بلاشك .

ومعظم هذه الدول الجديدة تقاسى من نزعة ثورية منحرفة وكل ثورة يتبعها فوضى عميقة • والرغبة فى البناء لا تثير اهتمامها بعد مايثيره النضال فى سبيل الحرية فسوف يضطرون ان عاجلا أو آجلا الى خلق قوة محركة تشييد أهدافا على أنقاض الأحقاد السابقة من القوى الاستعمارية وترى أن أى دولة تنشأ فى ظل نظام ثورى اجتماعى تعتبر المعارضة وكأنها خيانة • وهناك كثير من المآسى الدينية وأحيانا الاجتماعية تمزق شمل الدول الحديثة وتعد بالنسبة لها مسألة حياة أو موت وعندما تخضع التعهدات السياسية لاتجاهات عنصرية أو دينية أو قبلية يزول كل تحفظ وتأخذ النزعات الداخلية طابع مظهر الحرب الأهلية . وعندما يمارس السلطة التقليدية شخص أو تكون ذات طابع اقطاعى فان المشكلة تنحصر فى اضفاء الصفة الشرعية على النظام السياسى •

ولقد احتاج هذا التطور الى قرون فى أوروبا • وعلى الدول الحديثة أن تنجزه خلال عشرات من السنين ، لذلك كانت الظروف مختلفة فى هذه البلدان وهى أقل ملاءمة من الظروف التى سادت تاريخ أوروبا • فهى ظروف خاضعة للضغط الخارجى دون أن يكون لها ميل الى اللجوء الى المغامرات الخارجية لتوطيد الكيان الداخلى والى عدم توافر نظم الحكم مما يزيد من تعقيد الحالة الدولية •

ان التدخل الامريكى فى جهود هذه الامم الجديدة لاضفاء الصفة الشرعية يجب أن يعاد النظر فيه بصورة جذرية وكان الظن

السائد أن التنظيم السياسى سيتبعه تلقائيا الازدهار الاقتصادى ، وسيطبق شكل وصورة الديمقراطية الدستورية •

ففى جميع البلدان المتقدمة نجد أن الاستقرار السياسى لم يستتبعه التصنيع وانما أوجده وحركه ، وفى الواقع ، مهما كان نوع الحكم سواء أكان شعبيا أم دكتاتوريا ، فالذى تعهد بتصنيع البلاد وجد نفسه مضطرا لذلك أكثر مما كان بدافع التغيير الجذرى •

وكذلك فان الديمقراطية ليست نتيجة طبيعية للفرصة • ولم يكن التصنيع فى أوروبا أقوى من عوامل أخرى ، كالدين وكرامة الانسان ، والتقاليد العريقة للعدالة والروح المسيحية وظهور البورجوازية وارتقاؤها • ولكنهما كانا متوازيين ، ولو تخلف أحدهما فان التطور الغربى كان سيتخذ طريقا آخر مختلفا •

ولهذا السبب لم تستطع الشيوعية أن يكون لها جذور فى البلاد الصناعية بالغرب • واذا كانت قد حققت نجاحا فى المجتمعات السائرة فى طريق الى التطور (النامية) فان ذلك لم يكن بطريق الصدفة • فان التصنيع فى مختلف مراحله الاولى يضاعف من الانقلابات •

وفى عصر لم تعد فيه مبادىء اللامبالاة مقبولة ، فان الشيوعية قادرة على اكساب الانظمة الانقلابية نوعا من الشرعية والتعاليم اللينينية تجذب المزيد من شرعية السلطة • ففى الدول الناشئة نجد أن القادة هم من الثوار القدماء المنادين بالتغييرات الاجتماعية وساعدهم ذلك على التأييد الذى لاقوه خلال نضالهم فى سبيل الاستقلال •

ومن سخرية القدر أن الماركسية ، وهى ممارسة للعقيدة المادية ليست مقبولة الا حيث لا وجود لها فى بعض البلاد الجديدة عن طريق المعارضة فى الديمقراطيات المتطورة جدا • ان مثاليتها وليست نظرياتها هى التى تغرى وتجذب • ولم تستطع فلسفتها أن تلهم الجيل الجديد فى البلاد الشيوعية التى تظهر فيها البيروقراطية بصورة واضحة •

والولايات المتحدة التى تمارس أيديولوجية نمـوذجية نفشل دائما فى نشر القيم الديمقراطية لأن هذه تخضع فى جزء كبير منها لعوامل اقتصادية • انها تستطيع معـالجة المشـاكل الفنية ولكنها أثبتت عجزها عن المساهمة فى خلق جو سياسى ومعنوى• وفلسفتها تهيىء وسيلة للتغيير ولكن فحوى هذا التغيير فقير •

ومشكلة الشرعية السياسية هى مفتاح الاستقرار فى المناطق التى يعيش فيها ثلثا سكان العالم • واقامة نظم داخلية راسـخة وثابتة فى الدول الناشئة ، لن يؤدى آليا الى قيام شكل الدولة • ولكن قيام الدولة مستحيل بدون ذلك • ويجب أن تتضمن السياسة الأمريكية ادراكا وتفهما لما نسميه الشرعية السياسية • ففى عصر المواصلات السريعة لا يمكننا أن ندعى بأن مصير ثلثى سكان العالم امر لا يهمنا الا قليلا ، ولا يهمنا أبدا . وذلك ليس معناه ادخال نظمنا الى هذه البلاد وأكثر من ذلك ليس معنـاه أن نفرض ذلك عليها . ويجب أن تكف عن أن نصـور لهم أن هـذه القضية هى الوسيلة لوقف انتشار الشيوعية . ويجب أن يكون هدفنا الوصول الى نقطة يستطيع عالمنا بفضلها أن يبنى بدلا من أن يدمر .

وعدم تحدينا للثورات الكبرى فى عصرنا يعنى أننـا سنترك أنفسنا عرضة لتيارها يجرفنا ان لم يكن فعليا فعلى الأقل نفسيا، وبالفعل فان بعض الحركات تصـور رؤساء الدول الجديدة التى يسود فيها القمع على أنهم أبطال •

وهـذه هى مشكلة أخرى اضافية أمام عالمنـا هـذا بقطبيه العسكريين وأقطابه السـياسية المتعددة ، فبجانب توازن القوى الطبيعيـة ، يوجـد توازن سيكولوجى ، مرتكز على أساس القيم والأيديولوجيات •

٢ - مشكلة نوايا السوفييت

من أصعب الأمور على الأمريكيين الاعتراف بالحقيقة التى تؤكد أن جوهر النزاع الأمريكى السوفيتى لا يزال فى العصر الذرى تماما بلا فارق عما كان عليه فى الماضى ، فلا تزال تصرفات الاتحاد السوفيتى وتصريحاته العلنية تتسم بروح العداء للولايات المتحدة الأمريكية . وذلك رغم ما يفرضه العصر الذرى على الجانبين من ضرورة التعاون والحد من الخلافات .

والحقيقة أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى - تكتنف الجانب العسكرى منها مصاعب جمة - كما وأن خلافا جوهريا يسيطر على العلاقات السياسية ، وأساس هذا الخلاف هو فكرة السلام ذاتها ، هذه الفكرة التى تدور حولها الآراء حول الوضع الطبيعى للانسان وعلاقته بالتحرك الذاتى للقوى الاقتصادية .

وبالنسبة لنوايا السوفيت نجدهم ينقسمون الى فريقين :

«المتشددين» و «اللينينيين» . ومهما كانت خلافاتهم الفرعية الا أن الولايات المتحدة تضع نصب عينيها الرغبة فى مزيد من التفاهم مع الاتحاد السوفيتى .

وينقسم الأمريكيون ازاء موقف السوفييت الى (صقور وحمائم) والخلاف بينهم خلاف حول الموقف فى الوقت الحاضر ، فالصقور يؤمنون بأن موقف السوفييت لن يتغير الا فى المستقبل ؛ وليس فى الوقت الحاضر ، بينما الحمائم يرون أن السوفييت قد غيروا موقفهم فعلا .

وعلى هذا يرى (الصقور) عقم أى محاولات للتباحث بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، بينما كان (الحمائم) يرون - قبل تفجر الموقف فى تشيكوسلوفاكيا - أن السوفييت قد خطوا نحو السلام ، وأنهم يعملون على تخفيف حدة الحرب الباردة ولم يعد

أمام الجانبين الا بعض الخطوات التى يجب الاقدام عليها قبل التفاوض ٠

والتباين بين وجهتى نظر الأمريكيتين هو الذى ينعكس على خط سير السياسة الأمريكية وهذا التباين هو الذى ظهر انعكاسه لدى النقاد اليساريين الأمريكيين لدى تقييمهم لكل من « ماوتسى تونج » و « كاسترو » و « هوشى منه » من الخصوم مما بلغ بالبعض من هؤلاء النقاد أن يقرر أن بعض الخصوم على صواب، وهم لايدرون أن فيما يقولون به معاداة للمصالح الأمريكية ذاتها ــ وعلى عكس هؤلاء النقاد الأمريكيين اليساريين يفكر بعض النقاد الامريكيين اليمينيين ، اذ يضعون كل من يعادى الولايات المتحدة فى صف الأشرار ، وقد تجلى ذلك لدى تعرضهم لتحليل المواقف ازاء مسألتى برلين وفيتنام ، فقد كان المؤتمر الأساسى لاهتمامهم هو الجلوس الى مائدة المؤتمر ، وكان ذلك يطغى على الاعتبارات الموضوعية أى يطغى على جوهر القضية ذاتها ، ولعل أبرز مثال لذلك ما يجرى من مناقشة نوايا السوفييت الى درجة تضيع فى لجتها أو تنسى الأهداف الأمريكية ٠

ولا شك أنه من الأوليات التى يجب ادراكها ما تتسم به الحالة الداخلية فى الاتحاد السوفييتى وما تتسم به السياسة الخارجية السوفييتية من مجانبة الواقعية ــ ورغم اتفاق الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى على رفض فكرة الحرب النووية نظرا لمخاطرها الا أن هذه الحقيقة لم تستطع أن تؤدى بحال من الأحوال الى تفاهم وثيق بين البلدين ــ ورغم أن الجيل الحالى من القادة السوفييت تنقصهم الديناميكية الأيديولوجية التى امتاز بها أسلافهم الثوريون، الا أنهم على قدر من المعرفة العسكرية بما لم يسبق له مثيل فى بلادهم ــ وهنا لا يجوز اغفال ما تتسم به الأوضاع الداخلية من بيروقراطية وما يتعرض له الحكام من ضغط المستهلكين السوفييت، الا أن هذا لا يمنع من القول بأن الاتحاد السوفييتى يملك اقتصادا حديثا فى حالة ازدهار ونمو ٠

واذا كان بعض الحكام السوفييت قد اكتسبوا نظرة واقعية

الا أن هذه النظرة لا تزال معقدة ومتشابكة ، فان الحزب الشيوعى بعـــد أن سيطر على مقاليد الأمور فى البلاد لم يلبث حتى أدرك صعوبة الموقف الذى يحيـط به من ناحية تيسير الأداة الحاكمة ، وادارة اقتصاد البلاد وتوجيهه ، وقد أدى ذلك نتيجة عكسية فان الحزب الشيوعى حتى يجد مبررا لوجوده ولاحتفاظه بالسلطة كان عليه أن يقوم ببعض مغامرات خارجية وأن يظهر فى هذه المغامرات كفاية ومقدرة ويقظة ، ولعل ذلك يفسر مواقف الاتحاد السوفييتى ازاء الاضطرابات القائمة الآن فى أماكن شتى من العالم •

ورغم أنه ليس من أهداف هذا الـكتاب الدخول فى تفاصيل المشــكلات الداخلية للنظــام الشــيوعى ، الا أنه يجدر التساؤل عن الأسباب التى أدت الى اخفاق كل محــاولات التفـــاهم مع الاتحاد السوفييتى • لقد مر النظام الشيوعى بخمسين عاما تمثل كل عشرة أعوام منهـا مرحلة متميزة من مراحل تطور الفـكرة الشيوعية ، ولقد رحب الغرب بالعشرة أعوام الأخيرة أملا منه أن تـكون فاتحة عهد جديد من الوفاق والتفاهم ، ولكن على غير انتظار كانت نهاية هذه المرحلة عودة الى التشدد • وهكذا لم يمكن اصلاح الأمور نتيجة خلط المفكرين الأمريكيين بين المظهر والجوهر واكتفائهم فى كـثير من الأوقات بما يطـرأ من تغـــير طفيف فى اللهجة السوفييتية وترتيبهم النتائج على ذلك التغير ، بينما استفاد السوفييت من هذا التغير الذى لم يكن ســوى وســيلة لتحذير الغرب • وقــد ظهرت انعكاسات هذا الوضــع على الموقف فى الشرق الأوسط وفيما طرأ من أحداث فى تشيكوسلوفاكيا •

ولقــد ظهر بعض الغربيين بمظهر المتسرع ازاء الأحــداث، اذ سارعوا لدى الغزو الســوفييتى لتشيكوسلوفاكيا، سارعوا بالتصريح بأن هذا الغزو لن يؤثر على امكانيات التفاهم ، ولا شك أن هــذا الموقف وكذلك موقف هؤلاء الذين كانوا يتطلعون الى مستوى أعلى للقاءات ، كل هذا لا يخدم قضية السلام • وهكذا يستخدم الاتحاد السوفييتى لــكل مباحثات أو مفاوضات أســلوبا له يخفف به من

شكوك الغرب ويحذره إزاءه وهو لا يهدف في واقع الأمر حل المشكلات المتجمدة أو ازاله شبح الحرب النووية ٠

ولدى مناقشة نوايا السوفييت فاننا نلمس من واقع ما يدور من مناقشات مدى الشكوك والغموض اللذين يكتنفان هذه النوايا بحيث لا يمكن الاستناد الى تلك النوايا في الوقت الذى تجدر الاشارة الى أن السلام لا يمكن أن يتحقق نتيجة تسوية كبرى واحدة، بل هو نهاية مسيرة دبلوماسية طويلة لا يجوز الخلط فيها بين السياسة الخارجية والمعالجة النفسية بل يجب وضع المعايير المجردة التى تسمح بتقدير الأسس والدعائم السياسية لنظام عالمى ٠

وان ما يساور الولايات المتحدة من شكوك ازاء النوايا السوفييتية يعتبر تفسيرا للزهو الذى يتسم به الأمريكيون فى أوقات التفاهم ، ويعتبر أيضا تفسيرا للفزع الذى لا يستند الى مبررات فى أوقات الأزمات ٠ وعلى ذلك تعتبر كل لهجة هادئة اشارة الى السلام ، وكل لهجة عنيفة نذيرا بالتوتر ، وذلك يؤدى الى ردود فعل عكسية محورها تصرفات السوفييت الذين كثيرا ما عدلوا من مواقفهم بطريقة مفاجئة تقلق الغرب وتؤدى به الى الارتباك ٠

ويقول المؤلف انه كتب هذه السطور ابان غمرة الغزو السوفييتى لتشيكوسلوفاكيا وكلما بعد الأمل فى احتمال التفاهم مع السوفييت ، ازدادت أهمية هذا التفاهم لدى الولايات المتحدة الأمريكية ٠ وهنا يجدر بنا اذا رغبنا فى عدم تكرار أخطاء الماضى فيجب التعمق فى التفكير فى ماهية هذا الماضى وتلك الأخطاء ، ويجب هنا إلا يكون ثمة خلط بين تغيير اللهجة والتغير الحقيقى الجوهري ، ويجب تفادى الوقوع فى الخديعة نتيجة تفاهم قائم ، وأنه من المستحيل حل مشكلات التدخل في العالم الثالث أو الحد من التسلح اذا لم ندرك بصورة موضوعية حقيقةالالفاظ والعبارات التى تستخدم لدى الحديث عن السلام وعن اقامة نظام عالمى بناء ٠

٥ ـ تفسير مفهوم « المصلحة الوطنية الأمريكية :

ان الهدف الرئيسى لمن يقوم بعملية التحليل السياسى ورسم السياسة الخارجية هو الوصول الى تحليل سليم للمجتمع الدولى ، ثم الاتفاق على المفاهيم التى تشارك الولايات المتحدة فى ضوء ماتضعه من معايير محددة من أجل المساهمة فى اقامة مجتمع دولى مستقر .

ومما لا شك فيه أن ثمة نظم دولية لا يقرها رؤساء الدول الكبرى ، وأن مجرد النوايا الحسنة لدى هؤلاء الرؤساء لا تكفى ، أى أن الابقاء على هذه النظم فيه اخلال بالتوازن الدولى ، والدليل الواضح على ذلك ـ بعد استبعاد الاتحاد السوفيتى ـ هو الصين الشيوعية ، فانه باستقراء التاريخ يمكن القول بأن الصين عندما كانت قوية كان من أمانيها القومية دائما أن تبسط سلطانها على جيرانها ، هذا بغض النظر عن اعتناقها للشيوعية أم سواها من الايديولوجيات ، الأمر الذى يمكن القول معه بأن الصين تنقصها التجربة للتعامل مع الدول على قدم المساواة ، اذ كانت الصين دائما اما خاضعة لغيرها ومتسلطة على غيرها .

والأمر يقتضى تحديدا معينا لمفهوم (المصالح الوطنية الأساسية) بوصفها المحور الذى تدور حوله السياسة الخارجية ، ويجب أن يتحرى هذا التحديد اعتبارات الواقعية فلا يسير وراء الخيالات من الأفكار التى منها القول بأن (الأمم الأخرى لها مصالح وأن علينا مسئوليات) والتى منها أن (هذه الأمم تبحث عن توازن القوى ونحن نبحث عن التزامات السلام الشرعية وأن لدينا ميل لتقديم جزء من هذه الالتزامات وذلك كضمان للثقة) والتى منها ما دعا اليه دين راسك وزير الخارجية (نحن ليس لدينا نزاعات ومشكلات مع السوفييت وان كل نزاعاتنا هى نزاعات ومشكلات الآخرين) .

ان مثل هذه الأفكار الخيالية تزيد الأمر صعوبة وتصنع المصاعب ازاء محاولة تحديد مفاهيم واضحة لدورنا الدولى ،

ولا شك أن هذا الوضع يحول دون أن تربط بلاد العالم الثالث سياستها بالولايات المتحدة وهى آمنة ٠

ان ادراكا ومفهوما عاقلا ومتوازنا لمصالح الولايات المتحدة فى العالم يجب أن يأخذ فى حسابه بقدر الامكان الآمال العامة فى العالم كله والتى ترنو الى الاستقرار والى التطور السلمى ، وهنا يجب أن نحدد :

١ ـ ما الذى تمليه علينا مصلحتنا ؟

٢ ـ ما الذى يجب أن نحققه مما ورد فى البند السابق ؟ ٠

وتكتنف الصعوبات محاولة الرد على السؤال الأول بسبب شعارات نرددها ولا نعنيها مثل (وجوب مقاومة العدوان أينما كان) ومثل (ان السلام لا يتجزأ) وقد أدى بنا ذلك الى أننا عارضنا التغييرات فى بعض الدول وعارضنا كذلك الأسلوب الذى سلكته هذه الدول من أجل هذه التغييرات ٠

وحقيقة الامر أنه من الصعب تحديد (المصلحة الحيوية) حتى يمكن الدفاع عنها بعد ذلك ، وقد أدى ذلك الى أن تبدو أهدافنا مشوشة مماترتب عليه أعباء كثيرة منها مضاعفة التعهدات والمسارعة فى أحيان كثيرة الى الاعلان عن العزم فى التدخل المحتمل فى الوقت المناسب فى حالة وجود مصلحة أمريكية أو المساس بهذه المصلحة ، ثم التحول عن هذا العزم تدريجيا بدرجة تضعف منه ومن فعاليته ٠

ويؤكد ما سبق ما جاء فى مذكرة لوزارة الخارجية الأمريكية عن معانى (التوازن) وذلك فى سنة ١٩٤٩ ، لدى التعرض لحلف الأطلنطى (وهذه المعاهدة تفرض على الأطراف المعنية الدفاع عن الأهداف والمبادىء التى تنادى بها الأمم المتحدة من حريات وتراث وحضارة ودفاع عن نظم الأعضاء ومؤسساتهم الحرة القائمة على مبادىء الديمقراطية والحرية الفردية وعلى أساس من القانون ٠ وتفرض عليهم المعاهدة اتخاذ كل ما يلزم من أجل الدفاع عن السلام

والأمن • وهذه المعاهدة ليست موجهة ضد أحد ، وهي ليست موجهة الا ضد العدوان ، وهي لا تستهدف التأثير في توازن يغير من ميزان القوى بل لتقوية مبدأ التوازن) •

ولاشك أن مثالية المبادىء السالفة كان جديرا بهـا أن تقرن بالوسيلة التي تكفل لهـا التطبيق العملي أى أن تعيد الحكومة الأمريكيةالنظر فى سياستها وان تقيم ارتباطا بين تعهداتها ومصالحها أو بين التزاماتها وأهدافها ، وذلك أسوة ببريطانيا ـ قديما ـ التى كانت لا تتردد فى الاعلان عن مفهومهـا الواضح للمصلحة البريطـانية والتى كانت تتركز فى منع أى سيطرة على القارة الأوروبية ، حتى ولو قامت بهذه السيطرة دولة صديقة ، والتى كانت تتردد فى اعلان مفهومها عن (السيادة على البحار) •

ومن المعروف أنه من الصعب تحديد هـذه الأهداف وبالتالى تحديد أسلوب معالجة العلاقات الخارجية الأمريكية •

ولقد ازدادت الحالة تعقيدا فى نهاية الستينات ، اذ لم تكن الولايات المتحدة فى وضع يساعدها على انجاز برامج عالمية ناجحة، كما لم يكن في مقدورها فرض الحل الذى تختاره • فانه بينما كان فى قدرة الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٦٠ أن تقدم الحلول ، أصبح دورها بعد ذلك مجرد المساهمة فى انجاز مبادرات تقدم بها الآخرون ، رغم قوة الولايات المتحدة المادية وأصبح فى غير قدرة الولايات المتحدة الاستمرار فى نظم دفاع مشترك فاضطرت لبذل الجهد من أجل تشجيع وتعزيز المسئوليات المحلية •

ولا شك أن هذا الخط الجديد يتطلب عبقرية ونوعا من الصبر يختلف تمام الاختلاف عن الخط القـديم ويعتمد على تفهم واقع الاتجاهات التاريخية وعلى حسن تقدير التحولات الجديدة وحسن وضع الأولويات المختلفة كل فى موضعها الصحيح •

وان الولايات المتحدة لتشعر دائما أن على عاتقها مهمة تعتبر من تراثها التاريخى ، وهذه المهمـة هى ايجاد الاستقرار ، ذلك الاستقرار الذي يستحيل تحقيقه دون توازن بين شتى القوى وعلى

ضوء التطورات السياسية والاجتماعية المعاصرة مما يقتضى أن تكون تصرفات الولايات المتحدة أكثر اتزانا وألا تكون تصرفاتها نابعة من الحماس وحده ٠

ولا شك أن مثل هذا المخطط يقتضى ادارة ذات أفكار جديدة ومفاهيم واسعة ، لا تخضع للضغوط الخاصة أو للضغوط التى تمليها مواقف دولية معينة ٠

ولا يجوز اغفال ما يدور الآن من ثورة فكرية أساسها مثالية الشباب الأمريكى ، هذا العامل الذى يمثل خطورة لها تأثيرها على شتى المواقف ، ومن هذا القبيل مثالية عصر كيندى التى ظهرت فى الخمسينات ٠ ومن هذا القبيل أيضا نظرة الشباب الى فكرة الخدمة العسكرية وعلاقتها باستراتيجية السياسة الخارجية الأمريكية ، وكذلك نظرات الشباب الى فكرة السلام والحرية ، ومضمون كل ذلك يمكن أن يطلق عليه نظرية (الأخلاق الجديدة) ٠

وعلى هذا يمكن القول أن الجيل الجديد قد بدأ يصل الى مرحلة الرشد منذ عام ١٩٦٠ حين رأى الادارة الأمريكية تتخذ من فيتنام أسلوبا للوصول فى السياسة الدولية ، وذلك بغض النظر عما يقال له من أن فيتنام والتدخل الأمريكى فيها هو مساندة ناجحة لنظم حكم جيدة ٠

ولعل ما سبق أن يفسر ظاهرة تذبذب الولايات المتحدة بين الخجل من قوتها وبين ذلك الخليط من الآمال المغالى فيها والتى توحى بها هذه القوة ، الأمر الذى يسفر فى تحليله النهائى عن تقليل من أهمية امتلاك ناحية أخرى ، ولقد أدى ذلك فى كثير من الأحيان الى ربط الحكام بصراخ الجماهير ، وقد أسفر ذلك الارتباط فى أحيان كثيرة عن تصرفات غير منتظمة ومناورات مسرحية ٠

ولكن يجدر هنا أن نؤكد أن الواقع الذى يهم سواء رؤساء الولايات المتحدة أو رؤساء الدول الجديدة ، هذا الواقع هو الذى يريدونه هم والذى يعملون على اقامته وهذا يقتضى حزما وحسما ،

ولكن اذا اكتفت الولايات المتحدة على ادارة شئونها فسوف يقل تأثيرها وتأثرها بالتطور البشرى ويضعف بالتالى الأمل فى اقامة نظام مستقر .

وعلى ذلك فالواجب هو نوع من الانبثاق الخلاق لصالح البلاد الأخرى ولصالح الولايات المتحدة ، وبالذات لصالح الأجيال المقبلة وذلك لا يتأتى الا بالقضاء على عوامل عدم الرضا والانحرافات والقضاء على الفراغ الروحى .

والحل الأساسى لا يمكن الوصول اليه فقط بالاهتمام بمجالات السياسة الخارجية ، ان الانجازات الأكثر تقدما هى التى تستطيع أن تساند موقفنا فى اطار الأهداف العالمية ، ولابد من التعاون مع الأمم الأخرى على أساس من المشاركة والمساهمة بالجهد المشترك على أساس من الأهداف الذاتية المشتركة .

ومهما كانت الظروف مناسبة الا أن الحكومة ستواجه بغير شك أزمات ، أسوة بما تتعرض له سائر دول العالم ، ومن المتوقع أن تكون آثار حرب فيتنام ستكون مصدر نفور عميق نحو أى تعهد للولايات المتحدة فيما وراء البحار .

الا أنه فى نفس الوقت من حق الحكومة الجديدة أن تطالب الشعب الأمريكى أن يكون على قدر من الرأفة والادراك والفهم للمشكلات الحقيقية الدولية والتى لا يمكن للولايات المتحدة المساهمة فى حلها من أجل بناء عالم مستقر الا اذا تكونت عن مشاكله الدراسات الكافية .

الموضوع الثالث

المفاوضات الفيتنامية

لقد تميزت مفاوضات السلام بباريس بمزيج من التفاؤل والاضطراب ومن الأمل وخيبة الرجاء ، ولقد أثار وقت القصف بارقة من الأمل الكبير ، وان كان من العسير — وقتئذ — تصور أن تنتهى هذه الحرب التى طال مداها مرة واحدة وبحركة مسرحية .

وبفرض توفر الثقة المتبادلة — وهو فرض نادر فى هذه الأيام — الا أن تعقد الأمور والعلاقات الدولية ، انعكس على هذه المفاوضات خاصة بأن عامل طول هذه الحرب جعل من الصعب تحديد المعايير الكفيلة بتقدير وتوقع أى تقدم فى هذه المباحثات .

١ — الموقف فى جنوب فيتنام قبل المفاوضات :

ترجع بداية التفكير فى المفاوضات الى ذلك التصريح الذى أدلى به الجنرال « ويستمودلاند » أمام الكونجرس فى نوفمبر عام

١٩٦٧ من أنه قد تم كسب حرب فيتنام عسكريا ، وانه فى امكان الولايات المتحدة سحب قواتها تدريجيا فى أواخر عام ١٩٦٨ الأمر الذى ادى بالرئيس جونسون الى التفكير بدوره فى برنامج المسالمة ، لولا أن هجوم التيت The Tet offensive فاجأ افتراضات الاستراتيجية الامريكية .

وقد أدى ذلك الهجوم الى معاودة التفكير فيما كانت الولايات المتحدة ماضية فى شأنه من تطبيق النظم الامريكية الاستراتيجية والسياسية التى تهدف اقامة نظم معينة فى دول معينة .

ولقد كانت الاستراتيجية الامريكية هى استراتيجية المذهب الكلاسيكى التى ترى أن الانتصار هو محصلة امتزاج بين احتلال للاراضى وكذا استنزاف للعدو ، الا أن الواقع أن ثمة عاملين جعلا المهمة شاقة أمام هذه الاستراتيجية ، أولهما طبيعة حرب العصابات وثانيهما التضارب فى تقدير قيمة الخسائر .

ان حرب العصابات تخالف الاحتلال العسكرى التقليدى ، اذ لا تستهدف حرب العصابات السيطرة على أراض ، انما السيطرة على شعوب ، أى أن حرب العصابات لها جذور عميقة فى علم النفس ، فهى تعتمد على الشعور بالأمان تارة وعلى الرعب والثأر والانتقام تارة أخرى ، لذلك فحرب العصابات نادرا ما تتمسك بالأرض بقدر تمسكها باستخدام الارهاب والتهديد والخوف للحيلولة دون أى نية فى التعاون مع السلطات القائمة .

وموقع فيتنام يجعل هذه المشكلة أكثر حدة ، اذ أن تسعين فى المائة من الفيتناميين يعيشون فى السهل الساحلى وفى دلتا نهر الميكونج بينما نجد المرتفعات الوسطى تكاد تكون غير مأهولة بالسكان ، والملاحظ أن أكثر من تسعين فى المائة من القوات الامريكية كانت فى القطاعات غير المأهولة بالسكان من أجل أن تكون العمليات العسكرية بعيدة عن متناول رجال العصابات ، هذه الحجة التى يرد عليها الفيتناميون الشماليون بقولهم ان الولايات المتحدة لم تكن تستطيع غير ذلك . اذ لم تكن تستطيع احتلال الأرض وحماية الأهالى فى وقت واحد .

وكان الوضع فى فيتنـام متميزا بذاته ، فقـد كان الأطراف المتنازعون موجودين فى كل مكان ، فقد كانت سايجون تسيطر على مساحة كبيرة من البلاد أثناء النهار وعندما يكون عدد جنـودها كافيا ، أما فى الليل فقد كانت السيطرة « للفيت كونج » .

ويمكن القول أن الولايات المتحدة قد حاربت فى ضوء مفهوم عسكرى بينما قاتل الفيتناميـون الشـماليون فى ضـوء مفهـوم سياسى ، فقد كانت الولايات المتحدة تعمل على استنزاف عدوها استنزافا ماديا بينما لم يفكر الفيتناميون الشماليون الا فى طريقـة لاضعاف الولايات المتحدة نفسيا ومعنويا ، وكان رجال العصابات فى حكم من حقق النصر مادام لم ينهزم ، أما الجيش الأمريكى فكان مصيره الفشل ما دام لم يحقق النصر . ولم تستطع استراتيجية الابستنزاف المادى الامريكى أن تقضى على رجال العصابات . بل زيادة على ذلك تصـاعد عدد القتـلى الامريكيين الذين يحاربون بعيدا عن بلادهم ، بينما لم يكن عدد القتلى يهم الفيتناميين الذين يحاربون فوق أرض بلادهم .

وعلى ذلك يمكن القول أن العمليات العسكرية للولايات المتحدة الامريكية لم تحقق أهدافها السياسـية ، هـذه الأهداف التى لم تحرز سوى نجـاح شديد البطء ، ولمـا لمس الرئيس الأمريكى جونسـون هـذه الحقـائق لم يتردد أن يعلن اسـتعداد الولايات المتحدة للتفاوض بدون شروط فى أى لحظة وأى مكان وهذا معناه أن الولايات المتحدة تترك لعدوها اختيار ساعة المفاوضات وواقع الأمر أن الساعة لم تكن مهيأة لمثل هذا التصريح اذ لم تكن قوات الولايات المتحدة مسيطرة كلية على البلاد ، فلم يكن لها على هـذا الأساس قاعدة صالحة للمساومة .

وكان على الولايات المتحدة تعزيز السيطرة لسايجون ، لذا أعلنت (برنامج السلام والمصالحة) على أساس من تأمين السكان واقامة رابطة سياسية بين سايجون والغرب وكذا تقديم المساعدات فى مجالات التقـدم الاقتصـادى الذى يخفف من حدة الاقطاع فى فيتنام الجنوبية لولا أن أى تقدم اقتصادى فى فيتنـام الجنوبية يصطدم فعلا بالاقطاعيين وذوى السلطة التقليدية .

وفى غمرة هـذا التقـدم فى الموقف فوجىء الجميع بهجـوم « تيت » TET الذى اعتبر هزيمة لسايجون وللولايات المتحدة ، ولأول مرة أدركت واشنطون حقيقة الموقف فوضعت حدا لعـدد القوات المتمركزة فى فيتنام واضطرت لتعديل استراتيجيتها لـكى تركز مجهودها على حماية المناطق الآهلة بالسكان وأصبح البحث عن حـل سـياسى أمرا حتميـا الى أن حسـم الرئيس الامريكى جونســون الموقف فى ٣١ مارس ٦٩ وفتح البـاب للمبـاحثات الحالية .

٢ ـ الملابسات التى أحاطت بالمفاوضات :

بدأت المفاوضات الرسمية فى مايو ١٩٦٨ ، رغم الاتصـالات غير المباشرة والتى سبقت بدء المفاوضـات والتى اتخـذت مظهر البيانات والتصريحات التى أعلنتها حكومة فيتنام الديمقراطيـة وكذا جبهة التحرير الوطنية الفيتناميـة ، وحكومة سـايجون من جانب آخر وكذلك الولايات المتحدة ، فقد كان لفيتنام الديمقراطية خمس نقاط للتسـوية وكان لجبهة التحرير الوطنيـة الفيتناميـة أربع نقاط ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان لحكومة سايجون سبع نقاط بينما كان للولايات المتحدة أربع عشرة نقطة .

وبمراجعة روح اتفاقيات « جنيف » بشأن الهنـد الصينية يمكن أن نجدها تهدف الى ايجاد تسوية تؤدى الى اعادة توحيـد فيتنام بعد مفاوضات مباشرة بين الفيتناميين أنفسهم وطبيعى أن تسحب كافة القواعد الاجنبية من فيتنام اذا توافر فيهـا السلام ، هذا وكانت الولايات المتـحدة الامريكية قد قبلت ثلاث نقاط من الأربع التى اقترحتها هانوى ، وهى :

١ ـ سحب القوات الامريكية .

٢ ـ اشتراط اتفاقيات « جنيف » بشـأن حيـاد فيتنام الشمالية والجنوبية .

٣ ـ اعادة توحيد البلاد طبقا للرغبة التى يبديها الشعب .

هـذا بينما رفضت الولايات المتحـدة تلك النقطة التى كانت تقرر أن يكون برنامج جبهة التحرير الفيتنامية أساسا للتنظيم فى فيتنام الجنوبية .

يضاف الى هذه الاتصالات الغير مباشرة ، اتصالات أخرى سرية لم يكتب لها النجاح نتيجة لعـدم تنسـيق الموقف داخـل الحكومة الامريكية ذاتها ، ونتيجة لعـدم وجود النـوايا الحقيقية الكافية لحل مشكلات عدة ضخمة كان يجب ايجـاد الحلول من أجلها ـ ومن هذه المشكلات مشكلة فيتنام ـ يضاف الى كل ذلك النظرة المتبادلة لدى كل فريق للطرف الآخر ، فقد كانت هانوى ترى فى الولايات المتحـدة الرياء وعـدم الاخـلاص ، بينمـا ترى واشنطون فى فيتنام الديمقراطية العناد والتصلب ، هذا فى الوقت الذى كانت حرية الحركة لدى الولايات المتحدة الأمريكية مقيـدة نظرا للحالة النفسية لدى حكومة فيتنام الجنوبيـة التى ترى أن شعب فيتنام الجنوبية هو الذى سيقرر فى النهاية مصير النزاع ، وهنا تجدر الاشارة الى أن شعب فيتنام عاش طويلا ولفترة تبلغ نصف تاريخه تقريبا تحت وطأة السيطرة الأجنبيـة ، لذلك كانت السمة الغالبة عليهم فى أى مباحثات هى الحرص الزائد والشكوك الكثيرة ، ولم يكن من اليسير تفادى كثير من المآزق والحرج .

وعلى ذلك يمكن وصف المناقشات التى دارت فى الأسـابيع الأولى من ابريل ١٩٦٨ بأنه لم يكن ثمة اشارة بالنجـاح ، ولـكن كان النجاح الوحيد هو تهوين فكرة المباحثات على حكومة سايجون، ولا شك أن حكومة « هانوى » واجهت نفس المشكلة على جبهـة التحرير الوطنية الفيتنامية .

وانعكس ذلك على قرار وقف القصف المتبادل ، فبعد هذا القرار بأربع وعشرين ساعة تبادلت كل من «هانوى» «وسايجون» التصريحـات العـدائية اللاذعة ، ولم يكن الهـدف من هـذه التصريحات التأثير على المبـاحثات بقـدر ما كان الغرض منهـا التأثير على أنصار كل فريق فى الجنوب .

وكان على الولايات المتحدة أن تتحمل جزءا من المسئولية نتيجة عدم تقديرها التقدير الكافى عمق وأهمية قلق وانزعاج حليفتها ازاء مستقبل غير واضح ، ولم تكن أيضا قادرة على تحليل الأهمية السياسية والجغرافية لفيتنام ، وكل الذى كان يهمها هو ارسال خمسمائة الف جندى أمريكى الى المنطقة مما ضاعف المشكلة .

والآن فان المشكلة هى انعدام الثقة فى وعود الولايات المتحدة الامريكية ، ولا شك أن كثيرين ممن يوجهون اللوم لها سيشعرون بالألم اذا رأوا مجهوداتها تتهاوى فى فيتنام بصفة كلية وهؤلاء هم الذين يتعلق مصيرهم وأمنهم وأهدافهم الوطنية بوعود الولايات المتحدة ـ وهذا الفريق يمثل جزءا كبيرا من العالم ، سواء فى الشرق الأوسط أو أوروبا أو أمريكا اللاتينية أو اليابان ، فان الاستقرار يرتكز على الثقة التى تلهمها وعود الولايات المتحدة ، ولا شك أن سحب الولايات المتحدة لقواتها من جانب واحد ، أو أى تسوية مثيلة يمكن أن تؤدى الى تدهور الموقف الدولى .

وتواجه «هانوى» وضعا مثيلا فى تعقيده ، فهى لا تستطيع مواصلة الحرب دون معونة مادية خارجية ، وهى تعتمد على الضغوط الدولية التى تتم لحسابها ، وما تمارسه من نشاطات فى مجالات الرأى العام الدولى ، كل ذلك يقيد من حرية «هانوى» فى المساومة من أجل أى تسوية ، لذلك فان هانوى تتحرك بحرص ودقة بين كل من موسكو وبكين وجبهة التحرير الوطنية .

وكذلك الاتحاد السوفييتى الذى قدم المساعدات الضخمة رائدة الحرص والحذر اذ أن أى انتصار كامل « لهانوى » يعنى تقوية نفوذ بكين على الأحزاب الشيوعية فى العالم اذ يؤدى الانتصار على الولايات المتحدة الى نجاح للفكرة الصينية فى ادعاء أن عداء الولايات المتحدة مهما عظم خطره الا أنه ذو فائدة فى نهاية الأمر . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان هزيمة «هانوى» معناها عدم قدرة الاتحاد السوفييتى على حماية بلد شيوعى

شقيق ضد الولايات المتحدة ــ ومن شأن هذه الهزيمة أيضا اذا وقعت أضعاف النفوذ السوفييتي ولصالح الصين فى جنوب شرق آسيا ، مما يمنح الصين الحجة فى صراعها ضد موسكو .

وقد كانت أحداث تشيكوسلوفاكيا عاملا ذا تأثير على الموقف فى فيتنام ، ولا يفوت فى هذا المجال تناول شكوك الأيديولوجية الشيوعية ازاء الولايات المتحدة وكذا الاشارة الى المرارة التى أصيبت بها « هانوى » خلال مفاوضاتها السابقة مع الولايات المتحدة اذ يعتبر مؤتمر جنيف (١٩٥٤ ــ ١٩٦٢) بشأن لاوس قد حرمها من بعض الميزات التى اكتسبتها ساحة القتال .

ولعل ما سبق أن يفسر سبب تحفظ فيتنام الديمقراطية ، بعكس الولايات المتحدة التى تعنى ما تحويه تصريحاتها ، بينما تستغل « هانوى » كل قدرتها ومهارتها لعدم التورط مسبقا فى أى تصريح أو تصرف حرصا على عدم اثارة أو اغضاب جبهة التحرير .

وعموما فان « هانوى » أعطت الى واشنطون ــ من خلال هذه المباحثات ــ الشعور بأن « هانوى » غير سليمة النوايا فى مباحثاتها أو ما يصدر عنها .

٣ ــ الارتباط والمخاطرة فى الدبلوماسية الفيتنامية :

مشكلة وقف القصف .

اشترط الرئيس الامريكى جونسون عندما أعلن وقف القصف الجوى على فيتنام أن يعقب ذلك محادثات ، وكان يهدف من ذلك الا تستفيد فيتنام الشمالية من توقف الغارات أو الحد منها ، ولقد ردت « هانوى » ردا بسيطا وحاسما تعلن فيه ضمانها بأن المباحثات ستكون مفيدة ، ولكن هذه المباحثات لن تكون مثمرة ــ فى نظر هانوى ــ الا اذا صدقت نوايا الولايات

المتحدة ، وأكدت « هانوى » فى ردها أنهـا ترى عدم ربط وقف القصف بالبدء فى المباحثات أو بغيره من الشروط .

والواقع أن الولايات المتحـدة كانت ترى صـعوبة فى اعادة القصف ـ فيما بعد ـ بعد توقفه ، بينما كان الرأى العام الامريكى يتطلع الى أى مباحثات مقابل أى تنازلات أملا فى أن يرى ثمـار هذه المباحثات . ومن ناحية أخرى فقد كانت « هانوى » حريصـة على ايقاف القصف دون شروط مسبقة ، وكانت تريد أن تعطى لأنصارها فى الجنوب الانطباع بأن وقف الغارات غير المشروط هو رمز للانتصار القريب .

وظل الجانبان يدرسـان الصيغة غير المشروطة مع مراعاة طبيعة الارتباط الدولى وظلا يبحثان عن مقابل أو عقـاب خـرق ومخالفة هذا الارتباط ، وأخيرا أمكن الوصـــول الى الحل وذلك هو الخطاب الذى أعلن فيه « جونسون » وقف الغارات وأوضح فيه أن « هانوى » تدرك كل الادراك معنى وقف الغارات .

وكررت واشنطون دائما فى خلال المباحثات التركيز على أن « سايجون » ستشترك فى المفاوضات الايجابية التى ستعقب وقف اطلاق النار . وواقع الأمر أنه لم يكن فى صالح الولايات المتحدة ولا فى صالح « سايجون » نفســها هـذا الاشتراك ، اذ أنه من المنطقى أن يؤدى ذلك الى مناقشة وضع جبهـة التحرير ، وهى مشاكل كان الأفضـل تركهـا الى مرحلة متأخرة فيما بعـد من المباحثات ، خاصة وأن «هانوى» ترفض الاعتراف « بسايجون » كما أن سايجون تألمت لأن ادخالها فى المباحثـات أثار موضـوع الاعتراف بجبهـة التحرير ، وكشـف عن خلافات بين الولايات المتحدة وسايجون ، وطبيعى أن من أهداف هانوى كشف واثارة الخلافات بين واشنطون وسـايجون ، مما يؤدى الى القبـول بأن الولايات المتحدة طرقت المسائل على أساس ارتجـالى تتفق مع الواقعية الى حد بعيد ، بينما كان الواجب يقتضى قبل أن تقطع شوطا بعيدا فى هذه المفاوضات أن تتفهم جيدا الأهداف وتدرس السبيل لتحقيق هذه الأهداف .

٤ ـ وقف اطلاق النار وحكومة الائتلاف :

ولقد أثارت المفاوضات عديدا من المشـــاكل أمام الولايات المتحدة ، فقد ترددت فى أى السبل تسلك ، هل تتقدم خطوة خطوة وتناقش كل نقطة بتعمق ، أو تبدأ بمحاولة الوصـول الى اتفاق اجمالى لبعض الأهداف السياسية .

ولا يجوز اغفال خطورة الفارق بين كل واحد من الأسلوبين السابقين اذ لو اتبع الأسلوب الأول لتشابكت وتعقدت المشـــاكل بطريقة تباعد بين تسوية المشكلة وتؤدى الى فقدان الثقة المتبادلة مما يضيع فى النهاية تحقيق الأهداف النهائية ، والأسلوب الثانى يؤدى الى عدم وضوح الأهداف النهائية ويدفع كل طرف للمبالغة فى كل ما يتقدم به من اقتراحات .

وكان الجانبان يعتقدان أن وقف الغارات سيؤدى بالتبعية الى وقف اطلاق النار ، واحاطت بالأذهان تلك الصورة القائمة فى كوريا حيث توجد جبهتان ، يسيطر كل طرف على جبهة ، مما جعل الأمور سهلة وتقليدية ، اذ سيوقع الجانبان القرار وبذلك سيوازى خط وقف اطلاق النار خط الجبهة ، الا أن الوضع فى فيتنام مختلف تمام الاختلاف ، فالسيطرة على الأرض ليست مستديمة ولا ثابتة ، ولا شك أن اعلان وقف اطلاق النار سوف يزيد المشكلة تعقيدا اذ سيؤدى الى محاولة كل طرف المسارعة الى بســـط سيطرته على مزيد من الأرض وسيؤدى ذلك الى وضع شـــبه مستحيل فيما يخص انسحاب قوات فيتنام الشمالية ، يضاف الى ذلك كله صـــعوبة تطبيق قرار وقف اطلاق النار والزام رجال العصابات باحترامه . ومحور الصعوبة هو الفارق بين حرب نظامية وحرب عصابات .

وعلى ذلك فقد كان الوصول الى قرار (ضمنى) بوقف اطلاق النار أكثر سهولة من وقف اطلاق النار الذى يتم التوصل اليه عن طريق المفاوضات .

وفى هذا الوضع شبيه بما حدث فى « لاوس » أى هو مؤد الى حرب أهلية ، حيث نجد كل طرف من حكومة الائتلاف يملك قواته العسكرية الخاصة ، ويدير كذلك الأراضى التى يسيطر عليها .

وكان من الصعب على « واشنطن » أن تقرر ما اذا كان من حقها أن تشارك فى حل المشكلة بهذه الصورة التى مظهرها تحالف بين حكومة « سايجون » وجبهة التحرير أو ما يمكن أن يطلق عليه (الائتلاف) ، والواقع أن ذلك كان يؤدى بالضرورة الى تدمير النظام السياسى القائم فى فيتنام الجنوبية ، ويمهد للشيوعيين للاستيلاء على الحكم فى (سايجون » .

ولقد وجد فى مرحلة من المراحل فريق يرى هذا الحل بوصفه هو الذى ينقذ ماء وجه الولايات المتحدة بوصف أن الانتصار الشيوعى أمر لا مفر منه ، ولكن واقع الأمر أنه من غير المقبول أن تقر الولايات المتحدة اشتراك الوزراء الشيوعيين ذوى الجرأة فى الحكم فى سايجون ومن غير المقبول أن تقر الولايات المتحدة اختلال التوازن السياسى فى فيتنام الجنوبية .

وخلاصة الموقف أن دعم فرص التآلف كان من شأنه هدم تام لا رجعة فيه للتطور السياسى لفيتنام الجنوبية ، خاصة وأن الفيتناميين الجنوبيين لا يؤمنون بفعالية أى حكومة ائتلافية ولا يستبعد أن يتحولوا من معسكر الى آخر .

وهذا لا يعنى وجوب اعتراض الولايات المتحدة على تكوين حكومة ائتلافية ولكن الهدف هو التركيز وايضاح حقيقة الصورة وهى أن كل تفاوض بشأن الحكومة الائتلافية سوف يؤدى فى النهاية الى احتمال وقوع الولايات المتحدة فى مأزق ولا يستبعد فى الوقت نفسه أن يؤدى الى انهيار حكومة « سايجون » .

٥ ــ اين نحن مسوقون ، من حيث وقفنا ؟

رغم ما سبق من تناقضات فلا ريب أنه عندما تسود الشكوك العميقة وتتشابك المصالح فالتركيز يجب أن يدور حول أسلوب توقيع اتفاق على الأهداف الأساسية ثم العودة بعد ذلك للاتفاق على التفاصيل . لذا يجدر بنا استعراض نقاط الضعف والقوة لدى كل من المعسكرين .

ان قوة « هانوى » تكمن فى أن المعركة تدور فوق أراضيها وبين شعبها ، بينما تقاتل الولايات المتحدة خارج بلادها ، كما وأن « هانوى » تحتفظ بمميزات سياسية فى فيتنام الجنوبية ، وهى اقدر على تفهم الأوضاع الاجتماعية وعلى توجيه المعارك الحربية لتحقيق أهدافها السياسية ، وهى فى الوقت نفسه تعتمد على ضغط الرأى العام العالمى وعلى الضغط الذى يمارسه فريق من الشعب الأمريكى ، وفى هذه النقطة من المعتقد أن عدم شعبية وبغض هذه الحرب كفيل على أن يجبر الولايات المتحدة فى النهاية على مغادرة فيتنام .

وضعف « هانوى » يتمثل فى أنها غير قادرة على ايجاد العلاج لمشاكلها الا لدرجة معينة محدودة نتيجة قلة مواردها المالية ، اذ ان « هانوى » غير قادرة على الإستمرار فى الحرب دون مساعدة خارجية ، هذه المساعدة التى تشكل فى الوقت نفسه تهديدا الى حد ما لسيادة « هانوى » ، هذه السيادة و (الاستقلالية) التى دافعت عنها « هانوى » ــ حتى الآن ــ باستبسال ، هذا بالاضافة الى أنه حتى لو تحقق النصر فان « هانوى » فى الوقت نفسه ستكون فى حاجة الى اعادة بناء من جديد تستغرق عشرات الأعوام .

يضاف الى ذلك أيضا أن الأحداث الدولية الجارية ليست ذات طبيعة ثابتة الحساسية والأهمية ، فبعد أن كانت مشكلة فيتنام هى ذات الأهمية الأولى بالنسبة للأوساط الدولية فى وقت

من الأوقات ، انصرف اهتمام العالم بعد ذلك للمسألة التشيكية في وقت آخر ، وانعكس ذلك على « هانوى » التى أبدت الاتحاد السوفييتي ، بغض النظر عن علاقاتها ببكين ، وبغض النظر عن أى حرب محتملة بين السوفييت والصين حيث قد يتخلى الطرفان عن « هانوى » ، التى أدركت وقتئذ أن الظروف ليست فى صالحها .

وبالعكس فان قوة الولايات المتحدة أن تجعل « هانوى » غير قادرة على اجلاء القوات الأمريكية من فيتنام الجنوبية ، أى أنه قد أمكن المباعدة بين « هانوى » وبين احراز أى نصر عسكرى وارغام الولايات المتحدة على مغادرة المنطقة ، وهذا هو ما دفع « هانوى » الى التفاوض الذى قد يؤدى الى هذا الجلاء ، وهنا يجب أن نقرر أن الولايات المتحدة للأسف لم تستطع اقامة بناء سياسى يقاوم الزحف الشيوعى لفيتنام الشمالية عندما تعود قواتها الى الولايات المتحدة .

ومن خلال الهيكل الذى تقدمه المباحثات يمكن أن نلمس وضعا مختلفا تمام الاختلاف عن الوضع فى كوريا ، فلا يوجد فى فيتنام جبهات متصلة يمكن أن تختفى وراءها مناطق عمق فى فيتنام ، والمفاوضات لا تقرر كذلك تسوية لوضع حربى قائم ، وانما هى تقيم واقعا سياسيا جديدا . وعلى ذلك يمكن القول أن الوضع السياسي غير مستقر فى فيتنام سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أم بالنسبة « لهانوى » ، لذلك فالمتوقع الا يجازف أى من الطرفين باطالة المباحثات اسوة بما حدث فى كوريا . والسبيل هو تحديد الأهداف تحديدا واضحا مع توضيح ارتباط الولايات المتحدة بطريقة نافية للخلاف ، وأن يعرف المتباحثون من الجانبين أن الولايات المتحدة لن تقبل هزيمة عسكرية أو تغييرا ينشأ عنه تدخل قوة حربية خارجية الى فيتنام الجنوبية هذا مع تأكيد الولايات المتحدة اخلاصها فى نواياها انه اذا ما وضع الفيتناميون الشماليون حدا لتدخلهم العسكرى وضغطهم السياسى ، فان الولايات المتحدة لن يهمها أن تؤيد اى حكومة فى « سايجون » أو تدعمها .

ومعنى هذا يجب أن يتم سحب تدريجى للقوات الامريكية وكذا لقوات « هانوى » ، ويجب تشجيع الطرفين اللذين يواجه بعضهما بعضا فى فيتنام الجنوبية للوصول الى عقد اتفاق سياسى تنبع خطوطه العريضة من صميم مصالح الطرفين الخالصة وقد يحسن أن يتم مثل هذا الاتفاق رسميا على الصعيد الوطنى أو محليا على النطاق الاقليمى حيث تكثر نقاط المواجهة ، وأن يقدم اطراف النزاع البراهين على مراعاة قواعد ضمنية للتعايش فى مناطق معينة مثل « دلتا الميكونج » .

وفى هذا الاطار لا يلزم الدخول فى تفاصيل الانسحاب التدريجى والمتبادل للقوات الحربية وان كان من الممكن وضع بعض الأسس التى يمكن أن يقوم عليها ، ومن أهمها :

١ ـ أن يتم الانسحاب على فترة طويلة نسبيا تكفل قيام نظام سياسى فيتنامى خالص ينمو وينجح فى فيتنام الجنوبية ؛ وبحيث لا يؤدى ذلك الى أن يكون هذا الانسحاب ستارا يخفى وراءه سيطرة الشيوعيين على السلطة .

٢ ـ أن يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء للعنف خلال فترة الانسحاب سعيا لتحقيق بعض أهدافها .

٣ ـ أن يترك ـ بقدر الامكان ـ للفيتناميين الجنوبيين أمر تحديد واختيار النظام السياسى الذى يلائمهم خلال المدة التى يتفق عليها للانسحاب .

ومن التحليل السابق يتضح أنه يجب على الولايات المتحدة خلال المرحلة القادمة أن تركز جهودها على الانسحاب المشترك للقوات الاجنبية وأن تتفادى اطالة المباحثات والمناقشة حول الوضع الداخلى لفيتنام الجنوبية ، وأنه يجب أن يدرك الفيتناميون الجنوبيون أن يتحملوا العبء والمسئولية الأساسية للمفاوضات المباشرة اذ أنه لو تدخلت الولايات المتحدة حتى العمق فى الشئون الداخلية لهذا البلد فسوف يؤدى بها ذلك الى صعوبات كثيرة .

والمهم هو أن الاسلوب الذى ينتهج عليه معول كبير وهو ذو حيوية أساسية ، وهو الذى يمكن أن يؤدى الى النجاح والسرعة فى تحقيق هذا النجاح .

ولاشك أن ربط وقف الغارات باشتراك «سايجون» فى المناقشات أمر غير سليم فقد أثار مسائل كان الاولى تفاديها وتأجيلها الى وقت لاحق ، فلم يكن من السهل تفادى مناقشة الوضع الداخلى السياسى لفيتنام الجنوبية مما يؤثر فى علاقات واشنطون وسايجون .

ورغم اثارة هذا الموضوع فى هذه الفترة التى يعد فيها هذا الكتاب ، ورغم انه لم يصدر فى شأنه قرار حاسم ، فالمرء لايستطيع الجزم بما ستكون عليه الصيغة النهائية لاشتراك «سايجون» ، والصورة المحتملة اذا قدر أن تشترك «سايجون» أن تتفرع عن المؤتمر الرباعى لجنتان جانبيتان غير رسميتين جلساتهما سرية ، لجنة من «هانوى» وواشنطون ، ولجنة فرعية أخرى من «سايجون» وجبهة التحرير ، والمعتقد أن لجنة « هانوى » وواشنطن ستقوم بمناقشة موضوع سحب قوات الجانبين ومايتفرع عنه مثل ضمان حياد «لاوس» و «كمبوديا» كما أن المعتقد أن تتناول لجنة «سايجون» وجبهة التحرير مسألة النظام الداخلى للحكم فى فيتنام الجنوبية ، واما المؤتمر الرباعى فمهمته أن يقوم بدور المؤتمر الدولى الذى يضع الضمانات ويكفل تنفيذ واحترام الاتفاقات المعقودة والتى أمكن التوصل اليها عن طريق اللجان الفرعية .

ورغم أحقية «سايجون» فى رفض الاعتراف ، بالوضع الداخلى لجبهة التحرير الا أنه بلا شك اذا ما أدركت « سايجون » مدى مايعود عليها اذا قبلت جبهة التحرير ، فسيتيح ذلك « لسايجون » أكبر قدر ممكن من امكانية الاشراف والالمام بالمسائل التى تمس مصالحها ومستقبلها ، خاصة وأن فى قبول « سايجون » لذلك ما يباعد بين احتمال قيام أى تفاوض مباشر بين الولايات المتحدة وجبهة التحرير ، وسيأخذ الوضع صورة

(حكومة حرة ذات سيادة وهى فيتنام الجنوبية تتباحث مع مجموعة من مواطنيها وهى جبهة التحرير التى تمثل قطاعا هاما من شعبها دون أن تعطى لهذا القطاع صفة أو تعترف له بأى وضع شرعى) ولعل أقرب شبه لذلك ما يجرى عندما تتباحث بعض الحكومات مع بعض النقابات .

وواقع الامر أن «هانوى» لاتستطيع الا قبول هذا الاسلوب فلامجال للاختيار ، فهى لاتستطيع اجبار الولايات المتحدة على سحب قواتها ، بينما هى فى الوقت نفسه حريصة على الا يكون للولايات المتحدة صوت دائم يسمع فى كل أمر يتعلق بشئون فيتنام الجنوبية ، لذلك «فهانوى» بلاشك حريصة هى الاخرى على عدم تطويل المناقشات لاقتناعها بأن اجتماعات باريس لن تتمخض عن قرارات أفضل من نتائج مؤتمرات جنيف عام ١٩٥٤ بشأن فيتنام وعام ١٩٦٢ بشأن «لاوس» .

وطبيعى أنه لايمكن فى الوقت نفسه الزام «هانوى» باهمال شأن جبهة التحرير أو التخلى عنها بحيث تصبح تحت رحمة «سايجون» لذلك فيمكن فى حالة عدم توصل الأطراف المعنية الى اتفاق بشأن تكوين حكومة ائتلافية ، يمكن الوصول الى قرار بتشكيل لجنة مشتركة للاشراف على توحيد البلاد بواسطة اجراء انتخابات حرة ، وهنا تجدر الاشارة الى أن تواجدا دوليا سيكون أمرا ضروريا ولازما لضمان حسن النية من جانب الطرفين بالاضافة الى الاشراف الدولى الذى يملك الوسائل ذات الفعالية للرقابة .

ان وسيلة التفاوض وتحديد الاهداف ليسا كافيين لنجاح أى مؤتمر ، ولاشك أن هانوى اذا رغبت فى نصر كامل فالحرب لاشك أيضا مستمرة ، وفى هذه الحالة فلا اختيار أمام الولايات المتحدة سوى اتخاذ خطة من شأنها التقليل من خسائرها أولا ثم التركيز على حماية الأهالى وتدمير الميزة السياسية التى يتمتع بها الشيوعيون ، مع استمرار تقوية الجيش الفيتنامى ، وهنا يمكن أن يتحقق الانسحاب التدريجى للقوات الأمريكية ، وهذا يترتب على عاتق «سايجون» أن توسع من قواعدها لكى تصبح أكثر قوة مما

هى عليه الآن وان تصبح أكثر قدرة على مواجهـــة الشـــيوعيين سياسيا .

والخلاصة أنه مهما كانت مبررات تدخل الولايات المتحـدة فى فيتنام ، ومهمـا كان الحكم على تصرفاتهـا ، الا أنه من اللازم لسلام العالم أن توضع نهاية محترمة ومشرفة لهذه الحرب ، وأن تعطى الحكومة الامريكية الفرصة للعمل من أجل السلام على ان تضمن للشعب الفيتنامى تحقيق مايقاتل من أجله بشجاعة ، وأن يقرر مصيره بالطريقة التى يختارها .

الكتاب الثاني

ضرورة الاختيار

THE NECESSITY FOR CHOICE

الفصل الأول

حول ضرورة الاختيار

١ – يعتبر كيسنجر الستينات بمثابة نقطة تحول فى علاقات الولايات المتحدة الخارجية ، ذلك أن فترة القوة التى لاتقهر لأمريكا فيما بعد الحرب العالمية الثانية ، واحتكارها ثم تفوقها الواضح فى التسليح النووى ، ثم خروجها على سياسة العزلة فى مشروعات ناجحة مثل مشروع مارشال وحلف الاطلنطى ودخولها الحرب الكورية ، قد انقضت بتعاظم قوة الشيوعية بسرعة جعلت هذه الفترة تمثل بحق «عصر الثورة» ، ونشأت مشاكل للولايات المتحدة فيما يتعلق بالتسليح بالصواريخ فى مواجهة الاتحاد السوفييتى ، والتوسع الشيوعى فى الدول المتخلفة ، ومصير الديموقراطية فى الدول حديثة الاستقلال ، وجدوى حلف الاطلنطى وسباق التسلح .

وكان السبب فى تدهور مركز أمريكا فى العالم هو أنها لم تعد «القوة التى لا تقهر ، وأصبحت مشكلة « البقاء » Survival و «الأمن» من المسائل المقلقة بالنسبة لها .

وقد كان بعض هذا التدهور حتميا ، غير أن ماصـاحبه من انعدام الأمن وتدهور هيبة أمريكا وقدرتها على اجتذاب الشعوب لتبنى قيمها كان أكثر مما قدر أو توقعه البعض .

ــ يلقى كيسنجر باللوم على السياسة الخارجية الأمريكية فى زيادة تدهور الموقف ويصفها بأنها غير ملائمة لظروف التغيير الثورى فى عصرنا الحديث (الستينات) بمعنى أنها التزمت خطوطا حزبية جامدة وافتقرت الى المعايير التى تقرر على أساسها الحلول البديلة وتختار المناسب منها وذلك قبل الحدث وليس بعده .

ــ وفى مجال الأمن القومى تفتقر أمريكا الى نظرية استراتيجية وسياسة عسـكرية متسقة ومواقفها تتحدد تحت ضغط الظروف وكحل وسط بين آراء الفئات المتعارضة ، وبدون احساس موحد بالهـدف ، حتى ان حلف الأطلنطى الذى يمثل محور سـياسة أمريكا الخارجية ــ فى رأى كيسنجر ــ لم تتم مواءمته مع العلاقات السياسية والاستراتيجية المتغيرة ، كما لم يتم تحديد دور القوات العسكرية فى اوروبا ، ومستقبل المانيا وطبيعة العلاقات بين دول الاطلنطى الى حد كبير ، وهذا بدوره سبب ارتباكا داخل الحلف .

ــ وفى مجال الدبلوماسية فانه بدلا من بحث ودراسة الاهداف التى تتجه نحوها الدبلوماسية الامريكية شغلت نفسها بجدل عقيم حول ما اذا كان من الأفضل أن تلتزم جانب التشدد أم التسـاهل أو أن تجنح نحو الجمود أم المرونة . وقد كان الجمود والتردد فى مجابهة الشيوعيين دبلوماسـيا من شـأنه أن يضعف من جـانب العالم الحر ويظهر الشيوعيين كدعاة للسـلام ، وكذلك فقد كان من شأن المرونة أن أضعفت من هيبة الولايات المتحدة وأدت الى معاملة الشيوعيين لدبلوماسيى الغرب باحتقار شديد .

ويرى كيسنجر أنه لم يتم حتى الآن ايجاد سبيل وسط بين الجمود والمرونة .

ــ وفى مجال حركة مناهضة الاستعمار كان دور امريكا قاصرا

عن ادراك حقيقة احتياجات وظروف الدول الآخذة فى النمو ، ذلك أن المعونة الاقتصادية والدعم المادى قدم لدول تفتقر الى البنيان السياسى ، وأن البرامج الاقتصادية فى حد ذاتها تكون عديمة الجدوى اذا لم تصحبها عملية بناء سياسى وعملية تغيير للوضع الاقطاعى أو القبلى القائم . وكثير من هذه الدول الآخذة فى النمو تنقصها تقاليد الغرب الدستورية وتكويناته السياسية ومن ثم فان مسئولية أمريكا ليست فقط المعاونة فى رفع مستوى المعيشة للدول الحديثة الاستقلال ولكن أيضا محاولة بث مفاهيم الغرب فى الحرية والكرامة الانسانية ومواءمتها مع ظروف هذه الدول .

٢ ــ ثم يحلل كيسنجر جذور فشل السياسة الامريكية مبينا أنها ترجع لتبنى فكرة أن الوقت فى صالح أمريكا وطالما أن النجاح النهائى مضمون فانه لايعود هناك مجال للاهتمام بعوامل التجديد والمبادرة وتنشأ اتجاهات سلبية لارجاء اتخاذ القرارات الصعبة والانشغال فى الاعتبارات التكتيكية اليومية . ولذا فان ماتتبعه أمريكا من سياسات أصبحت تنقصها الحيوية وأصبحت المناقشات العامة تركز على الأغراض لا على الأسباب مما أصاب السياسة الأمريكية بالعقم فى هذا العصر الثورى .

وانه اذا استمرت هذه الاتجاهات فان مستقبل الحرية سيكون مظلما اذ أن الاتحاد السوفيتى ــ مدفوعا بتزايد قوته وضعف الغرب ــ سيمارس الضغط فى مجالات كثيرة وسيكون للمعسكر الشيوعى نفس القوة الجذابة التى كانت لأوروبا فى القرن التاسع عشر وسيتصدى كنموذج للتقدميين .

على أن كيسنجر يرى للأمر جوانبه المشرقة فمازال ممكنا فى نظره معالجة نواحى الضعف باتخاذ مبادرات جديدة من جانب دول الاطلنطى تؤدى بها الى الالتحام فى نوع من الاتحاد الكونفدرالى ، وبالتحرك بحيوية وجراة . وفى هذا الصدد فانه من المهم أن تحدد الولايات المتحدة ودول الغرب لنفسها طبيعة السلام الذى يتفق وقيمها ويكفى لضمان أمنها .

وفى هذا الصدد فان الأمر يستلزم مراعاة تغير الظروف

وموازين القوى وتفادى الأوهام الخداعة وأن معيار النجاح لن يكون فى وجود فترة من الهدوء ولكن سيتمثل فى قدرة الغرب على تشكيل العصر وفق قيمه ولهذا الغرض فان المطلوب ليس اتباع سياسات جديدة مختلفة وانما اتباع أسلوب مختلف وموقفا أكثر ديناميكية .

٣ ـ وهـذا يتطلب جهودا مفصلة وكثيرا من الصـبر اذ أن السعى لصياغة نمط جديد من العلاقات الدولية هو هدف بعيـد الأمد ولن تكون له نتائج سريعة حاسمة . وفى هـذا الصـدد فان التركيز على جانب دون آخر ووضع أولويات محـددة لا تتناسب مع طبيعة الظروف التى تستلزم مواجهة عـدد من المتناقضات ، فالسعى لتدعيم القوة العسكرية يصحبه سعى لتحـديد التسـلح والسعى لتدعيم الأمن القومى يصحبه اتجاه للتفاوض مع الجـانب الآخر ومساعدة الدول الحـديثة الاستقلال فى طـريق الحـرية والكرامة دون تبنى تفسيرات هذه الدول ومواقفها من جميع المسائل وأن التحكم فى هذه المتناقضات هو مقياس لمقدرة الولايات المتحدة على البقاء بل استحقاقها للبقاء .

الفصل الثانى

حول مشاكل الردع

١ ـ سيكولوجية الردع :

تتعقد مشكلة الردع فى اطارها الحديث بسبب تداخل عـدة عوامل وحقائق متعارضة . فالولايات المتحدة الآن اقـوى من اى وقت مضى غير انها لم تكن فى أى وقت فى الماضى أكثر تعرضا للهجوم الخارجى منها الآن . ورغم أن لديها القـدرة على تدمير الاتحـاد السوفييتى بل وأكثر بكثير ، الا أن هناك شكوكا كثيرة حول جدوى الردع .

ويرجع كيسنجر تلك المتناقضات الظاهرة الى ثلاثة عوامل :

(أ) مشكلة الردع :

وهى مشكلة حديثة فى تاريخ السياسة العسـكرية ، ففى الماضى كان الجهاز العسكرى يكلف بالاستعداد للحرب وكان محك اختباره هو النصر . أما فى العصر النـووى فقد فقد النصر معناه التقليدى واصبح نشوب الحرب فى حد ذاته يعتبر أسوأ كارثة .

ومن ثم فان سلامة أى جهاز عسكرى تتحدد على أســاس قدرته على حفظ السلام .

والنتيجة التى تنطوى على تناقض أساسى لذلك هى أن نجاح السياسة العسكرية يعتمد على معايير سيكولوجية أساسا . فالردع يستهدف وقف سلسلة من المواقف عن طريق اثبات أن هذه المواقف ليست هى أفضل البدائل المتــوافرة فى وضع معين . وعلى ذلك فالردع يعتمد على عامل غير منظور وهو : طريقة تفكير العــدو المحتمل وعلى ذلك فان أى ضعف ظاهرى يكون له نفس نتــائج الضــعف الحقيقى . وفى نفس الوقت فان أى موقف يقصــد بــه التمويه ويأخذه الجانب الآخر بمحمل الجد يكون أفضل كوســيلة للردع من تهديد حقيقى يساء فهمه على أنه مجرد تمويه .

فالردع يستلزم توافر عنصرى القوة والرغبة فى استخدام هذه القوة ثم يستلزم ادراك حقيقة هذين العنصرين من جانب العدو المحتمل . والردع فضلا على ذلك هو ناتج كل من هذين العنصرين وليس حصيلة لهما بمعنى أنه اذا كانت القوة صفرا أو اذا توافرت وكانت الرغبة فى استخدامها صفرا فان الردع يفشل. وهذا لوضع ينطبق على الدول الصغرى والكبرى على السواء .

ومن ثم فانه من الخطــأ القول بأن هنـــاك فجوة فى الردع ، فالردع اما أن يكون فعالا أو لا يكون ، فليس هناك محل للخطأ ، فاذا وجد المعتدى أن مكاسبه من العدوان تفوق خسائره من جرائه فان الردع يفشل .

(ب) تغير التكنولوجيا :

وهذا يعنى أن الحقائق والســـياسات التى تتبع الآن قد لا تصلح للغد ، وهكذا مما يجعل الامر مجرد تخمين وتقدير معرض للصواب والخطأ .

(ج) طبيعة الاستراتيجية الحاضرة :

وقد أحدث تغير التكنولوجيا تحولات هامة فى الاستراتيجية تمثلت فى أربع مراحل منذ الحرب العالمية الثانية :

ــ فترة احتكار الولايات المتحدة للسلاح الذرى ووسائل حمله .

ــ فترة انتهاء الاحتكار الامريكى للسلاح الذرى ولكن استمرار التفوق الأمريكى فى وسائل اطلاقه .

ــ فترة بدء تطوير السوفييت لنظام فعال للاطلاق ولكن استمرار التفوق الامريكي من الناحية العددية والوضع الاستراتيجى لشبكة القواعد الأمريكية فى الخارج .

ــ فترة تقارب مالدى الولايات المتحدة وروسيا من عدد الأسلحة الذرية ووسائل اطلاقها وتمكن الاتحاد السوفيتى من التفوق فى بعض الانواع .

وعلى هذا فان التحدث عن قوة أمريكا الانتقامية ينسحب على الفترات الثلاث الأولى عندما كان لديها تفوق نووى وعندئذ فان نظرية « الانتقام الشامل » تكتسب معناها فى هذا المجال . على أنه فى فترة تقارب قوة التدمير لكل من الجانبين ، فان خطر التدمير ومداه قد ينقص نتيجة لانعدام الرغبة فى استخدام هذه القوة أو بافتقار التهديد للعوامل التى تجعل الطرف الآخر يأخذه على محمل الجد . وان مجرد حقيقة أن الغرب دائما يجد نفسه مضطرا لتأكيد أن حدوث صراع نووى هو أمر بعيد ــ قد تثير عدة أسئلة خطيرة حول تصميم الغرب على الالتجاء الى الوسيلة الاستراتيجية الرئيسية التى فى يده (السلاح النووى) ومن ثم فان أيا من الدول الغربية لم تتخذ حتى التدابير الأولية لحماية سكانها من الهجوم النووى مما يفقد اعتمادها على الردع جانبا كبيرا من قيمته .

على أن كيسنجر يشك فى مقدرة الردع حتى فى فترة التفوق

الامريكى على منع التحديات من الجانب الآخر ومن ثم فهو يشير بقلق الى مايمكن أن يحدث لو تفوق الروس فى مجال الصواريخ على الأمريكان .

٢ ـ المشكلة الاستراتيجية للردع :

يتناول كيسنجر بالتحليل الجدل الذى ثار حول ما سمى بفجوة التسلح الصاروخى missile gap والذى بنى على أساس التقديرات بأن الاتحاد السوفييتى سينتج فى الفترة ما بين عام ١٩٦١ ونهاية عام ١٩٦٤ صواريخ أكثر من الولايات المتحدة . ويفند مواقف ثلاثة فى أمريكا كرد فعل لذلك :

ـ موقف حكومة ايزنهاور ويتمثل فى أن تعدد أسلحة الانتقام الامريكية تعوض النقص فى الصواريخ البعيدة المدى .

ـ يعتقد بعض نقاد الحكومة فى أن تفوق الروس فى الصواريخ سيمكنهم من شن هجوم مفاجىء على الولايات المتحدة . وهذا يعنى أن «فجوة الصواريخ» ستمثل «فجوة فى نظام الردع» .

ـ وفريق ثالث يرى أنه حتى ولو كان الفارق لايصل الى حد قدرة روسيا على شن هجوم مفاجىء على أمريكا ، فانه على أى حال سيمكن الدول الشيوعية من « الابتزاز النووى للدول المجاورة لها .

ويتناول كيسنجر هذه النقاط مثار الجدل مشيرا الى أن الهجوم المفاجىء قد يكون عدوانيا وقد يكون دفاعيا وقائيا ، وفى الحالة الاولى فان أية دولة ـ فى نظره ـ لن تقدم عليه مالم تكن لديها قوة متفوقة تماما وما لم يتوافر لديها التأكد بصورة كبيرة من النصر . وعلى هذا فان القيام بهجوم مفاجىء لن يقدم عليه أحد اذا انطوى على تضحيات لايمكن قبولها من جانب الدولة المهاجمة .

أما فى حالة الهجوم الوقائى فانه يحدث نتيجة عاملين : الخشية من هجوم وشيك الوقوع وعدم تفوق القوة الانتقامية . ويمكن توفير عنصر الردع من الهجوم الوقائى بتجنب الاجراءات

التى قد تفسرعلى أنها تمهيد لهجوممفاجىء وبحماية القوة الانتقامية بصورة تجعل العدو حتى ولو أحس بتعرضه للتهديد ـ لايتمكن من تحسين مركزه بتوجيه الضربة الأولى . وكلما قل الفارق بين قوة الضربة الاولى وقـوة الضربة الثـانية للدولة قـل حافز العـدو على توجيه ضربة وقائية .

ويصل كيسنجر الى استنتاج هام وهو أنه ليس من السهل فى عصر الصواريخ أن تصبح دولة ما محصنة من اى هجوم حتى لو توافرت لديها أحسن الوسائل . ويصل كيسنجر الى حد التشكك فى مقدرة الضربة الثانية كعامل للردع ويميل للاعتقاد بأن الضربة الاولى خاصة باستخدام الصواريخ ستعطى من يوجهها ميزة على خصمه ذلك أن الضربة المفاجئة بالصواريخ يمكن أن توجه بقـدر كبير من الدقة وضمان المفعول ، ومن ثم فان ربط الردع بأعـداد الصواريخ والطائرات ليس سليما فالمهم هو عـدد الصـواريخ والطائرات التى يمكن أن تبقى بدون تدمير عقب الضربة الأولى .

وعلى ذلك فان عددا أقل من الطائرات والصواريخ موزع فى مناطق كثيرة متناثرة هو أفضل استراتيجيا من عدد أكثر مركز فى نقاط قليلة مكشوفة . ومن ثم فان أمن وحماية القوة الانتقامية هو أمر أشـد أهمية وضرورة حتى من مسألة عدم التفوق النسبى فى الصواريخ .

ويشير كيسنجر الى أن دراسة الضرورات الاسـتراتيجية للردع قد انتهت الى ثلاثة استنتاجات :

١ ــ ان وجود قوة انتقامية لايمكن ضربها هو شرط مسبق لتحقيق الردع ، فالوضع الحصين لايتحقق الا اذا نال المعتـدى ــ مهما كان نطاق وتوقيت هجومه ــ خسارة لايمكن تقبلها من جانب القوة الانتقامية للمعتدى عليه .

٢ ــ أنه اذا كان الغرض هو ضمان الاستقرار فان الوضع الحصـين يتحقق عن طريق اجراءات تتخذ بقدر الامكان طابعا دفاعيا . ويمكن تحقيق ذلك عن طـريق توزيع القوات وتحصينها وسرعة تحركها .

٣ ـ للحفاظ على الردع فانه ينبغي تجنب خطرين : أحدهما النظر الى أى علاقة استراتيجية معينة على أنها ثابتة وثانيهما اعطاء التوازن الطويل الأمد فى الامداد أولوية على حالة الاستعداد الفعلى الراهنة .

فبالنسبة للخطر الاول نجد أن سرعة التغير التكنولوجي تهدد بقلب اى توازن ظاهرى فجأة وبذا فان التركيز على التوازن وانتظار حدوث تطورات تكنولوجية جديدة على حساب حالة الاستعداد والتأهب الراهنة قد تعرض لمخاطر كثيرة .

وينتهى كيسنجر الى ابراز أن عصر الصواريخ يجابهنا بأخطار كبيرة وأنه لو استمر تفوق السوفييت فى الصواريخ واستمرت القوة الانتقامية الامريكية فى وضعها الحالى المكشوف فان الاتحاد السوفيتي قد يجد مايغريه على توجيه هجوم مفاجيء أو حتى هجوم وقائى ضد القوات الوقائية الامريكية . ويمكن أيضا أن تتعرض أمريكا لهجوم وقائى اذا استمرت فى اعتمادها على التهديد بحرب شاملة للحد من أعمال التهديد الابتزازى السوفيتي ذلك أنه فى حالة حدوث أزمة ــ وربما لاتكون من عمل الاتحاد السوفيتي مباشرة مثل ثورة العراق ــ قد يدفع التهديد الامريكى لو أخذ محمل الجد الزعماء السوفييت الى الاعتقاد بأنه ليس هناك من سبيل سوى توجيه الضربة الاولى . ومثل هذه المشاكل لاترجع كلية أو حتى الى حد كبير الى «فجوة الصواريخ» فالفارق فى قوة الصواريخ بين أمريكا وروسيا لايغير العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين قدر مايجعل هذه العلاقات أكثر وضوحا وتميزا . وهو يؤكد ماأثبتته التكنولوجيا من تناقص جدوى التهديد بشن حرب شاملة كعنصر ردع ازاء عدد متزايد من التحديات . وأنه حتى لو صح افتراض حكومة ايزنهاور من أن التفوق السوفيتي فى الصواريخ لن يؤدى لهجوم مفاجيء من جانب السوفييت ، فانه تبقى رغم ذلك مشاكل أساسية فى ناحية الأمن .

وينتهى كيسنجر الى أن تصحيح الوضع المكشوف والمعرض للهجوم لقوات أمريكا الانتقامية هو شرط أية سياسة لتحقيق الأمن القومى .

الفصل الثالث

غرض القوة الرادعة

١ ـ القوة المضادة أو الردع المحدود :

تدور المشكلة الرئيسية حول غرض القوة الانتقامية وقد ثار الجدل بين من تبنوا ما يسمى باستراتيجية القوة المضادة ومن تبنوا ما يسمى بالردع المحدود والأمر يدور حول طبيعة التهديد الذى يحدث الردع وما اذا كان الهدف الأول لقوة الردع ينبغى أن يكون القضاء على الجهاز العسكرى المضاد أو أن الهدف السليم هو القضاء على طاقة العدو العسكرية وسكانه المدنيين أيضا .

أنصار استراتيجية القوة المضادة ينادون بأن الردع يستلزم ليس فقط احتمال تدمير الصناعة والسكان المدنيين بل أيضا الهزيمة العسكرية ومن ثم فالهدف الأول يجب أن يكون القوة الضاربة للعدو فمتى تحطمت تم التأكد من النصر . ولذا فاستراتيجية القوة المضادة تتطلب قوة انتقامية كبيرة ومحمية بدرجة تضمن لها تحطيم قوة العدو الهجومية .

وينتقد كيسنجر استراتيجية القوة المضادة على أساس أنهـا لا تتفق والاستراتيجية الدفاعية التى يفرضها العصر النووى ذلك أن انتظار الضربة الأولى من العدو يمكن أن يبدأ حربا شاملة تنتهى بكارثة للجميع ، وفى هذه الحالة قد سيصبح تدمير القوة الضاربة للعدو مستحيلا خاصة وأن صواريخ العـدو ستكون قد أطلقت وليست فى قواعد اطلاقها ثم ان جزءا من القوة الانتقامية الامريكية سيكون قد دمر .

وفى ظل هذه الظروف فان المخرج الوحيد الممكن قد يكون فى العمل على ايجاد حالة تجمد بتوجيه ضربة لكيان العدو القومى . وينتهى كيسنجر باستنتاج بأنه مالم يحدث إكتشاف تكنولوجى خطير ، فان النصر فى حرب شاملة لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق هجوم مفاجىء .

أما أنصـار الردع المحدود فيرون أن القوة الانتقامية لا يجب بالضرورة أن تكون كبيرة جدا وأن الأمر الأساسى هو القدرة على تحمل ضربة مفاجئة والبقاء بعدها ثم القدرة على تدمير العدو . ويكون الهدف التدمير الكلى ومن ثم فان نظرية الردع المحـدود تربط حجم القـوة الانتقامية بعـدد مراكز التجمع السـكانى السوفيتية الكبرى .

وينتقد كيسـنجر أنصـار هاتين النظرتين اذ أنهما يميلان لتبسيط البدائل المتوفرة فالاختيـار ليس بين القـوة المضادة أو التدمير الشامل ، اذ توجد احتمالات كثيرة أخرى كما أن هنـاك بدائل تعتمد على أهـداف وقـدرات الطرف الآخر ، ثم ان فائدة القوة الانتقاميـة يجب أن تبحث على ضوء نوعين من المخـاطر : خطر حرب عامة ، وخطر حرب محدودة . فالحرب العامة تمثل عدوانا لو لم يقاوم فانه سينتهى بانهيار الدولة التى تتعرض لهـا فورا وأن هجوما ناجحا على القوة الانتقـامية سيمكن العـدو من فرض شروطه . أما العدوان المحدود فانه تهـديد يعرض وجود الدولة للخطر فى **نهاية الأمر** ـ فانتصار المعتدى سيؤدى لتدهور وضع أمريكا الدولى غير أنه لن يهدد وجودها بصورة فورية ومثال

ذلك هجوم على بورما قد يجر وراءه سقوط الدول الحرة الأخرى في آسيا غير أنه لا يهدد وجود أمريكا ذاتها الا بصورة غير مباشرة.

ويحدد كيسنجر أربعة ألوان من العلاقة النسبية الممكنة بين القوات الانتقامية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وهى :

(أ) حالة كون القوات السوفيتية والأمريكية فى وضع يمكن معه مهاجمتها (غير محصنة) .

(ب) حالة كون القوات الامريكية محصنة والسوفيتية غير محصنة أثناء الاحتكار الامريكي للتسلح النووى .

(جـ) حالة كون القوات الأمريكية غير محصنة والسوفيتية محصنة وذلك فى ظل التفسير الامريكي لما يعرف « بفجوة الصواريخ » أى تفوق روسيا على أمريكا فى مجال الصواريخ .

(د) حالة كون القوات الامريكية غير محصنة والسوفيتية غير محصنة أيضا وهذا هو أقل أثر ممكن لفجوة الصواريخ .

فحالة كون الطرفين غير محصنين ضد هجوم خارجى هى الحالة التى لا يمكن لأيهما فيها أن تحمى قواتها الانتقامية ضد أى هجوم مفاجىء . فأى طرف يمكنه أن ينتصر اذا وجه الضربة الأولى أو أن ينهزم اذا تلقى الضربة الأولى واستطاع توجيه الضربة الثانية فعندئذ يكون الفارق بين قدرة الضربة الأولى وقدرة الضربة الثانية تاما وكبيرا ، وهذا يعنى أن الطرف الذى يوجه الضربة الأولى يكتب له النصر رغم أنه فى حالة غير محصنة مثل خصمه ، ومن ثم فان القوة الانتقامية التى تكون غير محصنة تكون معرضة للأحداث المفاجئة ولا يمكنها البقاء الا اذا تلقت تحذيرا كافيا وهو أمر صعب من الناحية الفنية ذلك انه فى هذا الوقت الذى يمكن فيه للصواريخ العابرة للقارات أن تنتقل لأهدافها فى أقل من ٣٠ ثانية ، فان رد الفعل يجب أن يكون تلقائيا وأتوماتيكيا بقدر الامكان اذ يصبح من المحتم أن يخرج قرار دخول الحرب من عدمه من حيز الاعتبارات السياسية

أو حتى العسكرية . وقد تكون المعلومات التى يبنى عليها رد الفعل خاطئة حيث انه لا يوجد وقت كاف لاختيـــار صحتها ودقتها . وعلى ذلك فان الوضع الغير محصن لكلا الطرفين يمثل طرفا مناسبا مثاليا للحرب الوقائية . فأى تهديد ــ لو حمله الطرف الآخــر محمل الجد ــ من الممكن أن يؤدى توجيه ضربة وقائية خاصــة اذا كان الطرف الذى توجه ضده غير محصن كذلك .

على أن العدوان المحدود فى هــذه الحالة يكون غير مرغوب فيه الى حد ما اذ يكون من الأفضـــل عدم المجــازفة بالدخول فى حرب عامة بالاشتباك فى حروب هامشية محدودة والعمل بدلا من ذلك على مهاجمة القوات الانتقامية للعدو مباشرة .

ويختلف الوضع اذا واجهت قوات انتقامية محصنة قوة غير محصنة فهذا يعنى الأولى يمكنها الانتصار حتى لو تعرضت لهجوم مفاجىء وهو ما كانت عليه الولايات المتحدة أثنـاء تفوقها النووى على روسيا وهو الوضع الذى لا يتحقق حاليا .

ففى الوضع الحالى الذى يكون فيــه الطرفان فى حالة غير محصنة فان ما ينتج عن ذلك هــو حالة من الركود والتجمــد بغض النظر عمن يكون قد بدأ بالهجوم ، ذلك أن أى طرف يمكنه أن ينزل قدرا غير مقبول من التدمير للطرف الآخر حتى لو كان هذا الطرف الآخر هو الذى بدأ بالهجوم . وحيث انه لا توجد ميزة من توجيه الضربة الأولى كما لا توجد ميزة من استيعاب الضربة الأولى وتوجيه الضربة الثانية فانه لن يكون هناك ثمة حافز لتوجيه هجوم مفاجىء أو وقائى . فالوضع الغير محصن المتبادل الطرف يعنى ردعا متبادلا . وهو أكثر الأوضاع استفزازا من حيث مقدرته على منع حدوث حرب شاملة . .

وفى نفس الوقت فانه أقل الأوضــاع تحقيقا للاستقرار من حيث منع العدوان المحدود فكلا الطرفين لا يحبذ استخدام قواته الانتقامية خشية حدوث حرب شاملة تعنى انتحارا لكلا الطرفين.

٢ ـ فجوة الصواريخ والردع المحدود :

يمثل الجدول التالى تأكيدا لأمور قد تؤدى لاعادة النظر فى مفهوم امريكا لفجوة الصواريخ وتوضح النقاط مثار الجدل بين أنصار استراتيجية القوة المصاده وانصار الردع المحدود .

ويوضح كيسنجر تطور الاستراتيجية الأمريكية فيشير الى انه خلال الاحتكار النووى الأمريكى كانت الولايات المتحدة محصنة تماما كما كان الاتحاد السوفيتى غير محصن تماما . ثم انه كان للولايات المتحدة علاوة على ذلك ومن خلال نظام قواعدها العسكرية المتفرقة هنا وهناك وخبرتها الكبيرة فى الطيران البعيد المدى وضع استراتيجى أفضل لايمكن للاتحاد السوفيتى القضاء عليه بتوجيه ضربة مفاجئة ـ وفى ظل هذه الظروف فانه كان هناك نوع من القيد على استغلال الاتحاد السوفيتى لتفوقه فى النطاق المحلى لأنه لم يكن واثقا من أن الولايات المتحدة لن تصل بما يحدث من أزمات الى صدام مباشر مع الاتحاد السوفيتى . وحتى رغم ذلك فان التفوق الاستراتيجى الامريكى لم يمنع حدوث حصار برلين ، والحرب الكورية ، وكبت ثورة المجر والتهديد بالهجوم بالصواريخ على بريطانيا وفرنسا أثناء حرب السويس .

ومهما كان المغزى الاستراتيجى «للانتقام الشامل» فى ضوء هذه الظروف ، فانه سيصبح من العبث الاعتماد عليه فى الأعوام القادمة . ذلك أنه ليس هناك شك فى أن «فجوة الصواريخ» ستوجد وتستمر خلال الفترة من ١٩٦٠ ـ ١٩٦٤ ، الأمر الذى يبقى هو مغزاها . فهى قد تعنى أن أمريكا يمكن أنتخسر اذا وجه السوفييت الضربة الأولى . وفى هذه الحالة فانه يكون من حسن الحظ لأمريكا لو أفلتت من الهجوم المفاجىء ويكون من التهور الشديد فى هذه الحالة استجلاب هجوم وقائى بأن تهدد أمريكا بالانتقام الشامل كرد فعل لعدوان محدود .

وضع القوة الانتقامية		نتيجة الحرب الشاملة		مقدرة القوة الانتقامية الامريكية على الردع	
الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتى	الولايات المتحدة	الاتحاد السوفيتى	الحرب الشاملة	العدوان المحدود
(١) غير محصن	غير محصن	موجه الضربة الأولى ينتصر موجه الضربة الثانية ينهزم	موجه الضربة الأولى ينتصر موجه الضربة الثانية ينهزم	غير مستقر لدرجة عالية	غير مضمون النتيجة ولكن غير مستقر
(٢) غير محصن	محصن	الضربة الأولى لاتؤدى الى انتصار أو هزيمة أحد . الضربة الثانية تنهزم.	الضربة الأولى تنتصر الضربة الثانية لاتؤدى الى انتصار أو هزيمة.	منخفضة جدا ضد أى هجوم مفاجىء مقصود.	تكاد تكون عديمة الفائدة
(٣) محصن	غير محصن	الضربة الأولى تفوز الضربة الثانية لاتفوز ولا تخسر .	الضربة الأولى لاتفوز ولا تخسر الضربة الثانية تخسر.	عالية بالنسبة للردع ضد الحرب الشاملة .	يمكن أن تمنع القدرة الشاملة من العدوان المحدود .
(٤) محصن	محصن	الضربة الأولى لاتفوز ولاتخسر. الضربة الثانية لاتفوز ولاتخسر .	الضربة الأولى لاتفوز ولاتخسر الضربة الثانية لاتفوز ولاتخسر .	حالة من الردع المتبادل	يكون التهديد بحرب شاملة عديم الفائدة .

٣ ـ المغزى السياسى للوضع المحصن لكلا الطرفين :

وقد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن مشكلة الوضـع المحصن المعتدي وهى المشـكلة التى ترتبت على تفوق السـوفييت فى الصواريخ ، يمكن القضاء عليها بالعمل على ازالة هـذا التفوق ، ذلك أن «فجوة الصواريخ» هذه على العكس ، قد أسرعت بتحقيق ما كانت التكنولوجيا المتغيره سوف تفعله على أى حال . فالقدرة المكتسحة القوية لتوجيه ضربة أولى ـ وهى الشرط لفاعلية التهديد بحرب شاملة ـ ستصبح أكثر صعوبة كلما تطور عصر الصواريخ . ورغم أنه من الضرورى أن تعمل الولايات المتحدة على ملء فجوة الصواريخ والتوصـل الى قوة السـوفييت فيها ، فانه يكون من الخطأ البالغ افتراض امكان عودة الولايات المتحدة الى فترة تفوقها فى القوة الضاربة الاستراتيجية . والنتيجة الأكثر احتمالا لفترة ما بعد انتهاء التفوق السـوفيتى فى الصـواريخ ستكون نوعا من الوضع المحصن المتبادل وحتى تحقيق ذلك سيستلزم جهودا ضخمة تجد الولايات المتحدة عازفة عن القيام بها .

وفى ظل ظروف الوضع المحصن المتبادل ، فان تركيب الردع سوف يتغير بصورة جذرية ، فلكى يكون الردع فعالا يستلزم أربعة امور :

١ ـ أن يكون تنفيذ التهديد الرادع مصدقا من جانب الطرف الآخر بدرجة تكفى لئلا يؤخذ التهديد على أنه مجرد تمويه .

٢ ـ أن يفهم العدو المحتمل تصميم الطرف الآخر على مقـاومة الضغط أو الهجوم .

٣ ـ أن يكون العدو عاقلا بمعنى أنه يراعى مصالحه الخاصـة فى تصرفاته بصورة يمكن التكهن بها .

٤ ـ وأن يصل العدو المحتمل ـ عند تقديره لمصالحه الخاصة ـ للنتائج التى يسعى «الطرف الرادع» الى الايحاء بها . وبمعنى آخر يجب أن يصل لنتيجة أن خسـائر العدوان أكثر من فوائده .

وفى ظل ظروف الوضـع المحصن لكلا الطرفين ، فان هذه

الشروط سيكون من الصـــعب تحقيقها عن طريق التهديد بحرب شاملة •

وعندما تم تطوير نظرية الردع فى البداية ، كان مفترضا أن المعتدى يكون أمامه أســاسا اوتين من الاختيار : اما أن يهاجم أو لايهاجم . وكان من المعتقد أن الردع يتوقف على معرفة المعتدى بأن عقوبة العدوان ــ على أى نطاق ــ ســتكون فى صورة ضربة انتقامية قاضية من جانب الولايات المتحدة . وبعد ذلك ، وعندما تعددت الموانع والصـعوبات السيكولوجية التى أوجدتها نظرية الانتقام الشـامل ، فانه أصبح يقال بأن الردع يمكن أن يكون فعالا طالما كان المعتدى غير واثق من أن الولايات المتحدة لن تنتقم .

على انه أصـبح واضحا أن المعتدى لديه ألوان أخرى من الاختيار سوى أن يهاجم أو لا يهاجم . ففى مقدوره أن يهاجم على نطـــاق يجعل الانتقـــام الذى يهدده لقاء هجومه أمرا ينطوى على مخاطر كثيرة • كذلك ففى مقـدوره من ناحية أهم أن تكون لديه الفرصـــة للابتزاز . ومن شـأن الابتزاز أن يجبر الطرف الذى يتعرض للتهديد أن يبدأ هو بالحركة التالية . ومن ثم فان المعتدى عليه المحتمل يواجه مشكلة محيرة فى تفسير نوازع ونوايا المعتدي. فيجب أن يقرر ما اذا كان المعتدى «يعنى» حقا تنفيذ تهديده . وعلى الرغم من أن المعتدى لا يمكن أن يكون متأكدا من أن المعتدى عليه لن ينتقم ، فان المعتدى عليـــه لا يمكن أن يكون متأكدا من أن المعتدى لا يعنى تنفيذ تهديده . وفى هذه الحالة فان الابتزاز يرجح كفة الميزان السيكولوجى ضد المعتدى عليه اذا كان البديل الوحيد هو اللجوء لحرب شاملة • ذلك أن طبيعة الدولة المتمسكة بالوضع الراهن تجعلها تتردد فى تعريض بقائها ووجودها للخطر على أساس افتراض أن المعتدى لا يعنى تهديده .

وقد كانت سياسة السوفييت فى سلسلة من الأزمات تمتد من برلين الى الكونجو الى كوبا تســـتهدف أســاسا افهام الغرب مغزى البدائل المتوفرة أمامه . فاما أن يتوأم ويتفاهم مع السوفييت

أو يجازف ـ مهما كانت المجازفة بسيطة ـ بمواجهة استعداد السوفييت للدخول فى حرب كبيرة لتحقيق مطالبهم .

ويذهب كيسنجر الى أن هناك صعوبات فى تحقيق الشروط الاربعة السالفة الذكر واللازمة لتحقيق الردع ويركز بصفة خاصة على الشرط الخاص بالايحاء للمعتدى بأن خسائر ومضار عدوانه أكبر من فوائده ، فيشير الى أن هناك صعوبتين تكتنفان ذلك :

صعوبة استراتيجية :

اذ يتطلب هذا الوضع مزيجا من الاستعداد والدهاء والمهارة ، تحقيقها يكاد يكون مستحيلا بالنسبة لدولة مسالمة تؤيد الوضع الراهن ، كما يكون مستحيلا بالنسبة لتحالف من مجموعة دول . ذلك أنه اما أن تكون قدرة المعتدى عليه على الانتقام لايصدقها الطرف الآخر الأمر الذى يشجع المعتدى على عدوانه وأما أن تبدو الولايات المتحدة (التى أعطاها كيسنجر مثالا على دولة الوضع الراهن المسالمة) محبة للحرب وبذا تدفع السوفييت لتوجيه ضربة وقائية لها . وفضلا على ذلك فان نتائج أى تهديد بحرب شاملة تخرج الى حد كبير عن سيطرة الولايات المتحدة . فهى تعتمد على مدى قدرتها على اصابة الاتحاد السوفيتى . فاذا اعتقد السوفييت أن قوتهم الانتقامية محصنة، فان التهديد الامريكى لن تكون له أية فعالية فى تحقيق الردع . أما اذا كانت القوة الانتقامية للسوفييت مكشوفة ومعرضة للهجوم الى حد كبير فانه لن يكون أمامهم من مخرج سوى توقع هجوم أمريكى . ومشكلة استخدام الردع الشامل فى وضع يقوم على التمويه من جانب الطرفين تتمثل فى أن الردع قد يكون اما مقنعا جدا أو غير مقنع بصورة كافية .

صعوبة سيكولوجية :

ذلك أنه اذا بدت فوائد العدوان أكثر من مضاره ولو لمرة فان الردع سيفشل . وقد يحدث ذلك ببساطة اذا فسر الجانبان

طبيعة الفوائد والمضار بصورة مختلفة . ففي اى موقف يكون هناك عدد من العوامل السيكولوجية التى يختلف فيهما المفهوم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وهى ذات صلة غير مباشرة بالتوازن الاستراتيجى وتشمل هذه العوامل مسائل مثل اهمية الهدف واستعداد المتصارعين للمجازفة ، وسمعتهم وعلاقتهم السياسية بالاقليم الذى يتعرض للتهديد . وضرب كيسنجر مثلا بأهمية الهدف وأشار الى أن هدف الوجود القومى هو الوحيد الذى يلتزم الطرفان بالمحافظة عليه . أما فى كافة المجالات الأخرى فان طرفا من الأطراف يكون الهدف المعين أهم لديه من الآخر . فالمجر مثلا كانت أهم للاتحاد السوفيتى منها للولايات المتحدة .

كذلك فان الجانب المستعد للمجازفة او الذي يمكنه أن يقنع خصمه باستعداد للمخاطرة تكون له ميزة سيكولوجية على الطرف الآخر . فخلال أزمة السويس ، هدد الاتحاد السوفيتى بتوجيه هجمات بالصواريخ ضد لندن وباريس ، بالرغم من حقيقة أنه كان بالتأكيد سيخسر فى حالة حرب شاملة . وأثناء الثورة المجرية فان الغرب – رغم أنه كان أقوى بكثير – لم يكن راغبا فى توجيه تهديدات مماثلة ضد الاتحاد السوفيتى ؛ وقد استمر هذا الاتجاه بصورة متزايدة . ففى كل أزمة – من برلين الى الكونجو الى كوبا – كان الاتحاد السوفيتى يهدد بالهجوم بالصواريخ بصورة جعلت ما يستتبع ذلك من حلول تبدو كأنهما نتيجة للابتزاز السوفيتى عن طريق التهديد بالصواريخ . وقد أصبح الاتحاد السوفيتى فى وضع أفضل كثيراً من الناحية الدبلوماسية نتيجة لمقدرته على أن ينقل لخصومه مخاطر اتخاذ ردود فعل لمواجهة حركته .

ويختتم كيسنجر بقوله بأنه اذا كان الردع عن طريق التهديد بحرب شاملة صعبا عندما كانت الولايات المتحدة متفوقة استراتيجيا فانه سيصبح أمرا لا يمكن احتماله فى عصر كون الطرفين فى وضع محصن . فقد يؤدى الى دبلوماسية التمويه وستشجع التهور . فاذا اقتنع الطرفان خلال عدد من السنين

بأن مواقف التهديد والتهديد المضاد سيتم تسويتها دائما عن طريق تنازل أحدهما ، فانه من الممكن أن تحدث مواجهة وصدام نتيجة للاحساس بالأمن الناتج عن ذلك .

وعلى اى حال فان الأزمة التى أدت للحرب العالمية الاولى لم تكن تختلف عن غيرها من الأزمات العديدة التى تمت تسويتها عن طريق التهديد بالحرب . وعندما وقعت الحرب فى النهاية فانها تحولت لحرب شاملة لسبب تافه لانه لم يتم النظر فى البدائل الأخرى لتسويتها .

٤ ـ الردع عن طريق عدم التأكد :

ينتقد كيسنجر أصحاب الرأى القائل بأن التهديد بالحرب الشاملة هو الرادع ضد كافة ألوان العدوان مهما كانت صغيرة على أساس أن الردع ينتج ليس من التأكد من الانتقام قدر ماينتج من عدم التأكد من جانب المعتدى من أن الولايات المتحدة قد تدمر دولته . ومن ثم يذهب أصحاب هذا الرأى الى أنه فى أى موقف معين ، فان المعتدى المحتمل يجب أن يزن قيمة الهدف مقابل احتمال حدوث انتقام شامل ضده . فاذا كان الهدف غير مهم نسبيا فقد يكون ثقل التهديد بالحرب الشاملة منخفضا .

فالردع ضد حدوث هجوم مفاجىء على الولايات المتحدة يجب أن يكون التهديد بالانتقام مؤكدا . وللردع من هجوم على أذربيجان قد تكون درجة التهديد الانتقامى أقل .

وينتقد كيسنجر هذا الرأى المعتمد على «الأثر الغير مؤكد» على أساس أنه لم يمنع من حدوث أشكال كثيرة من الضغط العسكرى الشيوعى الذى تمثل فى الابتزاز الى أعمال العدوان المباشر وفضلا على ذلك فان أى رجل دولة اذا اعتمد على « الأثر الغير مؤكد» فأنه لايدع لنفسه أى مجال لسوء التقدير . فاذا فشلت النظرية حتى فى حالة حدوث عدوان بسيط فانه اما أن يلتزم بأقصى أنواع الحرب أو يستسلم ومن ثم يقلل من ثقل

التهديد الرادع فى المستقبل ومن ثم فانه فى مجال الواقع العملى نجد أن نظرية « الأثر الغير مؤكد » تبعد السيطرة على الأحداث تماما من أيدينا . وفى معظم المواقف فانها لا تخدم العالم الحر لأنه فى حالة الابتزاز لا يمكن أن يكون مؤكدا بصورة كافية من أن العدو لا يعنى ما يهدد به .

وينتهى كيسنجر الى أنه من الضرورى أن نكون واضحين حول مدى عدم التأكد المقبول . فالحد الأدنى لايجب أن يشمل امكان التسليم أو المقاومة الضعيفة التى تشجع العدوان . والحد الاعلى لايجب أن يمثل تهديدا يكون غير مصدق أو أن يثير هجوما وقائيا اذا صدقه الطرف الآخر . فالحد الأدنى من عدم التأكد ينبغى أن يجعل الثمن الأدنى مرتفعا بصورة تجعله غير مقبول من الطرف الآخر وفى الوقت الذى تجعل الثمن الأعلى فيه غير محدود ، فانها تتجنب اى احساس بالآلية التى تجعل الموقف خارجا عن السيطرة ما أن يتم اللجوء للقوة .

وهذه الشروط ستكون مستحيلة التحقيق عن طريق التهديد بالحرب الشاملة . ففي معظم الأحوال المنظورة في المستقبل القريب فان مثل هذا التهديد اما أن يؤدى تلقائيا لسلسلة من ردود الفعل واما أن يكون غير مصدق من الطرف الآخر بمعنى أنه لايصل الى الحد الأدنى من عدم التأكد . فاذا كانت القوة الانتقامية لكلا الطرفين غير محصنة ، فان التهديد بحرب شاملة يعنى استجلاب هجوم وقائى من الطرف الآخر . واذا كانت القوة الانتقامية الأمريكية محصنة وكانت القوة السوفيتية مكشوفة، فانه فى مقدور الولايات المتحدة التهديد باللجوء لحرب شاملة ويكون لهذا التهديد بعض الوزن والقدرة على جعل الطرف الآخر يصدقه وذلك رغم ان القدرة السوفيتية ـ حتى فى هذه الظروف ـ على القيام بهجوم وقائى ستجعل وضع الولايات المتحدة أكثر حساسية وتهديدها أقل ثقلا مما كان عليه الحال فى فترة التفوق الاستراتيجى الأمريكى .

واذا انعكس الوضع – السوفييت فى وضع محصـن والولايات المتحدة فى وضع غير محصن – فان التهديد بحرب شاملة من جانب الولايات المتحدة سيعنى انتحارا قوميا ٠

أما اذا طور الطرفان قوات انتقـامية محصنة فان التهديد بحرب شاملة سيفقد معناه ٠ وباختصار القول فان الطرف الذى سيكون عليه أن يتخذ القرار النهائى لحمايةمصالحه وقيمه عن طريق حرب شاملة ، سيفرض حاجزا وعائقا أمام نفسه خاصة لو كان دولة تتبنى الوضع الراهن فليس معقولا السعى لحماية مصـالح وقيمة الدولة عن طريق استراتيجية تهدد بتدمير هذه المصـالح والقيم ٠

وينتهى كيسـنجر الى أنه لكل هـذه الأسباب يجب نبـذ الفكرة القائلة بأن هناك نوعا واحدا من الردع – وهو التهـديد بالانتقـام النووى – وقد وجـدت هذه الفكرة تعبيرا لهـا فى اصطلاح الردع الذى يطلق على القـوة الانتقامية والتى توحى بأن كافة الأشكال الأخرى من القوة ليست لها أهمية بالنسبة لمشـكلة الأمن ٠

ويستدرك كيسنجر قائلا : ان ما اصطلح على تسميته «بالردع» يمكن استخدامه لمنع أى تحد لوجود أمريكا ٠ وأنه لهذا الغرض يجب بذل جهود أكبر لجعل هذه القوات الرادعة محصنة ويجب أن يكون ذلك الهدف الأول فى السياسة العسكرية الأمريكية ٠

ويدعو كيسنجر للاحتفاظ بكافة البدائل وعدم الاعتماد الكلى على الردع ذلك أن الحاجة قد تدعو للاستخدام المحلى للقوات العادية كما حدث فى لبنان ٠ وينادى بأن تكون كافة الطاقة العسكرية على درجة عالية من الاستعداد حيث انه لا تتوافر للولايات المتحـدة حرية الاختبار فى كافة الظروف ٠

الفصل الرابع

تقيم الحرب المحدودة

١ ـ طبيعة الحرب المحدودة :

لما كانت نتائج الحرب الشاملة يزداد الهلع منها قد أصبح الاعتماد عليها كذلك أكثر سخفا ، فالفجوة بين التهديد الموجه لأغراض الردع وبين الاستراتيجية المزمع تنفيذها ستزداد اتساعا فأى زيادة فى التدمير يقابلها تشكك فى قيمة الردع ، وفى اطار هذه الدائرة بالردع قد يفشل الردع ؛ فان هو فشل فان الاعتماد على الردع الجماعى سيضمن النتيجة المباشرة ؛ ذلك أنه اما أن يؤدى الى الاستسلام أو الى أبشع أنواع الحروب المسببة للكوارث. وليس أمام الولايات المتحدة ما هو أكثر الحاحا من أن تنسق بين سياستها الرادعة والاستراتيجية التى هى على استعداد لتنفيذها اذ كلما اتسعت الهوة بينها اتسع مجال تشهير السوفييت بها . وكلما اعتمدت فى الردع على القصاص النووى ضد البلاد السوفيتية تعرضت دول العالم الحر الأخرى للضغوط الشيوعية التى تهدد بسياسة الأمر الواقع، ففى عصر الصواريخ سوف يكتسب الجانب الذى يستطيع أن يضيف مزيدا من القوة دون الالتجاء الى حرب شاملة ـ أو الذى يستطيع أن يهدد بذلك ـ ميزة فاصلة على

خصم ليست لديه القدرة . والمعروف هو أن غرض القوة العسكرية الغربية الحيلولة دون الحرب لا اشعالها .

ويرى كيسنجر أن الردع والاستراتيجية لا يمكن الفصل بينهما ؛ فالردع لا يعتمد فقط على الانتقام من العدوان بل يتعداه الى احتمال حدوث العدوان ، وهذان العاملان يرتبطان ببعضهما بنسبة معكوسة ، فلو هبط أحدهما جدا فشل الردع . واذا كان الجانب الذى يبغى الردع يؤكد رده التدميرى على حساب احتمال الثأر فقد يشجع العدوان . واذا وضع اهتمام زائد على استراتيجية تصل تكاليفها الى أدنى حد فان العقوبات ضد العدوان قد تصبح بسيطة جدا بالنسبة لردع فعال . فالتحدى الذى يواجه السياسة الأمريكية العسكرية هو اقامة أكبر توازن بين قوتنا الرادعة وبين الاستراتيجية التى نحن على استعداد لتنفيذها لو فشل الردع .

وهذه الاعتبارات تنعكس بصورة عامة على مشكلة الحرب المحدودة ــ وهى ذات مفهوم بسيط جدا مؤداه التأكيد بأن التهديد بالثأر الجماعى قد فقد قابلية تصديقه أو استخدامه ــ ذلك أنه لما كان على الولايات المتحدة منع العدوان الشيوعى فهى تنشىء قوى عسكرية قادرة على وقف العدوان مهما يكن المستوى الذى يبدأ به . فالردع قد يكون كاملا اذا لم يستطع المعتدى الحاق الهزيمة بالقوى العسكرية للعالم الحر أيا كان الشكل الذى يتخذه العدوان ، فاذا زودت القوى الخاصة بالحرب المحدودة بقوة ثأرية ذات حصانة فلن يقدر المعتدى على الاستفادة من الصدام المحدود أو الصدام الشامل وحينئذ تكون أبواب العمل العسكرى المختلفة موصدة دونه .

ويمضى كيسنجر قائلا : ان أصحاب النظريات فى الحرب المحدودة لا ينكرون أن الخطر الذى تفرضه هذه الاستراتيجية على المعتدى أقل من خطر الثأر الجماعى ، ذلك أن الغرض من استراتيجية الحرب المحدودة هو أولا تقوية الردع وثانيا اذا حدث وفشل الردع فانها توجد الفرصة للتسوية قبل أن تحتمى بها ذاتية القوى الثأرية .

والخلاصة أن الحرب المحدودة مبنية على نوع من المساومة الماكرة لا تتعدى قيودا معينة .

٢ ـ بعض أشكال التحديد :

ضرورات التحديد :

هناك ثلاث ضرورات لاستراتيجية الحرب المحدودة هى :

ـ قدرة قوى الحرب المحدودة على منع المعتدى من العدوان بغية اقرار الأمر الواقع •

ـ طبيعة تكوين هذه القوات بحيث لا يقيمها الطرف الآخر على أنها مقدمة لحرب شاملة •

ـ ربط هذه القوات بدبلوماسية مقنعة بأن الحرب الشاملة ليست الرد الوحيد على العدوان بل ان ثمة رغبة ملحة فى التفاوض من أجل تسوية لا يدخل فيها التسليم غير المشروط •

ويقول كيسنجر : ان البعض يرى أن القوة الثأرية تناسب الحرب المحدودة بسبب قدرتها على الدخول فى ثأر تدريجى ؛ أو حرب استراتيجية محدودة ؛ كما أن البعض الآخر يحبذ استراتيجية الثأر غير المباشر الذى يهدف الى معاقبة المعتدى فى مكان غير الذى وقع فيه العدوان • وهناك مدرسة فكرية تركز على أهمية الدفاع المحلى • وكل هذه الاجراءات لها فائدتها فى منع أو ردع العدوان وتقديم بديل للحرب الشاملة •

٣ ـ حرب العصابات :

يقول بعض المفكرين ـ الذين تروعهم أخطار الحرب النووية ـ أن أى صراع تشترك فيه القوى الكبرى سيحمل معه خطر التوسع الى مجزرة نووية ، ومن ثم فهم يحبذون منع العدوان أو ردعه عن طريق حرب العصابات ، غير أن هذا الرأى يبسط العملية أكثر من اللازم ؛ اذ لا يوجد أى نشاط موال للغرب فى أى دولة شيوعية ذلك أن الثورات التى حدثت فى المجر والتبت مثلا تم قمعها بسرعة وبلا شفقة وعلى ذلك فهى لم تمثل عقبة أمام الحكم الشيوعى •

ويمضى كيسنجر قائلا : انه مهما كانت فاعلية حرب العصابات فان فائدتها كتهديد لأغراض الردع مشكوك فيها الى حد كبير

لأنها لا تمثل مقاومة منظمة ومن ثم تخلو من فكرة الردع لأنهـــا سوف تفسر من جانب المعتدى بالافتقار الى الارادة ٠

وينتهى كيسنجر الى أن حرب العصابات تتطلب اما ظروفا خاصـــة ملائمة لكى تكون ممكنـــة ؛ مثـــال ذلك ما حدث فى يوغوسلافيا والجزائر ؛ واما أعدادا ساحقة كما حدث فى الصين أو الى مساحات واسعة كما حدث فى روسيا ، ومثل هـــذه الحرب يمكن أن تســتمر اذا لقيت تأييدا من الخـارج عسكريا وأدبيا على حد سواء مما يعطى الأمل فى النصر فى النهاية ٠

٤ ـ الحاجة الى الدفاع المحلى :

ويرى كيسنجر أنه لا بد للغرب أن يعمل على تجنب سياسة الأمر الواقع للاحتلال الشيوعى اذا كان يبغى منع الانتقـــاص بشكل تدريجى ، ولذلك فان القـدرة على الدفاع المحلى لازمة حتى تسير سياسة الردع مع استراتيجية خوض الحرب ومتطلبـــات الأمن الأمريكى والغربى جنبا الى جنب ٠

ويمضى كيسنجر الى القول بأن مقاومة سياسة الأمر الواقع هى أســـاس الردع أو المنع فاذا قام الأمر الواقع فان غرض الاستراتيجية لا يصـــبح حمل المعتدى الذى ينوى الاعتداء على الأحجام عن المهاجمة فقط بل يجب أن ترغمه هذه الســـياسة على الانسحاب ؛ ذلك أنه عندما يقرر المعتدى الهجوم فان العبء السيكولوجى يقع عليه ولا بد له من أن يتخذ خطوة ايجابيـــة مما سيرغمه على التردد خاصـــة اذا بدا أن هدفه بعيد المنال وعلى العكس فان نال المعتدى بغيته فان العبء السيكولوجى سيتغـير لصالحه حيث يكون على المدافع أن يقدر خطر القيام باتخـــاذ الخطوة الأولى ٠

ويقول كيسنجر انه عنـــد مقاومة الاحتلال يكون على المدافع أن يختار بين الاستمرار فى الدفاع عن النفس أو الاستسلام ، فاذا كان المعتدى قد حقق غرضه بالفعل ، فيمكن للمدافع تحقيق السلام عن طريق التسوية على أساس الوضع الراهن الجديد ٠

ويذهب كيسنجر بعـــد الشرح المتقـــدم الى أنه فى كل استراتيجيات الحـرب المحدودة ـ فيما عـدا استراتيجية الدفاع المحلى ـ يكون التوازن السيكولوجى فى صالح المعتدى بل انـــه يزداد كلما طال استمرار الصدام ويرجع ذلك الى أن الدفاع المحلى وحده يستطيع أن يمنع سياسة الأمر الواقع ٠

ويقول كيسنجر انه اذا لم تتمكن حمـاية المناطق المهددة من الاحتلال فان مجال التشهير الشيوعى سيزداد اتساعاً على الدوام وأن التفاوت فى القوات المناسبة للدفاع المحلى يجب أن يعـــالج التفاوت الحالى فى القوة المحلية فسوف لا يجد القادة السوفييت حافزا على المفاوضات الجدية ٠

ويدافع كيسنجر عن فكرة الدفاع المحلى فيقول ان معظم المزاعم بشأن استحالته اما أن تكون مضـــللة أو مبـالغا فيهـا ، فما زال العالم الحر يتفوق فى القوة البشرية على الكتلة الشيوعية ، كمـا يتفوق فى الامكانيـات الصناعيـة ، وليس هنـاك من سبب غير الافتقار الى الارادة يدعو أوروبا الغربية والولايات المتحدة الى ايجاد قوة محلية قادرة على ايقاف العدوان الشيوعى على أى مستوى ، ومن المؤكد أن المشكلة أكثر تعقيدا فى مناطق أخرى ٠ ففى مناطق الشرق الأوسط وجنوب شرقى آســيا يمكن للكتلة الشـيوعية أن تركز قواها البشرية والمادية ضـد الدول الأضعف والأقل صلة فى التخالف وذات المواقع الأقل ميزة عن تلك التى تقع فى شمال الأطلنطى مما يجعل هذه الدول فى وضع لا يمكنها من مؤازرة بعضها البعض ٠

٥ ـ الحرب المحدودة : نووية أم تقليدية :

ثمة حقيقتان ينبغى تفهمهما :

الأولى :

لم تعد أية حرب ـ فى العصر النـووى ـ تخـلو تماماً من شبح المواجهة النووية ؛ اللهم الا اذا تقدمت اجراءات الرقابة على

السلام تقدما كبيرا بحيث يمكن الاعتماد عليها الى مدى بعيد ٠ فالواقع أن نشوب حرب بين قوتين نوويتين بأسـلحة تقليدية اعتداء لا يمنع أيا منهما من أن تضع فى اعتبارها امكانية استخدام الأسلحة النووية ٠

الثانية :

ان الاختيار بين استخدام الأسلحة التقليدية أو النووية لم يعد متاحا للولايات المتحدة ٠

وللاستراتيجية النووية ميزات هى :

- أن تشتيت الفرق العسـكرية سيفرق بين متطلبات النصر ومتطلبات المحافظة على البلاد ٠ فلكى تسود الولايات المتحدة فى حرب نووية فمن الضرورى أن تكون لديها وحدات صغيرة سريعة الحركة ، أما الاحتفاظ بالأراضى فيحتاج الى تركيز أكبر وأضخم وبالذات على المراكز الهامة للادارة ، والمثـال على ذلك أن الجيش السـوفييتى احتـاج الى عشرين فرقة ليسحق الثورة المجرية وكان يستحيل مثل هذا التركيز لو كان السوفيت يواجهون أسلحة نووية ٠
- سوف تفقد الحرب النووية تقديرات المعتـدى ذلك أنهـا غير مألوفة ٠ فمع أنه يوجد لدى الاتحاد السوفيتى والصـين الشيوعية خبراء كثيرون فىالحرب التقليدية الا أن تقديراتهم بالنسبة للحرب النووية لابد وأن تكون نظرية ٠
- ستكون الحرب النووية وسيلة فعالة لاضـعاف رقـابة الشـيوعيين على المنـاطق التى تدور فى فلكها ٠ فالحـرب النووية هى أفضل الوسائل لاسـتغلال متـاعب السوفييت السياسية على الأقل فى أوروبا ٠
- الأسلحه النووية هى أفضل الأسلحة الموجودة لدى الولايات المتحدة بسبب تفوقها التكنولوجى ٠
- ان اتباع أى سبيل آخر سيفرض على الولايات المتحـدة

الأمريكية متطلبات مستحيلة مؤداها أن تكون لديها قوة تقليدية متزايدة تتمتع بأمن وسائل الحماية وبالقدرة على الحرب المحدودة ٠

وينتهى كيسنجر الى أنه ليس هناك من سبب فعلى يجعل الولايات المتحدة تتراجع عن حرب نووية بل انه على العكس تؤكد كل الأسباب ضرورة استخدامها لتمتع الولايات المتحدة بتكنولوجيا بالغه التقدم ٠

٦ ـ اتجاه استراتيجية الولايات المتحدة :

كان كيسنجر منذ سنوات مضت يؤيد الاستراتيجية النووية ، فقد بدأ له حينئذ أن الرادع الأكثر فاعلية لأى اعتداء شيوعى جوهرى هو التقيد من أن الولايات المتحدة سوف تستخدم الأسلحة النووية منذ البداية ٠ ومع ذلك فان الحاجة الى قوات قادرة على خوض غمار حرب نووية محدودة تظل قائمة ؛ ويذهب كيسنجر الى أن بعض التطورات قد تسببت فى تغيير وجهة النظر الخاصة بالتركيز النسبى الواجب اعطاؤه للقوات التقليدية فى مواجهة القوات النووية ٠ وهذه التطورات هى :

- الخلاف القائم داخل المؤسسات الأمريكية العسكرية وداخل الحلف وهو الخاص بطبيعة الحرب النووية المحدودة ٠
- ازدياد المخزون من الأسلحة النووية السوفيتية ؛ والأهمية المتزايدة للصواريخ طويلة المدى ٠
- تأثير مفاوضات الرقابة على السلاح ٠

ويثير أول هذه الاعتبارات الشكوك فيما اذا كان على الولايات المتحدة أن تعرف كيفية تحديد الحرب النووية ٠ ويعبر الاعتبار الثانى الأهمية الاستراتيجية للحرب النووية ٠ ويؤثر الاعتبار الثالث على الاطار الذى ينبغى أن تدار فيه أية استراتيجية والذى يقرر الثمن السياسى ٠

الا أنه يكاد يكون من المستحيل ايجاد وصف متماسك لمفهوم

« الحرب النووية المحدودة » فالسلاح الجوى يتصورها على أنها مراقبة فضاء جوى محدود ، ويعتبرها الجيش حيوية لتحطيم الأهداف التكنيكية التي يمكن أن تؤثر على العمليات الأرضية بما فيها مراكز المواصلات؛أما الأسطول فيهمه فى المرتبة الأولى التخلص من المنشآت فى الموانى .

وللتوفيق بين هذه الاتجاهات فقد سمح لكل سلاح بتدمير كل ما يعتبره ضروريا بالنسبة لمهمته ، والحرب النووية المحدودة التى تخوضها الولايات المتحدة على هذا النحو قد تصبح لا فرق بينها وبين الحرب النووية الشاملة .

وقد نشبت هذه الخلافات بين حلفاء الولايات المتحدة حيث ان القليل من حلفائها يمتلك أسلحة نووية ، فالدول التى تملكها تركز على الحروب النووية الرادعة لا على الجانب التكتيكى ؛ كما أن الرأى العام فى معظم الدول المتحالفة قد تحرك ضد الأسلحة النووية بدوافع مختلفة .

وقد عززت هذه الآراء الاتجاه نحو مفاوضات الرقابة على الأسلحة وسوف يصبح من الصعب ـ فى خضم هذه الظروف ـ اتخاذ مبدأ إستراتيجى وتكتيكى تقبله الدول المتحالفة وتعززه العقيدة فى مواجهة الضغط السوفيتى مما يؤدى الى الشك فيما اذا كانت سوف تتوافر للغرب امكانيات الحد من الحرب النووية بمعنى تقييدها ، فلو أنه اعتمد كلية على الاستراتيجية النووية فان مناعته ضد ابتزاز نووى سواء قبل أو بعد نشوب القتال سوف تتزايد .

واذن فمن المؤكد أن أى تحديد للحرب هو الى حد بعيد عمل تعسفى ؛ والواقع أن وضع الحدود على الحرب النووية هو أمر تحكمى ؛ لذا فانه يجب أن تكون القدرة التقليدية للعالم الحر قوية الى درجة كافية بحيث يصبح الدفاع النووى الملجأ الاخير لا الملجأ الوحيد ، وبمقتضى ذلك أن تزداد مرونة السياسة الامريكية

بما قد يمكنها من التفاوض بثقة فى شأن الرقابة على الأسلحة النووية ٠

وينبغى ألا تعتبر القوات التقليدية بديلا للقدرة على الحرب النووية المحدودة وانما مكملة لها ؛ ذلك أنه من قبيل الانتحار الاعتماد كلية على القوات التقليدية أمام خصم مزود بأسلحة نووية ٠

ويمضى كيسنجر قائلا : ان مشاكل بلاده لايمكن حلها بسهولة لأن تحديد الحرب مع الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية كحرب شاملة معناه مواجهة التغلب على أزمه وطنيه عن طريق شعوذة كلامية ، فليس هناك من عمل ملح يواجه العالم الحر أكثر من أن يتخلص نفسه من الحنين لفتره حصانة وأن يواجه الحقائق المطلقة لفترة ثورية ٠

ان مشكلة الولايات المتحدة تتلخص على وجه التحديد فى أن القوة الزائدة عن الحد لا تضمن القوة المناسبة لمواقف معينة بسبب عدم حصانة قواتها الرادعة وبسبب عدم قدرتها على جعل قوتها ــ التى لا يتطرق اليها الشك ــ قادرة على الصمود أمام الضغوط المحلية المختلفة ٠

ويتعرض كيسنجر فى هذا المقام لتجربة لبنان فيقول انها وان كانت قد قوبلت بالارتياح فى كل مكان على أساس أنها أظهرت قدرة الولايات المتحدة على الحرب المحدودة ، فقد بينت فى الحقيقة جدواها ؛ فلكى تتدخل الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط اضطرت الى سحب فرقتين من ألمانيا ومنعت عن العمل معظم النقل الجوى الاستراتيجى أى أنها أضعفت أكثر المناطق حساسية ــ أوروبا ــ فى اللحظة التى وصل فيها التوتر الدولى مداه ٠



الفصل الخامس

١ ـ الولايات المتحدة واوربا :

ان العلاقة المتكاملة بين الدبلوماسية والاستراتيجية لا مثيل لها لوضوحها فى أى مجال من مجالات السياسة كما هى واضحة فى علاقات الولايات المتحدة بأوربا . وسواء كانت قضية الدفاع عن أوروبا أو توحيد ألمانيا أو الرقابة على الأسلحة أو انتشار الأسلحة النووية فالحل يتوقف دون شك على قدرة الغرب على تنسيق احتياجاتها للأمن مع أهدافها الحقيقية • ان أحد أقوى الأسباب لتلاحم شمال الأطلسى هو أنه ضرورة لتحقيق فرص العمل البناء ، فقدرة الولايات المتحدة أو الحلفاء الغربيين تنوء بمواجهة الثورات الحالية فى عصرنا على انفراد ؛ فليس ثمة شعب لديه الموارد الفكرية والمادية الكافية التى تساعد فى تطوير الأمم الجديدة وفى التمشى مع سباق التكنولوجيا وفى ايجاد مجموعة جديدة من العلاقات الدولية وفى تحقيق فرصه الخاصة .

فلو أمكن تحقيق أمل الولايات المتحدة فى عالم يقوم على قيم الحرية والكرامة الانسانية ، فان التعاون الوثيق بين أمريكا

الشمالية ونصف الكرة الغربى أمر جوهرى فاذا لم تستطع هذه الدول المتفوقة صناعيا ، والتى تتمتع بأنظمة حكم صالحة ، وتتقارب أنظمتها الدستورية أن تواجه التوحد فان مستقبل الحرية سيكون مظلما .

وعلى العكس فان الشجاعة والديناميكية وتماثل معتقدات مجموعة شمال الأطلسى تعد كلها رمزا لحيوية ارتباط الشعوب الحرة أمام العالم أجمع .

وتقوم استراتيجية حلف شمال الأطلسى على ضرورة توفير كل الحوافز ليقيم استراتيجية لا ترغم الولايات المتحدة على ضرورة الاختيار بين حرب شاملة وسلبية العمل فى الدفاع عن أوربا .

ويمكن تلخيص مشكلة الأمن الأوروبى فى :

- يستطيع الاتحاد السوفيتى تهديد كل أوروبا من أراضيه .
- ليست هناك دولة أوربية قادرة بمفردها على الصمود أمام الضغط السوفيتى ولذلك لا يمكن فصل الأمن عن الوحدة أى لا بد من الوحدة لأمن أوروبا .
- ان التهديد بحرب شاملة يفقد قابليته للتصديق ولمعناه الاستراتيجى لذلك لا يمكن مباشرة أمن أوربا من أمريكا الشمالية فقط لأن المعتدى يستطيع أن يوجه تهديدات لا تبدو منذرة بالردع الشامل ، ولأنه لا يمكن التأكد من أن أمة تنتحر دفاعا عن أراض أجنبية مهما كانت قوة الوحدة المتحالفة .

وأشار كيسنجر فى هذا المقام الى أنه مهما كسب الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط فانه من الممكن تعويض ذلك وزيادة قوة أوروبا فى المناطق غير الملتزمة . ومن جهة أخرى اذا تكشفت عدم قدرة حلف شمال الأطلسى فان كل المناطق الأخرى ستكون من نصيب الاتحاد السوفيتى بسبب التقصير . وسوف يكون حلف شمال الأطلسى قادرا على مقاومة كل تشهير سوفييتى اذا كانت القوة العسكرية فى أوروبا قادرة على الصمود فى وجه سلسلة واسعة من التحديات ؛ فازدياد قوة القوات المحلية يستتبع تناقص احتمالات توجيه تهديد من هذا النوع .

٢ ـ حلف شمال الأطلسى والأسلحة النووية :

ان الاعتراف بالحاجة الى قوة عسكرية فى أوروبا يثير تساؤلات عن طبيعتها وعن علاقة الأسلحة النووية باستراتيجية حلف شمال الأطلسى وعن انتشار الأسلحة النووية الى حلفاء الولايات المتحدة .

وأن قابلية التصديق ـ التى تتضاءل ـ للتهديد بالردع الجماعى لم ينتج عنها فقط الحاجة الى زيادة قوات أوروبا التقليدية بل لقد أثارت بحدة مشكلة الرقابة على ما يسمى « بالقوة الرادعة».

وان ازدياد قدرة السوفيت على تهديد الولايات المتحدة قد زاد الشكوك التى ظهرت فى أول الأمر أثناء أزمة السويس فيما لو أنه يمكن الاعتماد على الولايات المتحدة فى الرد بحرب شاملة على كل تحد يعتبره حلفاؤها حيويا ، وفيما لو فعلت ذلك هل ستستخدم قواتها بشكل يظنونه ضروريا لحماية مصالحهم .

ان الخوف من ألا تكون الولايات المتحدة على استعداد للتعرض للدمار أو انها قد تستخدم قواتها بشكل يحتمل أن يدمر الثروة القومية لحليف من حلفائها كل السبب فى انشاء قوى رادعة مستقلة داخل حلف الأطلسى ؛ فقد أصر ديجول على أن فرنسا تحتاج الى ترسانة نووية خاصة بها اذ ان الولايات المتحدة قد تجرى تسوية منفردة مع الاتحاد السوفيتى أو قد تعقد اتفاقا سريا يقضى بألا تدمر الواحدة منهما الأخرى وأن تقتصر أعمال العنف على أجزاء أخرى من العالم ؛ وفى كلتا الحالتين فان الأسلحة النووية الفرنسية تكون أجدى وسيلة لحماية فرنسا من الوقوع فريسة لحرب نووية .

وليس من شك فى أن نوع التوازن الموجود بين القوى النووية للمعسكرين هو حاليا عامل من عوامل السلام العالمى ؛ ولكن من ذا الذى يستطيع التكهن بما يحدث غدا ، وبأن بعض التقدم المفاجىء للصواريخ سوف يوفر لمعسكر من المعسكرين ميزة كبرى لاتستطيع نواياه السلميه مقاومة اغرائها ؟

ثم من ذا الذى يستطيع أن يتكهن بأنه اذا حدث فى المستقبل

تغيير كلي في الجو السياسي ـ وهو ما حدث من قبل ـ أن تتفق القوتان المحتكرتان للقوى النووية على تقسيم العالم ؟

ويقول كيسنجر ان فرنسا قد ساعدت على ايجاد التوازن الدولي عندما زودت نفسها بالأسلحة النووية ، ولكن يبدو أنه ليس ثمة دوله أوروبية واحدة قادرة على انشاء قوة رادعة لها من القدرة ما يمكنها من البقاء بعد هجوم سوفيتي شامل ؛ فالواقع أنه ليست لدى أي منها المساحة الكافية التي تستطيع أن تنشر فيها قواتها أو الامكانيات التي تتيح حماية هذه الأسلحة حماية مجدية ضد هجوم سوفيتي .

والواقع أن جعل القوى الرادعة لحلفاء الولايات المتحدة متحركة أو في أساطيل بحرية ينطوي على استفزاز للاتحاد السوفيتي قد يحدو به الى القيام بهجوم وقائي ، ولذلك فان أية محاولة للردع المستقل من جانب أية دولة من الحلفاء هو بمثابة انتحار مؤكد ؛ والواقع أيضا أن هذه القوات تكون لها صفه الردع في حالة ما اذا تاكد الاتحاد السوفيتي أن أي صدام على اى مستوى سوف يطلق العنان لقوات الولايات المتحدة الاستراتيجية .

ويمضي كيسنجر الى القول بأنه قد يثار أن التمييز بين المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها هو وقوع في الخطأ وأنه لا يمكن أن يكون هناك صدام حقيقي اذا أدرك كل الأطراف الحاجة الى الوحدة ، الا أن هذا الرأى ـ مع أنه صحيح معنويا ـ لا يقابل بالاهتمام من دول أوروبا .

ويعتقد كيسنجر أن الحل المنطقي لمشكلة الحلف الاستراتيجية هو التخصص الذى يتيح للولايات المتحدة أن تركز على القوات النووية في حين يركز حلفاؤها على القوات التقليدية ؛ فاذا اتفق الحلف على الهدف من قوته النووية فانه يمكن أن يضع الحلفاء جزءا من قواتهم الرادعة تحت قيادته .

واختتم كيسنجر هذا الجزء ذاكرا أن هناك ثلاث ضرورات قد ترغب الولايات المتحدة في استخدام قواتها الرادعة بسببها وهى :

ـ حالة الحرب الشاملة ٠

ـ حالة الحرب المحدودة فى منطقة شمال الأطلسى ٠

ـ حالة الحرب المحدودة خارج منطقة حلف شمال الأطلسى ٠

٣ ـ مشكلة ألمانيا :

استهل كيسنجر حديثه عن مشكلة ألمانيا بأن عرض للرأى القائل بأن السلام فى أوروبا تهدده ألمانيا القوية الموحدة فعارضه على أساس أنه بنى على تجربة الماضى ؛ وأضاف أن الصورة المثالية هى أن تكون هناك ألمانيا القوية التى تستطيع الدفاع عن نفسها وأن هذا يجب أن يكون أحد الأسس الجوهرية لسياسة الغرب ٠

وتساءل كيسنجر عن مدى التعرض بواقعية لمسألة توحيد ألمانيا ثم ما لبث أن قال أن مسألة توحيد ألمانيا هى احدى القضايا التى يبدو أن الاتفاق السرى قد تجاهلها ٠

وناقش كيسنجر الرأى القائل بأن قبول الغرب لسياسة الأمر الواقع فى أوروبا الشرقية وبخاصة فى ألمانيا هو مفتاح الاستقرار فى أوروبا ، فقال انه ينبغى معرفة الحقائق التى يصعب واقعيا تغييرها ٠ فلقد قيل انه اذا حدث وقبل الحكم السوفيتى بصفة رسمية فى أوروبا الشرقية فان الاتحاد السوفيتى سيقنع ولن يكون له مزاج للتوسع ٠

ويمضى كيسنجر الى القول بأن الرأى القائل بأن الحكمة فى المواءمة مع الحقائق هى حكمه بلا شك تكاد تكون مقبولة ، فلو بلغت أقصى مدى لها فانها تنطوى على سياسة بدون هدف‌واجراءات تخلو عن الادراك ؛ فلو أن المواءمة هى التى تتحكم فى سير الأمور لما تغير شىء فى العالم على الاطلاق ٠

ويستطرد كيسنجر الى القول بأن هذا المبدأ غريب بالنسبة للولايات المتحدة وأنه وجد أصلا أثناء ثورة ولا محل لتطبيقه على عالم متصاعد ٠ فالفكرة ليست جديدة حيث كان ستالين قد عرض على الغرب تقسيم العالم الى مناطق نفوذ وفشل فى ذلك لأن الغرب

لم يكن على استعداد للمواءمة مع حقيقة احتوت التسليم بحقوق الشعوب الأخرى فى مضمونها ٠

ويؤكد كيسنجر أن تقسيم ألمانيا سيبقى قائما مهما عملت الدبلوماسية الغربية اذ أنه ليس من المحتمل أن تنجح أية خطة للتوحيد لأن المسأله ليست متعلقة بامكان تحقيق الوحدة بل متعلقة بامكان الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى وما يداخل ذلك من مشكلات عويصة ٠

ويذكر كيسنجر أن سياسة الغرب فى هذا الشأن تبدو وكأنها تنطوى على ردود فعل للمبادءات السوفيتية ليس الا ، ومع ذلك فليس لدى الاتحاد السوفيتى خطة مفصلة لتحويل كل المانيا فى المدى القصير الى الشيوعية ٠

ويسوق كيسنجر فى هذا المقام تجربة الشرق الأوسط فى الوحدة فيذكر أن هذه التجربة يمكن أن تكون مثلا لمصير المناطق التى فشلت فى تحقيق الوحدة ٠

ويتعرض فى هذه النقطة الى سياسة الاتحاد السوفيتى فيصفها بأنها كانت تلقائية وغير مخططة ذلك أن موسكو أيدت اسرائيل فى بادىء الأمر لتثير القومية العربية ثم أيدت ناصر الذى استخدم القومية العربية لطرد الغرب من المنطقة ثم استخدمت بغداد التى سخرت القومية فى خدمة الشيوعية ٠

ألمانيا محايدة :

يناقش كيسنجر تحت هذا العنوان امكانية اعادة توحيد ألمانيا عن طريق التحييد فيذكر أن كثيرين فى الغرب يدعون الى حياد المانيا لاعتقادهم أن الاتحاد السوفيتى لن يتسامح أبدا فى شأن بقاء ألمانيا بقوتها فى حلف الأطلسى ولأنها بعد حيادها تكون فى وضع يمكنها فيه تسوية أمورها مع الاتحاد السوفيتى ٠

ويمضى كيسنجر الى القول بأنه لو أحست ألمانيا بأن الحلف يمثل عقبة فى سبيل وحدتها فانه سيفقد جاذبيته بالنسبة لها ٠

٤ ـ مجتمع شمال الأطلسي :

يدعو كيسنجر الى أنه يجب أن يكون هدف السياسة الغربية هو زيادة تنمية التماسك والالتحام مع الاحساس بالهدف ـ داخل نطاق الأطلسي ـ ذلك أن العالم يعيش حاليـا فى فترة من أعظم الفترات الثورية في التاريخ ؛ فالكفاية الذاتية للأمم تتقوض لأنه ما من دولة حتى ولو كبيرة تستطيع أن تبقى فى عزلة ٠

ويذكر كيسنجر أنه ما من دولة من دول الأطلسى تستطيع أن تحل أية مشكلة تواجهها على أســـاس قومى والا جلب الالتزام بالسياسة القومية مزيدا من النكبات ، فمشكلة الأمن لا تحل على الأساس القومي وكل محاولة لتحقيقه عن طـريق الجهود الفردية ستصاب بالفشل٠ويطبق كيسنجر هذا النظر فى المجال الاقتصادى اذ يعتبر المجهود الموحـد ضروريا للصـالح العام ، وفى المجـال الدبلوماسى لأن السياسـة المنفصلة تضر بسائر الحلفـاء ذلك ان المكاسب التى يتصور تحقيقها من اتباع سياسة مستقلة ان هى الا خدعة ووهم ٠

ويستطرد كيسنجر الى القول أنه يلزم أن يدرك الحلف أنه من المستحيل ربط كل مميزات المشاركة بكل فوائد العمل المستقل اذ أنه بدون الموقف الموحد المشترك يستطيع الاتحاد السوفيتى أن يندد بالغرب ٠

ويدعو كيسنجر الى انشاء أنظمة فيدرالية تشمل مجتمع شمال الأطلسى كله ويقترح انشاء لجنة توجه الحلف وتكون لها سلطـة العمل من أجل وضع سياسة للدفاع والرقابة على أسلحة الحلف ويكون لها برنامج مشترك لتقدير المساعدات الاقتصادية للمناطق النامية ٠

كما يقترح أن يضم تشكيل هذه اللجنة أربعة أعضاء دائمين وهم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسـا والمـانيا وثلاثة دوريين ينتخبون بالتصويت داخل نطاق مجلس الحلف ٠

٥ ـ المفاوضات :

يذهب كيسنجر الى أنه مع الاكثار فى الأسلحة وزيادة أخطار الاشتباك الذى لابد أن يتمخض عن كارثة ، فقد أصبحت المطالبة « باتصالات جديدة » لانهاء التوتر ملحة للغاية • ويقال انه ليس أمام أية دولة الا أن تحاول بلوغ أهدافهـــا عن طريق المفاوضات فالحرب الباردة يجب انهاؤها لكى تتجنب البشرية أهوال الحـــرب الساخنة •

أن الحقيقة الكبرى التى لا مفر منها هى أن الغرب لا يستطيع الدفاع عن مجتمعــه بالحرب طالما أن معنى الحرب الشـــاملة هو التدمير الكامل فاذا ما استخدمت الحرب كأداة للسياسة فســتكون هناك حرب شاملة فى النهاية •

ويستشهد كيسنجر بما كان « لستر بيرسون » قد كتبه فى هذا الشأن من « أننا نعد للحرب كعمالقة نضجوا قبل الأوان ونعد للسلم كأقزام متخلفين » ، ثم يقول انه لا شك أن تجنب الحرب ينبغى أن يكون الهدف الأول لجميع الساسة المسئولين ولا يمكن أن تكون الرغبة فى الاحتفاظ بالسلام موضع جدل فكرى وأن القضـــية المعقولة هى الكيفية المثلى لتحقيق هذا الهدف .

ولقد أرجع كيسنجر أسباب جعل السبيل الدبلوماسى صعبا واستمرار التوتر الى :

ـ القوة التدميرية للأسلحة الحديثة •

ـ استقطاب القوى فى الفترة المعاصرة •

ـ طبيعة الاشتباك •

ـ الاتجاهات القومية الخاصة بالغرب وخاصـــة بالولايات المتحدة •

٦ ـ مشكلة لقاءات القمة :

كتب كيسنجر تحت هذا العنوان أنه عندما انهارت لقاءات القمة فى باريس حدث نوع من الانتكاس فى الغرب ، فمن كان يدافع عن لقاء القمة على أساس أنه الحل السحرى للتوتر أصبح يعتبره كالجدية الهازلة للدبلوماسية • ويقول كيسنجر ان نية الغرب فى السلام لم تتبلور فى مقترحات أو برامج ملموسة ، وانه الى ذلك فمن المحتمل أن يكون القادة السوفيت قد أيقنوا ـ قبل لقاء جنيف ـ امكان تخفيف التوتر السائد فى العلاقات دون ايجاد حل لأية مشكلة ، فان صح هذا النظر فان لقاء جنيف يكون قد حمل فى طياته زوال الحافز على ايجاد روح التفاهم بين الغرب والشرق والتى كان من المفروض أن يثمر عنها ، ذلك أن هذا المؤتمر أشعر السوفيت بالهلع الذى أصاب الغرب من الحرب ويحتمل أيضا أن يكونوا قد قرروا تحسين موقفهم بالمساعدة فى الظهور على أنهم أكثر رغبة من الغرب فى الافصاح عن نواياهم •

ويختتم كيسنجر حديثه عن لقاء القمة فى جنيف قائلا ان خروشوف تعهد فى طريق عودته بسيادة ألمانيا الشرقية فوضع بذلك أساس أزمة برلين لثلاث سنوات مقبلة ، وأن العالم عرف بعد شهر من لقاء جنيف بنبأ صفقة الأسلحة السوفيتية لمصر ، وهو العمل الذى كان من نتيجته عامان من التصاعد الذى دفع بالعالم فى أكثر من مناسبة الى حافة الهاوية •

ولما كان لقاء القمة المذكور لم يحرز أى تقدم فى تسوية أية مشكلة من تلك التى أدت الى انقسام العالم ، فلم يكن من قبيل المصادفة بعد أقل من عام أن تدل أزمات السويس والمجر على تجدد مؤشر الحرب الباردة •

٧ ـ مشكلات الرقابة على الأسلحة :

يرى كيسنجر أن الموضوع الواضح الذى يمكن للعالمين الحر والشيوعى أن يجريا مفاوضات جادة بشأنه هو موضوع الرقابة على الأسلحة •

ويؤسس رأيه على أن تقدم التكنولوجيا صاحبه نوع من عدم الاستقرار اذ تعيش الدول فى كابوس يصـــور لها امكان تعرض بقائها للخطر عن طريق الاقتحام التكنولوجى من قبل خصومها ٠

ويمضى كيسنجر قائلا انه عندما تواجه قوتان رادعتان بعضهما فان مجرد ذلك يسهم فى عدم الاستقرار حتى ولو كانت نواياها سليمة ، ذلك أن كل طرف يسعى لأن يزيد من أمنه باعداد قواته الرادعة ٠ فاذا كانت هذه القوات قادرة على الردع فهى من باب أولى قادرة على الضرب المفاجىء ٠

ويقول كيسنجر انه باستخدام الصواريخ ذات الوقود الجاف منــذ ١٩٦٠ فان المناعة ضد الهجوم قد قلت ولابد أن تكون قد قلت الحاجة الى درجة الاستعداد القصوى تبعا لذلك ، فالمناعة شرط نسبى يعتمد على الاعداد والدقة والقدرات الدفاعية وسوف تكون المناعة مزعزعة بتقدم التكنولوجيا المطرد ٠

ويخلص كيســـنجر الى أنه لا بد أن يكرس الطرفان كل جهودهما لمنع سباق التسلح وأن أى تفكير فى الرقابة على الســلاح مرده مشكلة الهجوم المفاجىء وينبغى أن تكون الرقابة على الأسلحة وسيلة لزيادة الاستقرار لا مقدمة للاستسلام ٠

ويعرض كيسنجر ثلاثة أنماط لمشروعات الرقابة قد تكون فيها حلول لمشكلة الهجوم المفاجىء وهى :

ــ اجراءات لتقليل الحافز على القيام بهجوم متعمد ٠

ــ اجراءات الغرض منها التقليل من حافز القيـــام بهجوم وقائى ٠

ــ اجراءات لتقليل احتمال القيام بهجوم مفاجىء مبنى على معلومات مضللة وبعبارة أخرى مشكلة الحرب العرضية ٠ ويمكن منع الهجوم المفاجىء المتعمد باجراءين :

* عن طريق تخفيض القدرة المادية على كسب الحرب بهجوم مفاجىء ٠

* عن طريق تقليل امكانية تحقيق المفاجأة ، وهذا غالبا ما يتم عن طريق نظم التفتيش ٠

الفصل السادس

التطور السياسى والشيوعية

يستهل كيسنجر هذا الفصل بنظرة مؤداها أن فكرة التطور الحتمى للبناء السياسى الذى يتميز بالاستنارة يتجلى فى ثورتين كبيرتين حدثتا فى عصرنا وهما الشيوعية وظهور دول حديثة فى مناطق الاستعمار السابق ·

أما فيما يتعلق بالشيوعية فثمة نظرية مؤداها أن الاتحاد السوفييتى لا يزال فى منتصف الطريق نحو تغييرات عميقة ومحتومة ذلك أنه بازدياد تحسن مستوى المعيشة وارتقاء الوسائل المناسبة للتطور الاقتصادى سوف يزداد ضغط الشعب من أجل الحريات التى ألفها الغرب منذ زمن بعيد · وتبعا لهذه النظرية فانه ينبغى أن يكون الهدف الاساسى للسياسة الغربية هو تدعيم هذا التطور المفيد ، وأنه بقدر ما يشجع الغرب الاتحاد السوفيتى على التركيز على التنمية الاقتصادية فانه بذلك يقوى العناصر المناهضة للحكم الدكتاتورى ولسياسة العدوان الخارجى ·

ويمضى كيسنجر الى القول بأن ثمة مقترحات مشابهة فيما

يختص بالأمم الحديثة حيث ان متطلبات نموها الاقتصادى تسبق حتما متطلبات نموها السياسى ٠

وينتقد كيسنجر هذه النظرية ويذهب الى أن الغرب يخطىء كثيرا ان سعى الى تدعيم قيمه أو نماذجه السياسية فى هذه الأمم الحديثة لأنها تفسر على أنها تدخل جديد أكثر دهاء ٠

ويرى كيسنجر أن دور الغرب ينبغى أن يكون فى اثبات قدرته على رفع مستوى المعيشة بكفاءة أكثر من كفاءة الشيوعية دون اللجوء الى أساليبهم ، كما ينبغى على الغرب فى اتصالاته بالدول الحديثة والشيوعية أن يتوقع نتائج سياسية غير منبثقة من تأثير أفكار الغرب وانما من التأثير غير المباشر للتغيير الاقتصادى ٠

١ ــ التطور والدول الحديثة :

لعل مشكلة التطور السياسى فى الدول الحديثة هى أكثر المشكلات تعقيدا ، كما أن صلة الولايات المتحدة بها على جانب كبير من الدقة ، فمن جهة تصاحب بداية العملية الثورية ــ أثناء السنوات العشر الاولى من الاستقلال ــ امكانية كبيرة للخلق والابتكار ، وفى الوقت نفسه فان هذه الفترة كثيرا ما تكون فيها ضغوط المشكلات المباشرة كبيرة جدا ٠

ويذهب كيسنجر الى أن الأمم الحديثة تتردد فى قبول النصح بل وقد تفسره على أنه محاولة تستر شكلا جديدا من أشكال الاستعمار فى حين يكون الغرب هادفا الى المساعدة على التطور السياسى للدول الحديثة .

ويرى كيسنجر أن تصدير الديمقراطية أصبح أسلوبا قديما لأنه يؤخذ على انه تدخل مباشر فى الشئون الداخلية للدول الأخرى .

ويقول كيسنجر انه ازاء هذا فان الغرب ركز على التنمية الاقتصادية على اعتقاد منه بأن رفع مستوى المعيشة فى هذه الدول سيقضى على أهم سبب يغريها فى الشيوعية وان نمو الاقتصاد الاستهلاكى عادة ينتج استقرارا والدليل على ذلك تجربة مشروع مارشال فى أوروبا .

ويتحفظ كيسنجر على الرأى السابق فيقول ان مشكلات الدول الحديثة أكثر تعقيدا من مشكلات أوروبا ، فالمجتمع الأوروبى تطور على مر القرون وأصبح يضم مجتمعات متطورة فى كافة المجالات ، وهو مالا ينطبق على أية دولة من الدول حديثة الظهور .

ويقول كيسنجر ان اقتصاديات حرية التجارة لا تناسب هذه الدول اطلاقا من الناحية السياسية ، كما أن هذه الدول تتطلع من الناحية العملية الى الدور الرئيسي للدولة فى التصنيع . والواقع أن أحد العقبات التى واجهت الأسلوب الديمقراطى الغربى هو تشبيهه لدى كثير من هذه الدول الحديثة بالمذهب الاستعمارى والفردية التى تخدم ذاتها على نطاق واسع .

ويذهب كيسنجر الى أن الديمقراطية لا تتحقق الا بالحد من سلطة الحكومة وقد كان ذلك من الناحية التاريخية نتيجة أربعة عوامل :

- العجز الفنى .
- العرف .
- الدساتير الشرعية .
- الاعتقاد بأن السياسة غير ذات أهمية .

واستطرد الى القول أن الدول الحديثة تجاهد من اجل الحصول على حريتها ، وقد يكون التبرم بالحكم الاستعمارى نقطة تبلور الوحدة على أنه ان عاجلا أو آجلا يجب أن تحل الأهداف الايجابية محل التبرم السابق كقوة دافعة ، وهذا العمل التوحيدي يجب أن يتم بواسطة الدولة فى معظم هذه البلاد . ويمضي كيسنجر الى القول بأن العامل الأول فى تلاحم الدول الحديثة التى ليست فى العادة نتاج تاريخ أو ثقافة أو لغة مشتركة ، هو التجربة المشتركة ، تجربة الحكم الاستعمارى .

ولما كانت الحدود وخاصة فى افريقيا تعكس الملاءمة الادارية للاستعمار السابق فان معظم الدول الحديثة لا تطالب بالاستقلال

فحسب وانما تطالب أيضا بذاتيتها اذ أنها تفتقر الى احساس اجتماعى .

ويمضى كيسنجر من هذه النقطة فيقول انه عندما يكون التماسك الاجتماعى ضئيلا يصبح الكفاح من أجل الرقابة على السلطة مريرا جدا ومن هنا فانه عندما تكون الحكومة هى المعبر الأساسى عن الذاتية القومية تعتبر المعارضة لها خيانة عظمى ، ومن هنا أيضا فان الكثيرين من قادة الأمم الحديثة يصرون على عدم ضرورة الأحزاب السياسية .

٢ ـ عن التطور السياسى « الغرب ـ الشيوعية ـ الأمم الحديثة » :

قد تكون المساعدة الاقتصادية أبسط عمل فى الدول الحديثة ، أما أعقد عمل فهو المدى الذى يمكن للغرب به مساندة تطور الأنظمة الديمقراطية ، على أن الغرب يستطيع الى حد ما أن يؤثر على الأحداث بتقديم أفضليات فى المساعدة للدول التى تواجه معايير معينة للأنظمة الديمقراطية .

وقد يثار ضد هذا الأسلوب أنه يخل بمبدأ المساعدة دون ارتباطات على أنه ينبغى على الدول الحديثة أن تحكم على الولايات المتحدة من واقع نوع أغراضها أى المساعدات لا من واقع عدم وجودها ، فهذه الدول لا تستطيع أن تطلب من الولايات المتحدة الا يكون لديها أهداف ، وعلى الولايات المتحدة أن تظهر التحفظ فى القرارات التى تستمدها من الأفضليات ذلك أنه يجب على الولايات المتحدة أن تكون جادة فيما يتعلق بالبناء السياسى الذى تكون هذه التنمية مستحيلة بدونه والذى سيشكل مستقبل البلد الذى يعنينا .

ويعزز كيسنجر رأيه بأنه لو حدث وأوضحت الولايات المتحدة مسئوليتها فى هذا الشأن فانها تكون قد وضعت هدفا يتضمن المبادىء المثالية الأمريكية ، فلم يحدث أبدا أن انتشرت الأفكار بطريقة ذاتية أو بسبب ما فيها من أقنعة .

ويقول كيسنجر ان هناك ثلاثة أسباب لصعوبة فهم الثورة فى عصرنا .

السبب الأول :

المشكلة الســـيكولوجية لتفهم طبيعة القـادة الثورية مع ما يصاحبها من ميل الى التفكير بأن الاعتبارات الاقتصادية هى التى تحرك الانسان الى حد بعيد . فبينما تصورت الولايات المتحدة أن يكون مسلك العمل المعقول بالنســـبة لكاسترو أو عبد الناصر هو التركيز على التنمية الاقتصادية فى بلاده فان كاسترو قد وجد أن التركيز على التنمية يشغله عن الاجراءات الادارية المزعجة . فان التطلع الى السلطة لا الى الثروة كان هدفه .

السبب الثانى :

وهو مترتب على الأول اذ تعتبر الولايات المتحدة أن الحقيقة المبنية على التجربة حجة قاطعة وبالتالى يصعب عليها تتبع منطق الكثيرين من زعماء الأمم الحديثة الذين يلجئون الى تركيبات كلامية رصينة على أساس مزاعم غير حقيقية أو على أساس الأســـلوب الشيوعى فى تكرار الشعارات . والواقع أنه من السهل أن يقال ان كاسترو أو ناصر أو لومومبا يتحدثون كذبا ولكن ربما كانت لديهم مستويات مختلفة من الصـــدق والحقيقة أكثر مما لدى الولايات المتحدة .

السبب الثالث :

قصور الولايات المتحدة فى المواءمة مع الثورة المعاصرة . فمن أكثر المصاعب الخاصة بالتفاهم أو التى تعترض التفاهم بين الولايات المتحدة والدول الحديثة هو الصدام بين اتجاهات التفكير المتباعدة عن بعضها .

ويقول كيسنجر بأن القادة الثوريين فى وقتنا المعاصر يملئون أساسا فراغا روحيا وحتى الشـــيوعية ، فانها قد أحدثت من التغييرات عن طريق الخاصية اللاهوتية للماركســـية ما يتعدى ما حققته عن طريق الجانب المادى الذى تفاخر به . ان مشـــاكل التنمية الاقتصادية والسياسية صعبة فى حد ذاتها وهى بالنسبة

للأمم الحديثة معقدة نظرا الى أن هـذه الدول تجد نفسها منساقة فى الشئون الدولية الى درجة لم تألفها من قبل ، ذلك أنه بينما تبنى الدولة الحديثة ذاتها تجد فى الوقت نفسـه من يتقرب اليها ومن يلقى عليها بمسئوليات دولية وتكون النتيجة تحول طاقات الأمم الحديثة وتعقد العلاقات الدولية .

ويرى كيسنجر أن الأسلوب الذى اتبعته الولايات المتحـدة الأمريكية نحو الأمم الحديثة لم يساعد فى حل الأمور وأن الولايات المتحدة كشأنها فى مجالات السياسة المختلفة ظلت تتحول من غاية الى أخرى ، فقد تصرفت فى وقت ما كما لو كانت الأمم الجديدة هى أهم حدث سياسى ، وسعت الى جعلها حلفاء عسكريين فى الحـرب الباردة ، ولكن فى غضون سنوات قليلة انقلبت هذه السـياسة ، فراحت الولايات المتحدة تمجد الحياد بعد أن كانت تاومه ، وبعد أن كانت تسعى الى عقد اتفاقيات الأمن مع هذه الدول عدلت عن ذلك بطريقة شككت حلفاءها فى حلف الأطلسى فى حكمة الارتباط الوثيق بها ، كذلك حل محل التبسيط الزائد فى عدم رؤية دور سياسى للأمم الحديثة خارج نطاق الحرب الباردة التبسيط الزائد المبنى على الافتراض بأن الصراع الحقيقى هو من أجل انحياز غير الملتزمين .

ويقول كيسنجر انه اذا صح عدم الضغط على الأمم الحديثة للانضمام الى الأحلاف فانه لا ينبغى أن تكون تلك السـياسة متضمنة لما هو مثبط لعزائم أولئك الذين اختاروا غير ذلك .

ويمضى كيسنجر الى القول بأن الدول غير الملتزمة ليست فى موضع يسمح لها بتكوين رأى مسئول أو وضع برنامج جدى ، ولذلك فالنتيجة الطبيعية أن تصدر تصريحات مبهمة وبالتالى تهبط الدبلوماسية الى مستوى المهاترات وتصبح المطالبة بالسـلام هى لمجرد الدعاية مما قد يؤدى فى النهاية الى تقويض الأمم المتحدة بدلا من تقويتها .

ويزيد كيسنجر على ما تقدم أن المفاوضين السوفييت قد يفقدون الحافز على تقديم مقترحات مسئولة طالما عظمت فـرص تحقيق انتصارات عن طريق الدعاية الرخيصة ، وعندما يجد أنه

من الممكن أن يعطي الدول الحديثة آراء فى غير موضـــوعها فى الموضوعات المختلفة .

ومن جهة أخرى فلسوف يشعر الغرب بخيبة أمل عنــدما يجد نفسه عاجزا فى اطار ما تقدم عن معاونة الأمم الحديثة .

والواقع أنه عندما يصبح الحياد غاية فى ذاته فانه من الممكن أن يقود الدول غير الملتزمة عن غير قصــد الى اضافة ضغوطها الى ضغوط الكتلة الشيوعية ، والميل الى اتخاذ موقف منفصل من قبل هذه الدول عن الكتلتين الكبيرتين يمكن أن تستخدمها الشيوعية الدولية الماهرة لرد الغرب خطوة خطوة .

ويتعرض كيســـنجر لدول عدم الانحياز فيقول انه عنـدما تشكل دول مثل الهند واندونيسيا وغانا والجمهورية العربية كتلة فهى تفعل ذلك رغبة فى الابتعاد عن الخصـــومات بين الدول الكبرى من ناحية ولتضخيم تأثيرها الخــاص من ناحية أخــرى ، ولا ينبغى الاعتقاد بأنه من الممكن التأثير على هذه الدول عن طريق فرض المناقشة والاقتراح لأن المتطلبـات الداخلية لكتلة الحيـــاد والضغوط الشيوعية عليها سوف تحول دون ذلك .

وبينما يجب على الولايات المتحدة أن تتذرع بالصبر أمام هذه الاتجاهات فانه يجب عليها أن تفهم أن معظم هذه الأمم ستتخذ لنفسها موقفا وسطا بين المتشاحنين بصدد أى قضية وبصرف النظر عما تستحقه المنازعات . ويمضى كيسنجر قائلا بأن الكلمات التى ألقاها زعماء مثل ناصر وسوكارنو ونكروما وحتى نهرو فى الجمعية العامة عام ١٩٦٠ توضح حقيقة مؤداها أن اختلاف هذه الدول مع الولايات المتحدة لا تعرضها الا لأخطار طفيفة فى حين أنها لو اتخذت مواقف معاكسة للاتحاد الســـوفيتى فان رد الفعل الشيوعى معها سيكون عنيفا للغاية . ويلاحظ كيسنجر فى هذا المقام أن الهجمات التى شنت على الغرب كانت حادة ومباشرة ــ اذ تضمنت كلمات هؤلاء الزعماء تعنيفا للامبريالية الغربية فى حين أنها لم تتضمن أية اشارة الى التهديد السوفيتى لبرلين .

ويقول كيسنجر انه لما كان من غير المحتمل أن تؤيد الدول الحديثة موقف أي من الجانبين تأييدا كاملا فقد يكون فى البدء من مقترحات نهائية أسلوب بارع للمفاوضة .

ويلاحظ كيسنجر أن متطلبات الاحتفاظ بحياد شكلى قد يدفع كثيرا من الزعماء الذين عارضوا الاتحاد السوفيتى فى قضية من القضايا الى تأييده فى قضية أخرى .

ويستخلص كيسنجر مما تقدم ان الخوف من رد الفعل السوفيتى العنيف مضافا اليها رغبة هذه الدول في البقاء على الحياد قد تنقل الى الأمم المتحدة القواعد الدبلوماسية السوفيتية المعروفة التى تبعا لها تكون تغييرات الوضع الراهن ، وعلى العكس من ذلك فاذا سعت الولايات المتحدة الى تحقيق رغبات الأمم الحديثة المزعومة فقد تدفعها الى الابتعاد عنها كى تظهر استقلالها. فمن سخرية الأقدار في الواقع أنه اذا سعت الولايات المتحدة الى الاقتراب من هذه الدول وتوثيق الصلة بها فانها بذلك تكون قد دفعتها فى اتجاه الشيوعية .

وتحدث كيسنجر بعد ذلك عن الحرب الباردة فى افريقيا فقال ان هدف الولايات المتحدة من ابعاد الحرب الباردة عن القارة السوداء كان أمرا لا غضاضة فيه ولكن الاجراءات التى اتخذت أثارت الريب الى حد كبير ، ذلك أنه كان على الولايات المتحدة بدلا من أن تلقى المسئولية كلها على همرشولد أن تتقدم بميثاق واضح عن معنى الاستقلال وعن التنمية والحياد فيما يختص بالكونجو ، وكان يمكن مناقشة هذا الميثاق مع الدول المحايدة والاتحاد السوفيتى .

ويقول كيسنجر ان الأسلوب الذى اتبعته الولايات المتحدة بتقديم قرارات مبهمة مع ترك تفسيرها للسكرتير العام حقق مكاسب تكتيكية مؤقتة ولكنه فى ذات الوقت كان أسلوبا ينم عن تجنب المسئولية .

ويرد كيسنجر على ما قد يثور من أن الاتحاد السوفيتى لم

يكن راغبا أو مهتما بالاستقرار فى الكونجو ، ولهذا فقد كان من المحتمل أن يرفض الميثاق الأمريكى فيقول انه فضلا عن الفائدة من ادراك ذلك بوضوح ، فان المسلك الذى اتخذ أجبر همرشولد على محاولة طريقة عمل غير مستساغة من الدول الشيوعية .

ويستخلص كيسنجر أن الولايات المتحدة سلكت مسلكا غريبا غامضا مجردا فى موقف كان يعتمد الى حد كبير على وضوحها ، فلقد نادت بالاستقرار فى ظروف اختفت فيها كل معايير الحكم عليها ولم تقدم ما يمكن ان يحل محلها مما ترتب عليه اساسا زيادة حدة الصراع من أجل افريقيا واثارة قضايا تمس تكوين وعمل الأمم المتحدة وهى قضايا كان من الأفضل عدم اثارتها .

ويختتم كيسنجر بأن دور الولايات المتحدة فيما يتعلق بالدول الحديثة عامة معقد جدا وأنه ينبغى عليها :

ـ أن تظهر عطفها وتأييدها لجهود تلك الدول من أجل تحقيق أمانيها الاقتصادية بشكل يفوق المساهمة الأمريكية الحالية .

ـ وأن تحترم رغبة هذه الدول فى أن تقف بعيدا عن المشكلات العالمية .

ـ وأن تتعاون مع هذه الدول وتشعرها بالمشاركة الوجدانية فى القضايا التى تهمها .

ويتحفظ كيسنجر قائلا انه لا يجب أن تنطوى المعونة الاقتصادية أو تقدير الولايات المتحدة لحياد هذه الدول على الأمل فى الحصول على تأييد سياسى قصير الأمد ، كما ينبغى ألا يكون الدافع المستتر وراء اكتساب هذه الأمم سببا فى أن تؤيد الولايات المتحدة مبدأ عدم الالتزام .

ويرى كيسنجر ضرورة التعاون مع الدول الحديثة حتى ولو كانت تعارض السياسة الأمريكية ، كما يرى انه لا ينبغى توجيه السياسة الأمريكية فى محاولة للتزلف لهذه الدول .

ويؤكد كيسنجر أن الدول غير الملتزمة لا تستطيع أن تستفيد من الجهتين فهى لا تستطيع مطالبة الولايات المتحدة باحترام حيادها اذا هى لم تحترم التزاماتها كما أنها لا تستطيع أن تبقى غير ملتزمة وتسعى فى ذات الوقت الى القيام بدور الحكم فى كل الخلافات .

ويذهب كيسنجر الى أن الولايات المتحدة تواجه أمرين متناقضين ينطوى كل منهما على الخطر :

ـ انه فى استطاعة الولايات المتحدة أن تندد بالأمم الحديثة عن طريق جرها الى مجال العلاقات السياسية للحرب الباردة .

ـ هو أن تتصرف الولايات المتحدة كما لو كانت سياستها الخاطئة هى وحدها التى منعت هذه الدول من الانحياز .

ويقول كيسنجر ان الأمر الثانى قد يكون أكثر غدرا ، ذلك أن على الولايات المتحدة أن تواجه هذه الحقيقة المتلخصة فى أن البرامج الانشائية والدفاعية للمناطق الرئيسية فى العالم تعتمد عليها الى أكثر حد ومن ثم فان كثيرا من الأعمال سوف لا يتم تنفيذها اذا لم تنجزها الولايات المتحدة .

وينبه كيسنجر فى هذا المقام الى وجوب عدم الخلط بين المودة والتفاهم والمساعدة للدول الحديثة وبين توجيه السياسة كلها بحيث تتمشى معها ، ذلك أن مبدأ عدم الالتزام سوف يقضى على الحرية فى كل مكان . كما ينبه الى أن الولايات المتحدة باعتبارها أقوى الدول يقع عليها التزام رئيسى هو توجيه مجرى الأحداث لا الاعتماد على هذه الأحداث ببساطة .

ويوضح كيسنجر ما أسلفه فيقول ان الاعتدال والكرم وضبط النفس هى من الصفات المرغوبة فى علاقات الولايات المتحدة بالدول الحديثة ولكن اذا بدأ على الدوام اهتمام الولايات المتحدة بالجانب الدفاعى وأنها تسعى حثيثا ولدرجة الهوس لدرء الكارثة فانها سوف تجد صعوبة فى اقناع الآخرين فى أن تلك الصفات هى دوافع ما تتخذه من اجراءات اذ طالما كانت هذه الاجراءات تبدو كأنها وليدة المخاوف فان السياسة الأمريكية ستتراءى وكأنها نتيجة للذعر أكثر مما هى نتيجة للتفكير الهادىء المتزن .

الكتاب الثالث

المشاركة المتعبة

THE TROUBLED PARTENERSHIP

الفصل الأول

طبيعة المشكلة

تعتبر علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول حلف الأطلنطى اهم ما يميز السياسة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية ، فقد شهدت العلاقات أكثر من تطور ، منذ قدمت الولايات المتحدة معوناتها لكل من تركيا واليونان ، ثم لما خرجت على العالم بمشروع مارشال لمساعدة أوروبا على النهوض من أزماتها التى سببتها لها الحرب .

ولقد فكرت الولايات المتحدة عندما رات المد الشيوعى يصل الى قلب أوروبا فى اقامة تحالف أطلنطى يؤمن أوروبا من التهديد ويزيد معدل رخائها .

وقد صحب حلف الأطلنطى واعقبه عديد من المنظمات التى تستهدف تنسيق العلاقات الأوروبية مثل « اتحاد الفحم والصلب » و « منظمة اليوارتوم » و « السوق الأوروبية المشتركة » .

ولقد عمل معظم الزعماء الأمريكيين لانشاء ارتباط أو « وفاق أطلنطى » وهو ما عبر عنه أيضا الرئيس كيندى « المشاركة بين أوروبا المتحدة والولايات المتحدة » .

ومنذ قيام هذه « الأفكار » والشكوك تساور جبهتى أوروبا والولايات المتحدة فى موضوعات مختلفة على رأسها مسائل الدفاع والتجارة مع العالم الشيوعى ، هذه الشكوك التى تبلورت الى المخاوف من السيطرة ، هذه العقدة التى تسود أى مجتمع دولى تشارك فيه أكثر من دولة واحدة تتفاوت فى القوة .

وليس من المنطق أن يلقى اللوم على الرئيس الفرنسى ديجول وحده بتهمة العمل على انهيار الحلف أو المشاركة على ضفتى الأطلنطى ، اذ للأمر أكثر من جانب ، وأكثر من عقدة ، فان حلف الأطلنطى يعترضه لونان من المشكلات ، المشكلات الهيكلية للدول الأعضاء ذاتها ، ثم التصرفات السياسية ذاتها .

الظروف الهيكلية :

لم يعد مقبولا دون مناقشة الرضوخ بسهولة لزعامة أمريكا لأوروبا ، فان كل دول أوروبا ــ باستثناء بريطانيا ــ تعرضت للاحتلال الأجنبى وذاقت طعم الهزيمة . ولجأت الى الولايات المتحدة تستمد منها العون ، ولكن تصرفات الساسة الأمريكيين ازاء الأوضاع الأوروبية اتسمت بالتسرع وضيق الصبر والاصرار على أن تكون للولايات المتحدة فى كل مادار من حوار بين أوروبا وأمريكا أن تكون لها الزعامة ، ويرى كيسنجر أنه رغم ما أحاط بمسلك الولايات المتحدة من شوائب الا أن لها بعض الحق فيما ارتأته ، وأنه من الناحية المقابلة ساد نظرة زعماء أوروبا العديد من الشكوك ازاء الولايات المتحدة ، هذه الشكوك التى لا يجوز أن يتحمل وزرها سياسى بعينه فى الولايات المتحدة أو فى أوروبا .

تغيير طبيعة التحالف :

ظهرت فى الأعوام العشرة الأخيرة ضرورات عسكرية هامة تتطلب توحيد القيادات العسكرية الا أن ثمة عقبة خطيرة اعترضت

هذا التوحيد هي تمسك كل دولة بسيادتها ، مما جعل حلف الناتو (الاطلنطي) غير قادر بوضعه غير المتماسك على مواجهة أي تهديد، الأمر الذي قد يدعو يوما الى تحويله وتطويره أو على أسوأ الفروض الاعلان الصريح بأنه قد صار مؤسسة أمريكية صرفة ، وذلك لتركيز وتحديد المسئولية العسكرية ٠

وفي دوامة المناقشات ظهرت عدة نظريات أهمها النظرية التي تقرر أن التحالفات قد فقدت قيمتها وأصبحت شيئا عفا عليه الزمن، وعلى كل دولة أن تمتلك ترسانة أسلحتها الخاصة بها لولا أن الولايات المتحدة ، وكيسنجر يتفق مع ساستها في ذلك ، يرون أن هذه النظرية تؤدي الى الفوضى الدولية والى تعدد القوى النووية ، وتزيد من فرص الاستسلام أو عدم الانحياز ٠

ومحور علاقة الولايات المتحدة بأوروبا سؤالان هامان :

تقول الولايات المتحدة لحلفائها الأوروبيين : اذا كنتم تثقون بنا فلماذا تحتفظون بسلاح نووي لديكم ؟

ويقول الأوروبيون لحليفتهم الولايات المتحدة : اذا كنتم تثقون فينا فماذا يضيركم احتفاظنا بسلاح نووي خاص بنا ؟

يضاف الى ذلك تغير وضع الدول الأوروبية عن ذي قبل ، والتي شفيت من ويلات الحرب ، مما أدى الى تعدد المراكز في حلف الاطلنطي وهو ما لا تسمح به الولايات المتحدة ٠

طبيعة النقاش حول الاستراتيجية :

ولقد زادت حدة طبيعة النقاش حول الاستراتيجية بزيادة المدى التدميري للأسلحة وبتزايد التقدم التكنولوجي ، وأصبحت الحرب — من الناحية الواقعية — بين الدول الكبرى أمرا لا يخطر ببال أحد ، وأفسح المجال للدبلوماسية لتعالج الأمور بين الدول الكبرى ، فأصبح رجال الحرب يتحاشون الحرب ، في حين انغمس الدبلوماسيون في مباحثات شكلية ٠

ثم بعد ذلك فقد أثرت على طبيعة النقاش ظاهرة التصادم بين دول التحالف ومصالحها فالولايات المتحدة يعنيها في المرتبة

الأولى الهجوم المحتمل من الشرق فى حين أن الأوروبيين ينظرون دائما للامور نظرة تاريخيه يهمهم فيها وضعهم التاريخى وماضيهم السياسى .

وعلى ذلك فعلى الولايات المتحدة الموازنة بين الجانب التكنولوجى والجانب السياسى وذلك فى سياستها الاطلنطية ، ويلتمس كيسنجر الحجة للولايات المتحدة فى اصرارها على القيادة المركزية والعمليات العسكرية ، وذلك مع التحفظ - من الناحية النفسية - باشتراك المركزية الاستراتيجية بالمشاركة الفعلية فى اتخاذ القرارات السياسية بدرجة اقوى مما هو قائم الآن .

الفارق بين مفهوم الظواهر التاريخية والقوة الفعلية :

ولقد ظهر فى مجرى علاقات دول الاطلنطى (العلاقات الاطلنطية) ، ظهرت بعض الروابط نتيجة عوامل خارجية لم يكن من اليسير السيطرة عليها ، من أهمها ما يعكس فى أوروبا الثقة الزائدة والاعتداد بالنفس ، هذه العوامل التى سعت الولايات المتحدة أول الأمر الى تشجيعها وتنميتها .

ولقد تعرضت العلاقات الأمريكية الأوروبية فى نطاق العلاقات الاطلنطية الى سلسلة من سوء التفاهم ، أساسها الخلاف فى الظواهر التاريخية ، وهذا الأساس واحد ، رغم ما قد يبدو من أن موضوعات الخلاف فى وجهة النظر كانت فى ظاهرها مختلفة منفصلة لا رابطة بينها .

ولقد كان الحلفاء ، شركاء حلف الاطلنطى ، يعتقدون فى بداية الأمر ، أنه لابد من وجود قواعد متفق عليها لضمان النظام والأمن من أجل قوة شاملة ، ولكن الشعب الأوروبى يعيش فى قارة أساسها الأنقاض ورواسب حرب عالمية مريرة ، لذلك واجهت الأمور غموضا وتخبطا كثيرا ، فمن المعروف أن كل دولة أوروبية - باستثناء بريطانيا - واجهت مشكلة وطنية أساسية ، واهتزت فيها كثير من القيم ، الأمر الذى لم تتعرض له الولايات المتحدة الأمريكية شريكة حلف الاطلنطى .

ولقد أثر ذلك ـ من وجهة نظر كيسنجر ـ فى حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيين الذين كانوا يفكرون فى أنفسهم ، ليس بوصفهم جزءا فى نظام أمن ، بل بوصفهم يمثلون تعبيرا عن تجربة تاريخية، ولقد كان هذا الخلاف فى وجهات النظر أمرا كفيلا بتحطيم الأسس النفسية لأى جهد مشترك لو لم يكفل شعور الحلفاء الأوروبيين بالشخصية .

ويبدو هذا الخلاف فى العلاقات الاطلنطية خلافا سطحيا شكليا ، لم يتفهمه الأمريكيون نظرا لقلة صبرهم ازاء ما يتصورونه عن العلاقات المريضة الأوروبية ، ولكن الأوروبيين كانوا فى كثير من الأحيان يتألمون لعدم مراعاة ما لديهم من حساسيات ولحاجتهم الى عطف الولايات المتحدة الأمريكية لذلك لم يكن من المناسب مثلا أن تزخر الصحافة الأمريكية بمقالات السخرية عام ١٩٦٣ وبالتعليقات الهزلية عما كان يجرى من مناورات فرنسية على أساس أن ثمة عدوانا سيتم على فرنسا قادم من ألمانيا .

وبغض النظر عن الشكل ، فانه من الناحية الموضوعية قد مرت فرنسا بسلسلة من المآسى التاريخية والتجارب القديمة التى لايستطيع حلفاؤها أن يلمسوها بسهولة ، وأهمها التجربة القاسية التى مرت بها أثر انهيار عام ١٩٤٠ عندما هاجمت الجيوش الأجنبية فرنسا وعندما انهار حلفاؤها ولم يستطيعوا نجدتها الفورية . ان الحلم المزعج الذى مرت به فرنسا يجعلها تخشى أن يتكرر الماضى وأن تقف ثانية وحيدة .

ونفس ظاهرة عدم الصبر كررتها الولايات المتحدة مع القادة الألمان ، فهى لم تتفهم حاجتهم الى الطمأنينة ، وقد أعرب « دين راسك » عن ضيقه وعدم صبره لمطالبة الألمان والحاحهم بشأن (الضمان) ، ولاشك أن دولة مقسمة تعيش بغير حدود تاريخية عانى شعبها هزيمتين وعانى مشكلات عدة خلال أربعين عاما لا يمكن أن يشعر بالضمان ، ان الحاجة الى الاستناد الى شىء ما ينقذهم من الضياع ، هذه الحاجة تسيطر عليهم فى كل مسلكهم .

ومن المتفق عليه أن أوروبا قد استعادت كثيرا من قواها الاقتصادية خلال الأعوام الخمسة عشر الماضية مما يجعلها مستطيعة أن تلعب دورا متزايد الأهمية ، ويؤهلها لدور الشريك القوى .

كل ذلك يجب أن يوضع فى الحسبان لدى تخطيط الولايات المتحدة الأمريكية لسياستها ، يضاف الى ذلك عامل آخر على درجة كبرى من الأهمية وهو انفراد أحد الشركاء فى المجموعة الاطلنطية بتصرف معين ، وعلينا أن نضع فى اعتبارنا أن أى تصرف منفرد يحدث من جانبنا يسىء ويبعث الفوضى فى التحالف ، وأن أى تصرف منفرد تقوم به سواء فى علاقاتنا الدبلوماسية أو العسكرية يزيد من الضغط الأوروبى علينا ، بل يسىء الى موقفنا ، ويكفى للتدليل على ذلك أن العلاقات الثنائية التى تقدمت بيننا وبين الاتحاد السوفييتى – دون اشراك حلفائنا – بل بالرغم من اخطارهم بتفاصيله فى اللحظة الأخيرة ، أدى الى ظهور فكرة القوة الثالثة الدولية .

وقد صعد الرئيس ديجول أوجه هذه الخلافات وأقام على أساسها سياسته الاستقلالية وبالغت فرنسا وحدها فى تصوير الموقف . كما لم تفصح كثير من الدول عن موقفها بوضوح ، وقد انعكس ذلك على كل ما أثير من حديث حول العلاقات الأمريكية الأوروبية – والعلاقات الأطلنطية – وما يتصل بها من موضوعات مثل مستقبل ألمانيا ، أو الرقابة على التسلح أو التسلح النووى .

ان السياسة الأمريكية لم تضع فى اعتبارها عديدا من الاعتبارات فى علاقاتها بأوروبا ، ومن أهم هذه الاعتبارات ما تمر به أوروبا من « نقاهة » اقتصادية ونفسية .

ورغم أن الدكتاتورية لن تستمر كثيرا فى أسبانيا ، وأن حزب يسار الوسط فى ايطاليا حزب هزيل ورغم أن فرنسا – بعد ديجول – مهددة بالانقسامات الداخلية ، وأن ألمانيا تعانى من الانقسام الا أن ثمة موقفا يكاد يكون موحدا بنسب متفاوتة بين هذه الدول الأوروبية يتراوح وصفه بين الحيوية حينا وبين الانتهازية حينا

آخر ، تسيطر عليه على أى الحالات روح الاعتزاز بالنفس تارة وبالوطنية (القومية) تارة أخرى ٠

والأمر يحتاج من الولايات المتحدة اعادة وصف علاقة التحالف وتحديد مفاهيم « الوحدة » ـ « الجماعة » ـ « المصـــالح التى لا تنفصل » ، ورغم امكانيات التقارب الا أنه مما لاشـــك فيه أن التاريخ الغربى ملىء بالمآسى ، حيث تواجه المصالح الأساسية الجماعية بالعديد من المنافسات الفرعية والزعامات المتنافسة ٠ أى أن أوروبا قد مزقت نفسها قبل أن تكشف جوهر وحدتها ٠

الفصل الثانى

الموضوعات السياسية

ابطال الرواية : الولايات المتحدة وفرنسا . وجهة نظر الولايات المتحدة بالنسبة « لجماعة الأطلنطى » : المخطط الشامل

من الممكن أن تتحول المشكلات فى النهاية وتتبلور حتى تصبح موضوعات سياسية يثور حولها الجدل الكثير ، وعلى ذلك لم نلبث حتى رأينا الخلاف حول مستقبل منظمة NATO ، وحتى تعددت أدوار كل من أعضائه ، وحتى رأينا على المسرح بطلى المسرحية : الولايات المتحدة وفرنسا ، وقد ظهر الموقف دائما كما لو كانت كل من الدولتين تسلك مسلكا مضادا للأخرى وأن حاجة كل منهما ومصالحها تتصادم بعضها مع بعض .

وعلى ذلك فقد أصدر كل من الجانبين وطور نظريات تكشف الجانب السىء فى منافسه .

ولقد وصف البعض الموقف بأن هدف الولايات المتحدة هو

ضمان حرية يدها فى أوروبا على أساس فكرة شبيهة باتفاق «يالتسا» الذى تم بطريقة ثنائية بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة ، ورفض الأمريكيون الخط السياسى الفرنسى بوصفه يعكس الفكرة المهجورة المسماة (الوطنية أو القومية) كما رفضوا « أوهام » رجل يشعر بالمرارة ، لا يستطيع أن ينسى التوافه سواء أكانت حقيقيه أم محض خيال ، كما اتهم الفرنسيون السياسة الأمريكية التى تخفى مطامعها خلف عبارة ضخمة عن « المجموعة الأطلنطية » والتى هدفها العملى اذابة الكيان الأوروبى ، وقام الأمريكيون بدورهم بالرد على ذلك بأن ديجول يسعى لتحقيق الوحدة الأوروبية بزعامة فرنسا .

ومن السخرية أن كلا من طرفى النزاع يغازل فكرة الوحدة الأوروبية ، وأن كلاهما يصمم على أن هذه الوحدة ستؤدى الى مزيد من التعاون الأطلنطى ، وكلاهما يؤكد أن سياسته هى التى ستؤدى على مدى الزمن الى مزيد من الليونة وسهولة الترويض للاتحاد السوفييتى فى محاولة لاستعادته للمجتمع الدولى .

ومن السخرية أيضا أن كلا من الطرفين ــ رغم اختلافه مع الآخر فى وجهة نظره ، وأنه يعمل جاهدا لابعاد الآخر عن تحقيق أهدافه ــ الا أن كلا منهما لا غنى له عن الآخر وعن التعاون معه .

ان سياسة الولايات المتحدة ازاء أوروبا فى سنوات ما بعد الحرب تأثرت بأفكار الفقهاء الأوروبيين العقلاء أمثال « جان مونيه » ، و « روبير شومان » ، كما تأثرت بسياسة أربع من رؤساء الجمهوريات الذين ساندوا الحركة نحو الوحدة الأوروبية ومن أولى الخطوات لذلك مشروع مارشال الذى دعا لانشاء منظمة أوروبية تتلقى مساعدات اقتصادية أمريكية توجه عن طريق المنظمة الى الدول الأوروبية كل على انفراد ، ثم تطور الأمر للدعوة من أجل « مجتمع أوروبا الدفاعى » الذى سيؤدى فى المستقبل الى جيش أوروبى موحد وشجعت فكرة السوق الأوروبية المشتركة بوصفه سيؤدى الى الوحدة الأوروبية السياسية ضاربة ببريطانيا عرض الحائط ، رغم أن بريطانيا كانت تريد الاشتراك وجعل السوق (منطقة تجارة حرة) ، غير أن الموقف تطور فيما بعد ازاء محاولات النمسا ودول

اسكندنافيا الانضمام للسوق ، تم تغير الموقف الى تأييد الولايات المتحدة لمحاولات بريطانيا الانضمام للسوق المشتركة ٠

وفى ٤ يوليو ١٩٦٢ أعلن الرئيس الأمريكى كيندى تصريحه عن « الاستقلال بين الولايات المتحدة وأوروبا المتحدة » وقد جاء فيه أن أوروبا المتحدة سياسيا واقتصاديا يمكن أن تصبح شريكة للولايات المتحـــدة على قدم المساواة ، وأن تسهم مع الولايات المتحـــدة فى المسئوليات والالتزامات من أجل زعامة العالم ٠ ولذلك يجب أن يكون هناك : أوروبا المتحـدة ، برلمان متحـد ، القضاء على حروب الابادة الأوروبية ، تحقيق توازن مضاد للاتحاد السوفييتى ، الابقاء على ألمانيا دون ذوبان ، ولذا وجب اقامة منظمات ذات اختصاصات اقتصادية وسياسية ٠

وصرح بعد ذلك نائب مساعد وكيل الوزارة ج٠روبرت شانزل « أننا بوصفنا قد أنشأنا نظاما فيدراليا فريدا فى نوعه ، نعتقد أن نظامنا هو الممكن التطبيق لدينا ولدى الآخرين » وقد سبق أن شرح ذلك كيندى أيضا حين قال : « ان ما يدور من حديث فى أوروبا على نطاق واسع هو نفس الحديث الذى دار هنا أعوام ١٧٨٣ ، ١٧٨٩ ان فكرة القومية أصبحت فكرة مهجورة » ٠

وقد أشار الى ذلك « والت روستو » فى قوله : « ان الدولة المنعزلة الفردية فى أوروبا لن تستطيع أن تقوم بدور فعال فى العالم الا اذا اتحدت مع غيرها » ٠

وقال أيضا ـ فى نفس الموضوع ـ ماك جورج بوندى : « ان هؤلاء الناس أبناء عمومتنا ، ويشهد بذلك التاريخ والثقافة واللغة والدين » وهنا يقول كيسنجر ، للأسف لم تمنع الثقافة الأوروبية الواحدة من كثير من المنافسات السياسية والحروب الدامية ٠

وأنه ليس محل نقاش القول بأن ثمة انسجام بين الولايات المتحدة وأوروبا فى المصالح ، وقد أوضح ذلك وكيل الوزارة بول : « اننا نشعر بالثقل المتزايد للأعباء ولمسئولية الزعامة وذلك نتيجة الأخطار الحقيقية والقائمة من الأطماع الشيوعية ، ولذا فنحن نرغب جادين فى مزيد من التقارب ومن المشاركة الأطلنطية على أساس تعاون المتساويين » ٠

وقد تنــاول نفس المعنى الرئيس كينيدى فى فرانكفورت عام ١٩٦٣ : « فقط أوروبا المتحدة هى التى تستطيع أن تحمينا ضد انقسام الحلفاء ، ومثل هذه الأوروبا هى التى تسمح بالتعاون عبر الأطلنطى على أساس الأخذ والعطاء المتبادلين بين الأنداد » .

ويقول كيسنجر انه بناء على ذلك لم يكن ثمة مانع لدى كينيدى وجونسون وراسك من اعطاء أوروبا المتحدة معونات وخبرات نووية، وليس اعطاء دولة وحدها .

كما يقول كيسنجر انه رغم تمجيد البيت الأبيض لفــكرة المشاركة الا أنه لدى التعرض لطبيعة هذه المشاركة كان الأمر يعتريه الغموض .

والواقع أن دول أوروبا تختلف فيما بينها اختلافا جوهريا ، ويحول دون الوحدة الأوروبية عقبات كثيرة خاصة بعد أن اعتادت كل دولة على الاستقلال مثل ايطاليا وألمانيا الاتحادية ولولا فكرة الخوف من الغزو من الشرق ، ما ظهرت فكرة الوحدة ، وما ضعفت نسبيا فكرة الوطنية أو القومية ، وعلى ذلك فحتى القول بأن الوحدة الاقتصادية ستؤدى الى وحدة سياسية قول لا يخلو من مزيد من التفاؤل ، وحتى فى كل دولة أساليب اقتصادية بعينها تختلف كثيرا فيما بينها .

ولكن مهما كان أساس فكرة الوحدة الأوروبية ، الا أن ثمة شخصية متميزة ظهرت على مسرح السياسة تعارض السلطة التى تعمل للسيطرة ، وتعمل لأن يكون لأوروبا الشخصية المنفردة وأن يكون لها وجهة نظرها فى السياسة العالمية ، وباختصار الخروج من حيز الزعامة الأمريكية بغض النظر عما يلوح من تهـديد شـيوعى أو أخطار عسكرية ، فظهر ديجول بدعوته الى نبذ فكرة « المشاركة الأطلنطية » وتمسك بوجهة نظره فى عدة مناسبات ، وحدد حدودا شــبيهة بخطوط تقســيم الميــاه فى مجــال العــلاقات الأوروبية الأمريكية .

ومهما قيل أخيرا عن انتظار فرصة اختفاء ديجول من المسرح

السياسى ، فان ذلك لايعدو كونه تنصلا وتهربا من الواقع ، فى حين أن الواجب دراسة الأمر دون الرواسب والأحقاد .

الخيالى : ديجول يتحدى المخطط الشامل :

ان حقيقة الأمر هى أن أهم العوامل التى يجب ايضاحها فى مجال التصدى لموضوعنا هو ما لحق الدول نتيجه اقحام بعضها لنفسه فى مشروعات مشتركة ، مع ضمان كيانها وشخصيتها ثم بعد ذلك الأسلوب الواجب اتباعه فى وفاء هذه الدول بالتزاماتها .

وقد شعر الفرنسيون أن دولة عريقة لها تجارب تاريخية ماضية لا تستطيع ان تستجيب الى المخطط الشامل دون ان تفقد ذاتيتها ، والواقع ان سياسه ديجول تعكس أوضاع جيل بأكمله فقد عانت فرنسا من فقد شبابها فى الحرب الاولى ، ورغم انتصارها عام ١٩١٨ الا أنها لم تلبث حتى ذاقت مرارة الهزيمة فى الحرب الثانية ، ثم شهدت جمهورياتها المتعاقبة عدم الاستقرار الداخلى والخارجى ، ولم يعقب السلام بعد الحرب العالمية الثانية أى راحة أو هدوء ، وتشير الى ذلك مخططات ديجول السياسية التى جعلت من فرنسا نموذجا للدولة المعتدة بنفسها رغم تعرضها ثلاث مرات خلال عام ١٩٥٨ ــ ١٩٦٢ للحروب الأهلية .

وقد عبر عن ذلك أحد الكتاب السياسيين الفرنسيين : « ان انتصارنا عام ١٩١٨ كلفنا غاليا ، ثم وقعنا تحت وطأة الغزو فى الحرب الثانية لأننا لم نكن أقوياء لنصد الغزو بمفردنا ، ولأن حلفاءنا لم يكونوا من القدرة بحيث يساعدوننا للحيلولة دون الاحتلال ، اننا نعيش مثل الاقطاعى السابق الذى لا يريد أن يظهر بمظهر الافلاس » .

وهكذا يجب أن نفهم خلفية صورة ديجول وسياسته ، وهى التى شرحها ديجول أيضا عام ١٩٦٠ : « حدث ذات يوم أن كانت هناك دولة قيدت حركتها عادات عريقة ، ثم فجأة اضطر الشعب الذى كان بطل المسرحية الى الانسحاب من المسرح فى حين تكبر الشعوب الأخرى من حوله ، والآن تستطيع هذه الدولة أن تقف على قدمها ثانية » .

لقد حاول ديجول أن يعيد لفرنسا ثقتها فى نفسها ، اذ كان عليه أن يصرح فى نهاية خطابه قائلا : « اننى أتحدث عن فرنسا ، وطنى العزيز العريق الذى نعيش على أرضه معا ، وعلينا أن نواجه معا اختبارا مريرا » . وهكذا لم يتنازل ديجول عن موقفه قيد أنملة ولم يظهر قط بمظهر العاجز الذليل .

وعلى ذلك فقد كان أحد جوانب الخلاف الفرنسى الأمريكى جانبا فلسفيا يدور حول امكانيات التعاون الدولى ، حول المشاركة وتصيب الشريك ، وكانت فرنسا تطلب كامل كيانها ، تطلب أن يكون لكل شريك حرية الاختيار الحقيقى ، وأن يكون لكل شريك حق التصرف المنفرد ، هذا فى حين أن واشنطون ترى من خلال مجموعة المصالح وجوب التشاور ، كما ترى أن مسألة النفوذ مسألة نسبية .

لا شك أن حكمة البشر نجحت فى حالات كثيرة لوضع حد لمثل هذه المنافسات حتى لا تتطور الى صراعات دموية ، ولكن من الطبيعى أيضا أن تنافس القوى المختلفة هو قانون الحياة ، وليس فى السياسة سوى فهم طبيعة العالم واتجاهات التاريخ ، وأن التطلع للعظمة ليس بالقوة الجسمانية ، ولكنه بامكان تحقيق الأهداف والقيم المعنوية ، وهكذا تقضى الحكمة بالتنسيق المشترك بين المصالح المشتركة ، وأن المعارك السياسية يجب أن تتجه نحو الوحدة وليس نحو التفرقة ، للشرف وليس للحط من الكرامة ، للتحرير وليس للسيطرة .

ان قومية أو وطنية ديجول هى أحد تقاليد « مازينى » الايطالى ودبلوماسيته منبثقة من دبلوماسية « بسمارك » البروسى الذى كان يعمل بعنف وجلد من أجل ما يعتقده مكانة بروسيا الحقيقية .

ان حتمية سياسة ديجول هى الصـــدام مع سياستنا لأنه يمارس السياسة فى ضـوء اطار زمنى آخر مضى ، وأن الولايات المتحدة بوصفها قائدة للتحالف لا تتردد فى التركيز على حل أى اشكال فورا فى حين أن ديجول لايهمه عامل الزمن ، وهو أيضا يتطلع الى المستقبل عنـدما يختفى بعض القادة وتتحول أنظـار الولايات المتحدة الى قارة أخرى ، ان فرنسا تهتم بالمجهول أكثر من اهتمامها

بالواقع ، ان الولايات المتحدة تحلل الأمور تحليلا دقيقا ، فى حين أن ديجول يحللها بالعواطف ومحاولة استعادة ماضى فرنسا والحياة فى ظل هذا الماضى .

وليس خلافنا مع ديجول سوى مظهر آخر لبعض خلافاتنا مع بعض القادة الآخرين مع بعض الفوارق النسبية ، فقد اختلفنا مع تشرشل ذاته ، ومع الاتحاد السوفييتى حتى فى فترات التحالف . ومسلك ديجول ليس رغبة فى استعادة التقاليد الأوروبية بقدر رغبته فى نقد أصدقائه الأمريكيين ومهاجمتهم .

ويستطرد كيسنجر ، من الحقيقى أن الدولة تركيب انسانى وعاطفى وروحى ، وعلى ذلك فلا يمكن أن ننظر الى أوروبا سوى على أنها أوروبا الحالية المقسمة التى تعيش كل دولة فيها على انفراد تختلف فيما بينها ثقافيا واقتصاديا وروحيا وتاريخيا ، وتختلف فى آمالها وآلامها ، وعلى ذلك فمشروعات ديجول للوحدة الأوروبية انما تعنى فى الدرجة الأولى مواجهة هذه الدول الأوروبية ، مهما دعا الى انشاء أنظمة للتشاور بين دول أوروبا الغربية والى تنسيق اقتصادى وحربى « بحيث تصبح أوروبا من جديد قادرة أن تعيش حياتها الخاصة بالتوازى مع العالم الجديد » وهنا يندد ديجول بفكرة الولايات المتحدة عن الوحدة الأوروبية ، فيدمغها بأنها تعمل للوحدة من أجل السيطرة .

كل هذا جعل الولايات المتحدة — بعد هذه التجارب المريرة — تفضل فى صلاتها بالدول الأوروبية أن تقوم على أساس ثنائى مما اعترض عليه ديجول دائما ودعا الى أن تنسق أوروبا أمورها ثم تتعامل بعد ذلك مع الولايات المتحدة كوحدة قائمة بذاتها ، فعارض اتفاق Nassu الذى نسق التعاون بين بريطانيا والولايات المتحدة ، وكذا القوة المتعددة الأطراف لأن ذلك سيجعل من أوروبا أداة تابعة تبعية كاملة للولايات المتحدة فقال : « من غير المفيد أن تترك دولة لدولة كبرى مصيرها وفقا لقرارات وتصرفات دولة أخرى مهما كانت درجة الصداقة بينهما » .

وهكذا سحب ديجول أسطوله من قيادة حلف NATO عام ١٩٥٩ ، ثم آثر عندما عاد الجيش الفرنسى من الجزائر أن يقيم أغلبه فى فرنسا قائلا : « يجب أن نجعل جيشنا جزءا من الأمة وأن نبقيه على أرضنا وأن يتحمل مسـئوليات مباشرة فى الأمن الخارجى للدولة » ، لذلك دعا ديجول الى التحالف مع الاستقلال ، هذه الدعوات المختلفة التى عكست ـ فى رأى الساسة الأمريكيين ـ انعدام ثقة ديجول فى الولايات المتحدة بل وزعزعة هذه الثقة أمام العالم ٠

ورغم أن تحليل ديجول يتفق مع تحليل ماكنمارا فى مجال العلاقات مع السوفييت اذ كلاهما يتفق على أن أى تقـدم سوفييتى يعنى تحديا للولايات المتحدة ، وأنه على دول حلف الناتو تفهم هذه الحقائق ، الا أنهما لا يلبثان حتى يختلفا فى النتائج ، ففى حين تنظر الولايات المتحدة للحلف من خلال نظرية تقسيم العمل وأن فرنسا تفيد وتستفيد اذا اقتصرت على التقدم فى مجال الأسلحة التقليدية، يرى ديجول لصالح كيانه وكيان فرنسا أن يكون لها نشاط وتقدم ذرى أيضا لا يقل عن القوى الكبرى الأخرى ٠

ومن أسس الخلاف أيضا ما سبق أن نادى به ديجول من وجوب تنسيق السياسات الغربية على نطاق عالمى ، وانشاء هيئة تشمل فرنسا والولايات المتحدة وبريطانيا ، لولا أن الولايات المتحـدة لم تسمح ـ أو لم تكن تسمح ـ لأحد شركائها الأوروبيين أن يتحدث باسم الآخرين ، وكرر ديجول دعواته فى أعوام ١٩٥٩ و ١٩٦١ وقال : « اننا نشعر أنه لابد من تنسيق شىء ما أمام الرأى العـام الخارجى ، مثل ما يجب انتهاجه ازاء مشكلة الشرق الأوسط ومشكلات افريقيا » ثم جدد دعوته أثناء أزمات الكونجو ، ولكن ديجول لم يلق أى صدى لدعوته ، فآثر أن يعمل منفردا ، ومنذ عـام ١٩٦١ بدأ يخفف من دعوته للعمل الأوروبى الموحد واقتصر على قوله : « فقط أوروبا الغربية القـوية هى التى ستفرض احترامهـا على الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى » ولم يلبث حتى دعا الى « أوروبا من الأطلسى الى الأورال » فعبر بذلك عن اتجاهه للاتصال الثنائى المباشر بالاتحاد السوفييتى أسوة بالاتصالات الثنائية الأمريكية السوفيتية٠

وصرح ديجول : « فى قارتنا يجب أن يكون هناك مجموعة دول غربية تعادل مجموعة الشرق ـ دون المخاطرة بالاستقلال مع ضمان حرية كل دولة ـ لايجـــاد نوع من الوفاق ، من الأطلنطى الى الأورال ، وعندئذ لن تنقسم أوروبا نتيجة المطامع والأيديولوجيات التى ستصبح يوما أمرا عفى عليه الزمن ، وعندئذ ستعود أوروبا من جديد لتصبح قلب الحضارة » .

وهكذا يرى ديجول أن اعادة تنظيم أوروبا لن يتسنى الا بعد اختفاء الأيديولوجية الشيوعية من الاتحاد السوفييتى ، وعندما تعود (روسيا) مرة أخرى دولة وطنية وليست دولة أيديولوجية .

ومن الملاحظ أن تحليل الأمريكيين لا يختلف عن الفرنسيين بالنسبة للاتحاد السوفييتى ، فان كلا منهما يعتقد أن التحول سيصيب الاتحـاد السوفييتى ، ولكن نقطة الخلاف هى موقف دول أوروبا منفردة أو مجتمعة ازاء هذا التحول .

ثم ان مظهرا آخر للخلاف بين الولايات المتحدة وفرنسا ، فان الولايات المتحدة ترى أن الأصل فى الأمور هو السلام والاستقرار ، وأن سبب الأزمات هو سوء تصرف بعض الأفراد ، فان سبب التوتر نتيجة موقف الســوفييت هو أن القادة الســوفييت ما زالوا غير منطقيين وأنهم مضطرون أحيـــانا لمجـاراة تيارات داخلية جارفة أيديولوجية ، ثم لا يلبث الموقف حتى يتأرجح ويهدأ وعندئذ يشعر الأمريكيون بسهولة الاتفاق نتيجة العلاقات الشخصية مع الزعماء الروس بوصفهم آدميين .

الا أن ديجول ينظر للسلام على أنه التوازن ، وليس الاستقرار ، والتوازن لم يكن أبدا أمرا سهلا بل يجب العمل من أجله والصراع المستمر لتحقيقه ، وعلى ذلك فليس سبب التوتر مواقف شخصية للزعماء السوفييت بل سببه كامن فى ذات النظام الشيوعى الذى يمثلونه ، وليس الأساس سوى عدم الاستقرار الداخلى فى الاتحاد السوفييتى ، الأمر الذى يجب مقـاومته وليس مهادنته بواسـطة الغرب ، وعلى هذا رفض ديجول الاشتراك فى المحادثات الاستطلاعية

التى دعت اليها الولايات المتحدة أثناء أزمة برلين ، ورفض الاشتراك فى محادثات نزع السلاح ٠

وأخيرا فقد اختلفت وجهات النظر بشأن النزاع الصينى السوفيتى ، وحول العلاقة مع الصين الشيوعية ، الولايات المتحدة تساند القوة الشيوعية التى تمثل الجانب الأكثر اتجاها نحو السلم ، وديجول يؤمن بأنه لا سبيل لخلق التوازن الا بخلق وزن مقابل للشريك السوفييتى الأقوى ، بخلاف الولايات المتحدة التى ترى فى الصين الشيوعية تهديدا موضوعيا لمصالحها ٠

ولقد رأى ديجول ـ بوصفه زعيما لدولة تهتم أساسا بالشئون الأوروبية ـ رأى خطرا فى امتداد نفوذ السوفييت حتى وسط أوروبا ، ورأى الصين ـ بالنسبة لفرنسا ـ دولة بعيدة جدا يمكن أن تضعف من أثر النشاط السوفييتى ٠

والخلاصة فى رأى ديجول أن السلام لا يمكن أن يتم بمجرد التنازلات الدولية ، ولكن فقط بخلق توازن ثابت ، وأن على فرنسا وأوروبا المشاركة فى تحقيق هذا التوازن ، وان كان ديجول فى الواقع لا يهتم بفكرة اشراك أوروبا بقدر اشراك فرنسا بالذات فى هذا الشأن وسائر شئون السياسة الدولية ٠ وواقع الأمر أن ديجول يهدف أساسا الى عدم السماح للولايات المتحدة بالاتفاق مع الاتحاد السوفييتى من وراء ظهر فرنسا ٠

وعلى ذلك فان ديجول لا يمانع فى التمسك بحلف الأطلنطى ولكن يشترط كيان أوروبا وزعامة فرنسا بوصفهما فكرتين متكاملتين ٠

وهكذا رغم ما تعرض له ديجول من سخرية الا أنه صمم على أن « وحدة سياسية يجب أن تعنى شيئا لأوروبا الغربية قبل أن تعنى شيئا للآخرين » ٠

ولا شك أن ديجول يمثل بعض الملامح البطولية ، وان كان من الصعب عليه أن يجد خارج فرنسا من يبايعه بالزعامة من ساسة

أوروبا الذين رغم اعجابهم به لم يلبثوا حتى ابتعدوا عنه ثانية الى معارضته نتيجة اصراره العنيف وعناده للرضوخ لتطرفه ٠

ولقد ينصف التاريخ ديجول يوما ، وقد ينصفه من وجهوا له الانتقاد يوما ، ولكن الذى لا جدال فيه أن رجل الدولة يجب أن يعمل فى حدود الامكانيات والطاقات المتاحة له حتى لا يفشل فيما يبتغى٠

وعلى أى حال فان هناك تراجيديا اغريقية تنطبق الى حد ما على الصراع الأمريكى الفرنسى نهايتها أن يحقق كل طرف مايبتغيه ، ولكن فى النهاية سيجد كل طرف فى الوفاء برغباته أنها ليست سوى أمور جوفاء لا تغنى فتيلا ٠

الفصل الثالث

أزمة برلين ـ معاهدة ناسو
ألمانيا الغربية ـ بريطانيا حتى عام ١٩٦٣

فى هذا الفصل أعاد كيسنجر الحديث عن ألمانيا وأزمة برلين بما لا يخرج كثيرا عما عرض له فى الأجزاء الأخرى من كتابه ٠

على أنه ذهب عند التحدث عن ألمانيا وقضية وحدتها الى أن التاريخ قد أثبت أن ألمانيا الموحدة خطر على أوروبا ، ومن ثم فقد كان هدف السياسة الغربية بعد الحرب العالمية الثانية هو أن تكون ألمانيا قادرة على الدفاع عن نفسها وليست قادرة على الهجوم ٠

وفى صدد الحديث عن اتفاقية ناسو ذكر أنها كانت وليدة العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وبريطانيا وقد كان السبب الرئيسى فى ظهورها هو فشل وجود رادع بريطانى مستقل والغاء مشروع صواريخ Sky Bolt وتعد صيغة المعاهدة غامضة وهى تعكس محاولة للتوفيق بين رغبة الولايات المتحدة فى عمل برنامج متداخل للقوى النووية للحلف ورغبة بريطانيا فى الاحتفاظ بقدر من الاستقلال فى المجال الاستراتيجى ٠

وقد وافقت الولايات المتحدة طبقا لهذه المعاهدة على امداد

بريطانيا بصواريخ بولاريس على أن تقوم بريطانيا ببناء غواصات واعداد رءوس لهذه الصواريخ ثم تخصيص هذه الغواصات بصواريخها لقوة متعددة الأطراف تعهدت الدولتان بانشائها ·

والواقع أن العلاقة الأمريكية البريطانية الخاصة تمثل اما تحديا لرأى ديجول الخاص بأن الدفاع عن أوروبا يلزمه قوتها الذاتية ، أو أنها استهدفت تأكيد دور لبريطانيا فى أوروبا المتحدة والراهن أيضا أن معاهدة ناسو كان لها تأثيرها على قرار ديجول الخاص بدخول بريطانيا السوق الأوروبية · والمحصلة النهائية أن المعاهدة المذكورة أنشأت خطة نووية للناتو لم يشترك فيها أعضاء السوق الأوروبية ولم تتم استشارتهم بالنسبة اليها ·

الفصل الرابع

طبيعة الجدل القائم حول المسائل الاستراتيجية

النظرية الاستراتيجية الأمريكية وسياسة الناتو :

عندما تكون تحالف الأطلنطى عام ١٩٤٩ كان الاعتقاد سائدا بأن العدوان السوفييتى وشيك الوقوع ومن ثم فقد كان هنـاك اهتمام طبيعى بأمور الأمر العسكرى • لذا شكلت قيـادة موحدة من ضباط الدول المشتركة فى الحلف مركزها بالقرب من باريس واتخذت اسم (Shape) •كما تم تطوير خطة مشتركة للدفاع وكان أساس ترابط حلف الأطلنطى وجود بعض الاتفاق حول طبيعة الدفاع المشترك •

على أن مثل هذا الاتفاق أصبح صعب التحقيق فى الأعـوام الأخيرة لحداثة وتفوق الأسلحة الهجومية من حيث قوة التدمير على الأسلحة الدفاعية والتى خلقت احتمال أن يصيب كل دولة فى الحلف بقدر من الدمار فى أية حرب•هذا فضلا على أن التكنولوجيا الحديثة توجد ضروبا من الاختيار والبدائل أكثر من تلك التى يوفرها التحالف ذاته • وقد كان لتزايد نسـبة المجازفة والخطر مع تعـدد ألوان

الاختيار فى نفس الوقت أثره فى زيادة حدة الجدل حول أفضـل الحلول الممكنة ، هل هى فى الصواريخ التى تنطلق من قواعد على البر ، أم من البحر ، وهل يتم التركيز على الأسلحة النووية أم على التقليدية ، وهل يتم الاعتماد بدرجة أقل على التكنولوجيا وبدرجة أكثر على النظرية الاستراتيجية • والنظرية الاستراتيجية هنا تستهدف تحديد المخاطر المحتملة ووسائل مواجهتها ، كما تستهدف تحديد الأهداف المناسبة ووضع الخطط لتنفيذها •

أما فى حالة عدم وجود نظرية استراتيجية فان كل مشكلة يتم حلها على أساس عملى كحالة منفردة على ضوء ظروفها الخاصـة ، ويكون التركيز على تحديد أين يقف المرء ، أى الوضع الحالى للمشكلة بصورة أكبر من التركيز على الهدف الذى يتجه اليه المرء • وفى هذه الحالة يجرى علاج المشكلات تحت ضغط الأحداث وبدون اعتبار كاف لصلتها بغيرها من المشكلات •

وقد نشأ الجـدل حول النظرية الاستراتيجية بين الولايات المتحـدة وحليفاتها الأوروبيات بسبب اختلاف التفسير والنظرة للأمور • ففى حين تؤكد الولايات المتحدة أن آراءها بشأن الاستراتيجية كاملة فنيا وتقديراتها الاستراتيجية تتسم بالدقة التحليلية ، فان منتقدى هذه السياسة من الحلفاء الأوروبيين يركزون على الاطار السياسى والسيكولوجى الذى تتخذ فى ظله هذه القرارات • ذلك أنه تولد لديهم احساس بعدم الأمان نتيجة للوضع العسـكرى ، فلم يحدث من قبل أن كان اعتماد أوروبا على الولايات المتحدة بهذه الصورة • ويحمل كيسنجر المسئولين الأمريكيين بعض الذنب اذ انه فى حين حرصت السياسة الأمريكية فى مجال المساعدات الاقتصادية لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية على تطوير تركيب اقتصـادى تعاونى تمثل فى خطة « شومان » ثم فى السوق المشتركة ، فانه فى المجال العسـكرى لم تشجع أمريكا نشوء وجهة نظر أوروبية محـددة وأصبحت استراتيجية حلف الأطلنطى تستند تقريبا على المفـاهيم الأمريكية البحتة • وأصبح الدور الاستشارى للحلفاء الأوروبيين يقتصر بالتالى على تنفيذ ما تراه الولايات المتحدة • ولم يتم

تطوير مفهوم أوروبى للدفاع كما لم يتم تطوير احســاس حقيقى أوروبى بالمسئولية ٠

ويعلل كيسنجر هذا الوضع بعـدة عوامل منها أن الحلفـاء الأوروبيين أنفسهم شجعوا الولايات المتحدة على اتخاذ دور مهيمن لاخراجها من عزلتها السابقة وتأكيد التزامها بالدفاع عن أوروبا ٠ وقد جنبهم ذلك عبء نفقات الدفاع ومسئولية اتخاذ القرارات الصعبة بشأنه ، وساعد على ذلك احتكار الولايات المتحدة للأسلحة النووية التى كان من المعتقد أن أمن الغرب يعتمد عليها ، وكانت نتيجة ذلك الوضع عبر فترة من الوقت أن أصبح دفاع منطقة كأوروبا يترك لدولة تبعـد عن أوروبا بثلاثة آلاف ميل ولها ماض من الســياسة الانعزالية ٠

وقد أسهم ذلك فى بث الخلاف داخل التحالف خاصة بعد أن أخذت الولايات المتحدة ــ استجابة للتطورات السريعة فى مجـال التكنولوجيا ــ الى تغيير ومواءمة إستراتيجيتها مع ذلك الأمر الذى لا يروق للأوروبيين الذين يفضلون الوضع الراهن خاصة أن التغيير كان يحدث من جانب واحد أى من جانب الولايات المتحدة ٠ وقد اتبعت الولايات المتحدة هى الأخرى مع حليفاتها باستثناء بريطانيا سياسة تجعل صلتها بهم فى نطـاق الحلف هى لاعطائهم فـكرة عما يدور وليس لاستشارتهم واشراكهم فى اتخاذ القرارات ٠ ويمثل ذلك العوامل السيكولوجية التى ظهر أثرها فى الجدل حول المسائل الاستراتيجية والذى زادت حدته منذ التغيير الذى طرأ على المفاهيم الاستراتيجية للولايات المتحدة فى عام ١٩٦١ ٠

ويستعرض كيسنجر تطور المفاهيم الاســتراتيجية الأمريكية من المفهوم الذى تضمنته الأهداف التى اتفق عليها فى مؤتمر لشبونة أثناء الحرب الكورية من التركيز على القوات التقليدية للدفاع عن أوروبا الى سياسة « النظرية الجديدة » New Look التى وضعتها حكومة ايزنهاور عام ١٩٥٣ والتى ركزت بصورة أكبر على الأسلحة النووية الى ما عرف « بخطة رادفورد » Radford Plan التى قدمتها أمريكا لحلف الأطلنطى عام ١٩٥٧ وأساسها أن هناك تفوق سوفييتى فى الأســلحة التقليدية وأنه لا سبيل للتغلب على ذلك

سوى التركيز فى دفاع الأطلنطى على الأسلحة النووية ومن ثم فان أى هجوم على أوروبا سوف يؤدى لحرب نووية شاملة،وهنا يكون هدف القوات التقليدية فى أوروبا هى أساسا تأخير وتعطيل تقدم القوات السوفيتية حتى تصيب الأسلحة النووية أهدافها ، وعلى هذا الأساس زودت أمريكا أوروبا بأسلحة نووية تكتيكية بأعداد كبيرة واتبعت نظام « الفيتو المزدوج » فى استخدامها والذى يعنى أنه لابد من موافقة كل من الولايات المتحدة والدولة التى توجد بها هذه الأسلحة قبل اطلاقها ٠ وفى ظل هذا المفهوم الاستراتيجى تلعب الأسلحة التقليدية دورا ثانويا ٠

على أنه صاحب تقديم خطة ردافورد عام ١٩٥٧ اعتقاد البعض فى أمريكا أن الولايات المتحدة متخلفة عن الاتحاد السوفييتى فى الصواريخ البعيدة المدى ٠ ولعلاج هذا التخلف حثت أمريكا حليفاتها فى الناتو على السماح لها بوضع صواريخ موجهة متوسطة المدى فى أراضيها وذلك على أساس أن هذا ضرورى لأمن الغرب اذ لن يجازف السوفييت بهجوم على القواعد الأمريكية فى أوروبا دون التعرض لضربة انتقامية شاملة من الولايات المتحدة ٠ ولذا فقد أنشئت قواعد للصواريخ المتوسطة المدى (IRBM's) فى ايطاليا وتركيا وبريطانيا ٠

وقد كان فى تمركز هذا الصواريخ فى أوروبا ايجاد لحلقة رابطة قوية بين دفاع أوروبا ودفاع الولايات المتحدة ٠

على أنه بمجيء الادارة الأمريكية الجديدة فى عام ١٩٦١ تم تغيير هذه السياسات بصورة جذرية ذلك أن حكومة كيندى طورت فى عام ١٩٦١ نظرية استراتيجية ذات أربعة أوجه واستمرت هذه النظرية فى عهد جونسون ٠

وتتمثل فى :

١ ــ « الرد المرن » :

تحولت ادارة كيندى من نظرية الحرب العامة التى ركزت على توجيه ضربة واحدة مدمرة الى استراتيجية « الرد المرن » والتى

وصفها روبرت ماكنمارا بأنها توفر المرونة الكافية للاختيار بين عدد خطط بديلة دون أن تتطلب الالتزام مقدما بالنسبة لنظريات معينة أو أهداف محددة ، وتستهدف هذه الاستراتيجية أساسا أن تكون الأهداف العسكرية الرئيسية هي تحطيم القوات العسكرية وليس السكان المدنيين للعدو . وكان ماكنمارا يؤكد دائما خلال عام ١٩٦٢ أن لدى الولايات المتحدة القدرة على تدمير كافة الأهداف العسكرية السوفيتية حتى بعد تلقى ضربة سوفيتية أولى . واستند فى ذلك الى نظرية القوة المضادة ، على أنه عدل من أفكاره بعد ذلك وأصبح يؤمن بأنه مهما وصلت القوات الاستراتيجية الأمريكية من ضخامة فانها لن تستطيع منع حدوث أضرار وتدمير واسع من جانب العدو .

والخلاصة أن نظرية الرد المرن لا تستهدف تحقيق نصر بالمعنى التقليدى وانما تستهدف الحد من الأضرار والدمار وذلك بتدمير أكبر كمية ممكنة من الأسلحة التى قد يحتفظ بها العدو كاحتياطى لاستخدامه بعد توجيه الضربة الأولى .

٢ ـ معارضة وجود قوات نووية قومية :

والرد المرن مهما كانت أهدافه يفترض وجود نظام مركزى للقيادة والرقابة كما يفترض وجود قوات استراتيجية على درجة عالية من التحصين . ومن ثم فالقوات النووية القومية تتعارض مع هذه النظرية ومن ثم فقد وصف الرئيس كيندى البرنامج الفرنسى لتطوير الأسلحة النووية بأنه « معادى » للناتو . ووصف ماكنمارا القوات النووية الأوروبية بأنها « خطيرة » و « باهظة النفقات » .

ويفسر « البنتاجون » ما تستلزمه الرقابة والتحكم المركزى للأسلحة النووية فى ظل نظرية الرد المرن بأنها تعنى توحيد القوات النووية الاستراتيجية بطريقة تستبعد استخدامها بصورة منفردة .

٣ ـ الأسلحة النووية التكتيكية :

لم تعد النظرية الاستراتيجية الامريكية يعول عليها كثيرا لأنها فى يد الوحدات فى صفوف المواجهة يكون من الصعب اخضاعها للاشراف والتحكم المركزى الذى تتطلبه نظرية الرد المرن الجديدة .

كذلك فان النظرية الجديدة تعارض تمركز نظم التوصيل الاستراتيجية النووية فى القـواعد الأمريكية عبر البحـار ولذا فقد تم سـحب الصواريخ المتوسطة المدى من بريطانيا وايطاليا وتركيا فى عـام ١٩٦٣ على أساس أن الأسلحة الجديدة من صواريخ بولاريس هى أكثر فعالية وأن الصواريخ المتمركزة فى قواعد أرضية تكون أكثر عرضة للهجوم عليها ٠

٤ ـ الدفاع التقليدى :

واذا افترضنا نتيجة لذلك أن القوات النووية الوطنيـة فى أوروبا ليست بذات جدوى وأن أهمية القوات النووية التكتيكية مبالغ فيها ، فان هذا يعنى أن النظرية الاستراتيجية الأمريكية أصبحت تعتبر أن الدور الأفضل لأوروبا هو فى ميـدان الدفاع بالوسائل التقليدية ٠ وقد أثار ذلك جدلا عنيفا خاصة بعد أن تغيرت المفاهيم التقليدية لحلف الناتو طبقا لاتفاق « ناسو » Nassau Agreement بين الولايات المتحدة وبريطانيا والذى أصبحت وفقه القوات النووية تمثل « درع » الحلف والقوات التقليـدية تمثل « سيف » الحلف ، مما يعنى تفضيل وجود دفاع تقليدى أساسى فى أوروبا ٠

طبيعة الجدل : دفاع نووى أم تقليدى :

عندما حاولت ادارة كيندى فى عام ١٩٦١ اقناع حليفاتها فى الناتو بأن تقوى من قواتها التقليدية ، تساءلت دول الناتو عما اذا كانت الولايات المتحدة قد قللت من اعتمادها على الأسلحة النووية ، فردت الولايات المتحدة بأن هذا التدعيم المقترح للقوات التقليدية لا يعنى تقليل الاعتماد على ما عرف « بالرادع » وأنه على العكس فان القوات الاستراتيجية « النووية » الأمريكية يجرى توسيعها وزيادتها وجعلها حصينة بدرجة أكبر ٠ وأن التدعيم الغير نووى بدلا من أن يقلل من ثقل وكفاءة القوة النووية الأمريكية فانه سيزيد من دورها وثقلها ٠ وأن الهدف هو مرونة الرد ــ وكانت احدى السـمات الرئيسية لاستراتيجية الرد المرن هذه أن الرد الأمريكى سيحدث بصورة مقصودة وعلى مراحل ٠

وقد أثار جدلا لدى الحلفاء الأوروبيين على أساس أن حلف الناتو كان يمثل لديهم حماية أمريكية لمنطقتهم وحماية نووية على وجه التحديد وترتب على ذلك تمركز قوات أمريكية كثيرة فى قواعد فى أوروبا • وكانت الولايات المتحدة حتى فى وقت أتباعها لنظرية « الانتقام الشامل » تطالب حليفاتها الأوروبيات بالاسهام فى القوات البرية فى أوروبا • على أن دول أوروبا اعتبرت المساهمة العسكرية فى الناتو كثمن للحصول على الحماية النووية الأمريكية • وعند التحول الى النظرة الجديدة للرد المرن ثار الأوروبيون وثار الجدل على مسألة التحكم فى الأسلحة النووية •

ويدافع كسينجر عن هذا التحول بأنه كان ضروريا بسبب التغير السريع فى التكنولوجيا وأن حلف الناتو قام على أساس فكرة التفوق الأمريكى الاستراتيجى وهو التفوق الذى لم يصبح موجودا حيث قللت صعوبة توجيه هجوم بالصواريخ من فعالية الأهمية السياسية لاستراتيجية القوة المضادة . كذلك فقد زادت قدرة الاتحاد السوفييتى على التدمير فى ضربة مضادة لدول الناتو ، وهذا بالطبع يقلل من قدرة واستعداد أى رئيس أمريكى لبدء حرب عامة •

وقد كانت حجة الولايات المتحدة لاقناع حلفائها بتدعيم القوات التقليدية هى أن هذه القوات ستوفر « مهلة » فى العمليات العسكرية تسمح للسوفييت بتقدير واعادة تقييم المخاطر الكبيرة المترتبة على هجومهم ، ومن ثم فان استخدام القوات التقليدية يمثل « الحد » الذى لا تستخدم دونه الأسلحة النووية ؛ على أن هذه التعليلات لم تقنع الأوروبيين بل زادت من جدلهم حول مسألة التحكم فى الأسلحة النووية •

المشكلة النووية للناتو :

ترتبت المشكلة التى تواجه حلف الأطلنطى فى مجال الأسلحة النووية على وجود تعارض وعدم اتساق بين المتطلبات الفنية

للاستراتيجية وبين المستلزمات الســـياسية للوطن الدولة ؛ وقد أدت هذه العوامل الى :

- الحاجة لوجود تحكم مركزى فى العمليات العسكرية ٠
- رغبة كل حليف رئيس لأن يكون له دور كبير فى اتخـــاذ القرارات المشتركة خاصة أثناء الأزمات فى مجـال تحـديد الحادث أو الحالة التى تمثل الحرب وتعنى بدايتها ؛ وكذا فى مجال الاشتراك فى تخطيـط العمليات التى تتحـدد على أساس نظرية الرد المرن ٠
- رغبة الحلفاء الكبار فى الاشتراك فى التمتع بالهيبة والقوة السياسية التى يخلعها التحكم فى الاسلحة النووية ٠

وتتمثل المشكلة اذا فى صعوبة المواءمة بين هذه النتائج طالما أن حلف الأطلنطى ما زال يتكون من دول ذات سـيادة ٠ والحـل الوحيد هو فى وجود هيئة فوق مستوى دول الحلف تنظم تركيبا سياسيا وعسكريا وهو ما ليس له وجود حاليا ، لذا فالبديل هو وجود صراع بين المصالح وهو امر حتمى .

وقد تمثل هذا التعارض فى المصـالح فى الهجـوم الأمريكى العنيف الذى انتقد بشدة القوات النووية لبريطانيا وفرنسا ؛ كما تمثل فى المشروعات العديدة التى تستهدف تحقيق التحكم المركزى على الأسلحة النووية للحلف داخل اطار حلف الأطلنطى الحالى ٠

وتمثل النقد الذى وجهته الولايات المتحـدة للقوات الوطنية النووية لبريطانيا وفرنسا في انه لا حاجة استراتيجية لهذه القوات طالما أن جميع الأهداف الهامة تغطيها بالفعل القوات الاستراتيجية الأمريكية ، وأن وجـود القـوات الوطنية يمثـل عامل شقاق لأنه ينطوى على عدم ثقة بالولايات المتحدة ، كما أن فيه مضيعة للنفقات والأموال ، وقد يشجع على انتشـار الأسلحة الذرية ؛ كمـا انه سيجعل من المستحيل تنفيذ استراتيجية الرد المرن التى يقوم عليها الدفاع الأمريكى ٠

وقد أدى ذلك بدوره لجدل متزايد الحدة · وحاولت ادارة كيندى فى الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٢ عـرض عدد من المشروعات لمواجهة معارضة الحلفاء الأوروبية من شأنها أن تكفل الضمانات بتوفر الأسلحة الأمريكية لحماية دول الحلف وتحتفظ فى الوقت نفسه بالتحكم الأمريكى فى هذه الأسلحة · على أن هذه المشروعات لم تمس الجانب الأساسى الذى كان يقلق الحلفاء ؛ والذى لم يكن عسكريا وانما كان سياسيا يتمثل فى أن الاستراتيجية العسكرية المركزية لن تـكون ممكنة الا اذا كانت الولايات المتحـدة مستعدة للتنازل على الأقل عن بعض حريتها فى العمل فى المجال السياسى بنفس القـدر الذى تطلب من حلفائهـا التنـازل به فى المجـال العسكرى · وهذا يعنى أن مسألة التحكم فى القوات النووية أكدت حاجه حلف الأطلنطى الى جهاز لمعالجة الأزمات السـياسـية أكثر مما أكدت الحاجة الى جهاز عسكرى لتخطيط الحرب ·

ويلخص كسينجر لب هذا الجدل بأن الحوار حـول التحكم فى الأسلحة النووية حدث على مستويين لم يلتقيا :

فعلى المستوى الاستراتيجى البحت :

كانت النظرية الأمريكية أكثر سلامة من البديل الذى تحدث عنه معارضوها الأوربيون ؛ ذلك أن تقســيم العمل داخل الحلف يمثل أفضل السبل اذا افترضنا أن الحلف يمثل وحدة واحدة · غير أن هذه ليست الحال ، فليس حلف الأطلنطى وحدة سياسية واحدة ، وكانت هــذه هى نقطة الضعف فى النظرية الأمريكيــة اذ أنها أغفلت **المضاعفات السياسية** لآرائها الاستراتيجية ·

الفصل الخامس :

موضوع التحكم النووى
القوة النووية المتعددة الأطراف

تم احياء فكرة انشاء القوة النووية المتعددة الأطراف وذلك بعد الفيتو الذى فرضه ديجول على دخول بريطانيا فى السوق المشتركة . وقد ركزت الولايات المتحدة على مشكلة التحكم فى القوة النووية لأسباب منها أن التحدى الفرنسى كان يعنى ربط الاستقلال والكيان السياسى بالاستقلال بقوة نووية منفردة ، ولأن أمريكا كانت تخشى من شبح وجود برنامج نووى ألمانى فرنسى فى المجال النووى .

وقد ركزت الولايات المتحدة على مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف وعلى حث الدول الأوروبية على تبنى هذه الفكرة باعتبارها السبيل الوحيد لاستعادة الترابط والتنسيق فى التحالف الغربى . وقد ذكر دين راسك وزير الخارجية فى أكتوبر ١٩٦٣ « أن وجود مثل هذا الأسطول المتعدد الأطراف من الصواريخ

سيكون فعالا من الناحية العسكرية .. كما أنه سوف يدعم من الانسجام والترابط الأوروبى وذلك باعطائه الدول غير النووية حاليا فرصة للاشتراك فى التملك والتسيير والتحكم فى القوة النووية الجبارة على نفس الأساس الذى تشترك به الدول الأخرى الأعضاء فى هذه القوة » .

ونتيجة لذلك ولسعى الولايات المتحدة لاقناع حلفائها بهذا المشروع واقناع الرأى العام الداخلى به فقد ثار جدل كبير حول جدواه وفعاليته .

وقد كان الحافز المباشر على تبنى هذا المشروع هو حاجة قيادة الحلفاء العليا فى أوروبا لصواريخ متوسطة المدى لمواجهة الصواريخ السوفييتية الموجهه لأوروبا . وكان هناك حافز آخر يتمثل فى الرغبة فى منع الحلفاء الآخرين من سلوك مسلك كل من بريطانيا وفرنسا فى تطوير برامج نووية قومية . كذلك كان هناك عامل آخر يتمثل فى عزوف دول حلف الأطلنطى الأوروبية النووية عن اشتراك الدول غير النووية فى الحلف فيما تتخذه هذه الدول النووية من قرارات استراتيجية .

وكان هناك عامل حافز أخير يتمثل فى أن النظرية الاستراتيجية الأمريكية كانت ترى أفضلية أن تظل كافة الأسلحة النووية داخل الحلف تحت السيطرة الأمريكية ، غير أن فكرة القوة النووية المتعددة الأطراف كانت تمثل أفضل حل بديل لذلك بشرط أن يبقى حق الفيتو لأمريكا على استخدام الأسلحة النووية .

ولقد لقيت فكرة القوة النووية المتعددة الأطراف تأييد المنادين بالوحدة الأوروبية ، الذين وجدوا فيها نواة لقوة نووية أوروبية مستقلة ، ولأن عنصر الاشتراك والترابط الذى تكفله سيخلق أساسا جديدا للوحدة الأوروبية يضمن مساهمة واشتراك بريطانيا .

على أن مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف كانت به عدة عيوب ؛ كما قصد منه ارضاء فرنسا وثارت ضده معارضة شديدة .

وقد استفادت الولايات المتحدة من تجربتها في طرح هذا المشروع والدعوة له ثم ما لقيه من معارضة ، عدة دروس أهمها عدم جدوى محاولة حل المشكلات السياسية عن طريق وسائل فنية ، ذلك أن مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف كان ردا أمريكيا على التحدى السياسى والفلسفى الذى مثله منع ديجول لانجلترا من دخول السوق المشتركة • وتناست السياسة الأمريكية العوامل العميقة فى الوحدة الأوروبية ؛ ثم أنها تناست الاعتراض التلقائى لدى الاوروبيين من اشتراك المانيا الغربية فى التصرف فى الأسلحة النووية وتسييرها فى اطار القوة المتعددة الأطراف • هذا علاوة على أنه كان ينطوى على مغالطة ، فهذا المشروع الذى يستند ظاهرا على الاشتراك على قدم المساواة بين دول التحالف الغربى كان يخفى وراءه فى الحقيقة سيطرة أمريكية ، اذ أن « البنتاجون » لم يوافق ويتبنى المشروع الا بعد أن ضمن أن يكون للولايات المتحدة الفيتو على استعمال الأسلحة النووية •

هذا وقد أدى تولى الحكومة البريطانية الجديدة وقدوم الرئيس جونسون لمنصب الرئاسة أن اتجهت الولايات المتحدة الى تخفيف حماسها لهذا المشروع والعمل على دراسة جديدة لمسائل الأمن •

ويستخلص كسينجر من ذلك أنه اذا كان لأمريكا أن تستفيد من الجدل الذى ثار حول مشروع القوة المتعددة الأطراف فان عليها هى ودول التحالف الغربى أن ترجع الى الأساسيات فى التحالف وهى تحديد الأهداف المشتركة ودراسة حقيقة ما يطلبه أعضاء التحالف فى العصر النووى •

الفصل السادس :

المشكلة النووية

ما هو الطريق الذى يتبع من الآن فصاعدا ؟

ان المشكلة النووية للتحالف الغربى لها أربعة جوانب :

١ ـ رغبة الولايات المتحـــدة فى اقرار تحكم مركزى فى الأسلحة النووية فى التحالف ٠

والحل الأمثل من وجهة نظر البنتاجون هو فى حرمان دول التحالف كلها من القدرة على التصرف بصورة مستقلة فى الحقـل النووى ٠

٢ ـ أن لدى اثنتين من حلفاء أمريكا وهما بريطانيا وفرنسا ، برامج وطنية للأسلحة النووية ٠

٣ ـ أنه من المرغوب فيه منع انتشار الأسلحة النووية داخل التحالف وخارجه ٠

٤ ـ أن المناقشـــات التى دارت حول مشروع القوة النووية المتعددة أثبتت أو أكدت مطالب الدول غير النـووية فى التحالف

الغربى فى الاشتراك فى التحكم فى الأسلحة النووية وربما أيضا رغبتها فى ايجاد شكل من تملك الأسلحة النووية ·

وطبيعى أنه لا يوجد برنامج يوفق بين هذه الأهداف جميعا ،

أولا : لأن كل عضو فى التحالف لديه هدفان متعارضان فيما يتعلق بالسياسة النووية ·

وثانيا : لأنه يوجد تعارض خفى بين محاولة اقرار تحكم مركزى على الأسلحة النووية وبين حرص كل دولة كبرى فى الحلف بما فيها الولايات المتحدة على مركزها وسيادتها ·

فبالنسبة للجانب الأول نجد أن كل دولة فى الحلف ترغب فى تجنب أن تضطر الى دخول حرب نووية ضد ارادتها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فانها تريد أن تكون متأكدة من التأييد النووى من حليفاتها اذا تعرض وجودها للخطر · وهذان الهدفان متعارضان واتباع أحدهما يعنى استبعاد الآخر ·

ويستخلص كيسنجر من ذلك أنه فى العصر النووى لايتحقق الترابط فى التحالف الا اذا تزايد الترابط السياسى بين أعضائه الى الحد الذى يجعل هذه الدول الأعضاء تعتبر مصالحها الحيوية واحدة ومتجانسة · واذا تحقق هذا الشرط الأساسى فان ماعدا ذلك من وضع وتنظيم للقوات النووية يكون أمرا ثانويا ، ذلك أنه اذا لم يكن هناك اتفاق واجماع سياسى فان المناقشات حول ادارة الحرب النووية تبرز بل وتزيد من الصعوبات التى ينطوى عليها الأمر ·

ويطالب كيسنجر بأن يتحول التركيز الأكبر للجدل داخل التحالف من موضوع انشاء قوات نووية جديدة الى محاولة بناء الاتفاق السياسى الذى وحده يعطى القوات العسكرية معناها وأهميتها ، ويبدو أن ذلك كان يمثل الاتجاه الذى انطوى عليه اقتراح « ماكنمارا » والذى قدمه لاجتماع وزراء دفاع حلف الناتو فى يونيو ١٩٦٥ وطالب فيه بانشاء لجنة داخل الحلف لمعالجة المسائل النووية ·

ويرى كيسنجر أن هناك مبالغة فى المخاوف من جانب أمريكا من رغبة الدول الأوروبية فى تأكيد استقلالها واشتراكها فى اتخاذ القرارات وفى علاج المشكلات والأزمات الدولية ، وأنه توجد أسباب قوية تدعو لضرورة أن تعدل الولايات المتحدة موقفها المعارض تماما لوجود مراكز أخرى من القوة النووية داخل التحالف الغربى . ورغم أنه من المرغوب فيه الحد من انتشار الأسلحة النووية ، الا أنه ليس هناك دليل على أن تملك فرنسا أو بريطانيا لها سيشجع دولا أخرى على السعى لتملكها ، وليس هناك دليل مثلا على أن تملك الصين للقنبلة النووية كان سببه تملك بريطانيا أو فرنسا لها .

كذلك فانه من المرغوب فيه أن توجد قوة نووية أوروبية موحدة يجرى التنسيق بينها وبين الولايات المتحدة ، غير أن علينا أن نراعى الظروف والأوضاع القائمة والتى تجعل تنفيذ مشروع مثل القوة النووية المتعددة الأطراف صعبا . كذلك فهناك معارضة فى أمريكا وفى أوروبا لقيام قوة نووية أوروبية مستقلة على أساس أن ذلك قد يؤدى الى سياسة أوروبية غير متعقلة ومجازفة أو أنه قد يؤدى الى الانسحاب النهائى للولايات المتحدة من أوروبا .

والخلاصة ـ فى نظر كيسنجر ـ أن أى مشروع جديد فى المجال النووى للتحالف الغربى يجب أن يرتكز على القوات النووية الموجودة ، كما يجب أن يؤكد الوحدة السياسية بدلا من التركيبات العسكرية ، كما يجب أن يترك الباب مفتوحا فى وجه تطور الاستقلال الأوروبى فى المجال النووى .

الفصل السابع :

التوقعات السياسية

علاقات الشرق والغرب ومستقبل ألمانيا :

علاقة الشرق والغرب :

كانت العلاقات بين المعسكرين سببا فى الخلاف القائم داخل الحزب منذ موت ستالين • ولكن بعض الحلفاء رءوا أن الخطر الشيوعى قد تبخر بموت ستالين وبظهور حملات السلام التى شنها الاتحاد السوفييتى فى حين رأى البعض الآخر ، أن المناداة بالسلام ما هو الا تكتيك جديد •

ويتعرض كيسنجر لحملات السلام السوفيتية فيقول انها ليست جديدة اذ تكررت منذ عام ١٩٢٤ ولكن فترة عدم الجذب كانت تنتهى اذا لاحت فرصة للشيوعية للانقضاض على مكسب جديد •

وتحدث كيسنجر عن القيادة السوفيتية فوصف القائمين بها أنهم رجال لا عاطفة لهم يتطلعون دائما الى السلطة ويفعلون أى شىء فى سبيلها ويعملون كقاعدة على اقصاء المنافسين • أما فى المجال الخارجى فان هؤلاء القادة لا يترددون فى تحقيق أى مكسب سياسى

أو اقليمى على حساب صداقة الغرب أو حسن الصلة به ، فقد ضحوا بصداقة الغرب التى تولدت عن الكفاح المشترك فى الحرب العالمية الثانية من أجل انشاء حكومات شيوعية فى شرق أوروبا وضحوا « بروح جنيف » عندما لاحت لهم امكانية اختراق الشرق الأوسط ، واختفت روح « كامب دافيد » بانذار برلين ·

ويذهب كيسنجر الى أن اعتماد السوفييت على العوامل الموضوعية هو أحد أسباب فشل المفاوضات مع الغرب ، وأن المفاوضين الشيوعيين لا يستطيعون الاعتراف بأن حجج خصومهم يمكن أن تقنعهم ، ذلك لأنهم يعتبرونهم أقل منهم فى مستوى فهم القوانين الأساسية للتطور التاريخي ، كما أنهم لا يستطيعون تبادل التنازلات مع الغرب لأنهم يعتقدون أن التنازلات تمنح بسبب المواقف الواقعية ولا تمنح لأشخاص ·

ويقول كيسنجر ان أى زعيم سوفييتى لا يستطيع أن يعقد اتفاقا مبنيا على افتراض أنه قد تأثر بالصفات الشخصية لزعيم رأسمالى وليس معنى هذا أن الاتفاقات بين السوفييت والغرب غير ممكنة ، ولكنها ان عقدت فيجب أن تعكس شروطا موضوعية وليس علاقة شخصية ·

ويضيف كيسنجر الى ما تقدم أن الايمان بأهمية كفاح الطبقات هو سبب تبنى القادة السوفييت لفلسفة عدائية تجاه العالم غير الشيوعى ، وأنه حتى عندما نادى الحزب الشيوعى السوفييتى بالتعايش فانه قد أعلن أنه يعارض التعايش السلمى فى « مجال الأيديولوجية » ·

ويقول كيسنجر ان التعايش السلمى الذى ينادى به الاتحاد السوفييتى ان هو الا وسيلة تكتيكية للتغلب على الغرب ، والدليل على ذلك رد الحزب الشيوعى السوفييتى على اتهامات الصين من أنه يؤيد تماما تحطيم الامبريالية والرأسمالية وأنه لا يؤمن بالقضاء الحتمى للرأسمالية فحسب بل يفعل كل ما هو ممكن لتحقيق ذلك من خلال كفاح الطبقات ·

وهذه العوامل يمكن أن تتمخض عنها سياسة شيوعية توسعية يحد منها :

١ ـ تطور الأسلحة الحديثة وهو ما يمنع الاتحاد السوفييتي من التهور الى مواجهة عسكرية ، ولذا فانه يمكن الاتفاق بين الدولتين النوويتين الكبيرتين على أن لهما مصلحةحيوية مشتركة وهى منع وقوع حرب نووية ٠

٢ ـ عدم استقرار الجماعة القيادية السوفيتية ، ذلك أن جزءا كبيرا من مجهود هؤلاء القادة يستنزف داخليا ٠

٣ ـ ويبنى على السبب المتقدم عدم قدرة الدول الشيوعية على التعادل مع بعضها فقد ـ ضعفت وحدة العالم الشيوعى التى كانت تقوم على الايمان بالحقيقة العلمية للمذهب الشيوعي وعلى كون موسكو مركزا للماركسية ـ ضعفت بسبب الحملة ضد الستالينية ، والنزاع الصينى السوفييتى ، والطريقة التى أعفى بها خروشوف ٠

ويرى كيسنجر أنه فى الحالات التى يواجه فيها العالم الشيوعى متاعب داخلية يجب على الغرب ألا يصدق نغمة الشيوعية التى تنطق بالسلام ، ويجب ألا يضيع فرصة ، كما أن قضية السلام لا تخدم اذا اعتقد الزعماء السوفييت أن أى اجراء يقومون به مهما كان عدوانيا ، يمكن أن ينقلب أثره بمجرد تغيير النغمة من العداء الى السلام ، ذلك أنه سوف تثبت عدم جدوى المفاوضات اذا اقتصرت على مجرد الاعراب عن النوايا الطيبة بل يجب أن تكون على أسس برامج محددة ٠

ويرى كيسنجر أنه يجب على الغرب قبل كل شىء أن يوجه سياسته بالابتعاد عن الخيال لأن الضغوط التى تجعل السوفييت يقللون من التأثر يمكن أن تدفعهم فى الوقت ذاته الى فترة جديدة من العداء ، كما أنه يوجد دائما خطر من أن يحاول الكرملين اعادة وحدة شرق أوروبا عن طريق خلق أزمة حول ألمانيا ٠

ويمضى كيسنجر قائلا انه حتى النزاع بين الصين والاتحاد السوفييتى فانه بقدر ما يمثل فرصة للغرب ، فانه يمثل خطرا عليه لأن الغرب سوف لا يواجه فترات من العداء والوفاق الواحدة تلو الأخرى بل سيواجه فترات من العداء والوفاق فى آن واحد ، كما أن

المنافسة بين هاتين الدولتين قد تؤدى بهما الى تأييد ما يسمى بحركات التحرر بمساعدات هائلة كما حدث فى الكونجو .

ويقول كيسنجر ان خوف الدول الحديثة من اعتناق الشيوعية قد انقضى بزوال ستالين وزوال التبعية للاتحاد السوفييتي معه وظهور الوطنية الشيوعية . ولكن ينبغى التفرقة بين حكومة وطنية شيوعية فى شرق أوروبا وأخرى فى افريقيا وأمريكا اللاتينية لأنه فى هذه الحالة الأخيرة ستكون مثل هذه الحكومة مركزا مضادا للغرب .

ويقول أيضا ان اغراء الدخول فى محاولات فردية للتقارب مع الاتحاد السوفييتي اغراء خطير للغاية للغرب لأنه يولد عدم الثقة داخل الحلف ، ولهذا فانه يلزم على دول الغرب أن تفضل المزايا التى يمكن أن تحصل عليها على المدى البعيد وهى متضامنة على المزايا التى تحصل عليها فى المدى القصير منفردة ، ويلزم أيضا أن تطور برنامجا متماسكا موحدا .

وينتهى كيسنجر الى القول بأن الغرب «موحدا» ستكون له مزايا هائلة فى التفاوض ، كما أن الفرقة الموجودة فى شرق أوروبا ستمكن الغرب من مواءمة سياسية تجاه كل دولة .

وفى هذه الحالة فانه سيمكن تهيئة جو أفضل لمفاوضات سباق التسلح والتجارة بين الغرب والشرق التى تحتاج الى حل سريع .

مستقبل ألمانيا :

يرى كيسنجر أن أية سياسة بالنسبة لألمانيا يجب أن تواجه ثلاث مشكلات :

١ ـ العلاقة مع الاتحاد السوفييتي بما فيها الموضوعات المتداخلة فى أى تخفيض للقوى .

٢ ـ العلاقات مع ألمانيا الشرقية .

٣ ـ العلاقات مع دول شرق أوروبا .

ويقول كيسنجر ان مصالح الحلفاء الغربيين ومصالح ألمانيا متعارضة حول هذه المشكلات الثلاث ولهذا فانه يجب التوفيق بينها والسبيل الوحيد الى مواجهة مستقبل ألمانيا دون التعرض لمخاطر التعارض بين مصالح ألمانيا ودول الغرب هو وحدة التحالف الأطلسى فى موقفه منها .

ويقول كيسنجر ان الاتحاد السوفيتى يهدف الى ابقاء الأوضاع الراهنة وهو ما يراه بعض الحلفاء الغربيين أيضا ، ولكن هذا الرأى سيؤدى إلى تطور للأمور بين ألمانيا الغربية والشرقية بحيث لا يقوى لا الشرق ولا الغرب على السيطرة على الأحداث مستقبلا .

ويرى كيسنجر أنه يلزم أن يظهر الحلفاء تفهما أكبر لمسألة الوحدة الألمانية كما يلزم أيضا على ألمانيا أن تواجه الحقيقة التى مؤداها حتمية ايجاد برنامج محدد اذا قدر للوحدة الألمانية أن تتم ، وفى هذا الصدد يقترح كيسنجر أن تنشىء ألمانيا الغربية علاقات مع كل دول شرق أوروبا رغم مبدأ « هالشتين » لتحسين العلاقات مع هذه الدول التى تريد الابقاء على تقسيم ألمانيا .

كذلك يجب الاعتراف بأن أية خطة لتوحيد ألمانيا لا بد أن تصطدم بالمسألة الحساسة وهى مسألة الحدود ، وقد نشأ أصل هذه المسألة فى معاهدة بوتسدام عام ١٩٤٥ عندما وضعت أراضى خط الأودرنيس وهى أراض ألمانية تحت ادارة بولندا وقامت هذه بطرد ١٣ مليون ألمانى منها .

ومع أنه يصعب فى الواقع على ألمانيا أن تعلن قبول هذه الحدود الجديدة فان هذه المسألة مع الأسف لابد أن تكون داخلة فى أية خطة لتوحيد ألمانيا .

ويقترح كيسنجر كبرنامج لوحدة ألمانيا :

١ ـ يعلن الغرب وألمانيا الغربية أنه فى الوقت الذى تظل فيه الوحدة الألمانية الهدف النهائى ، فان الهدف الحالى هو تمكين

شعب ألمانيا الشرقية من اختيار الحكومة التى يفضلها ، وفى هـذه الحالة يقبل الغرب دولة ألمانيا الشرقية بشرط اجراء انتخابات حرة .

٢ ـ يكون لأراضى ألمانيا الغربية وضع مماثل لوضع النمسا لمدة خمسة عشر عاما .

٣ ـ ويمكن انشاء اتحاد فيدرالى واسع بين الدولتين الألمانيتين تكون فيه ألمانيا الشرقية مستقلة محايدة ومجردة من السلاح .

٤ ـ يتولى الاشراف على الانتخابات الحرة ونزع السلاح لجنة مكونة من دول أوربا محايدة كالسويد وسويسرا والنمسا وربما فنلندا .

٥ ـ الابقاء على التزامات ألمانيا الشرقية للاتحاد السوفييتى ودول شرق أوروبا لفترة عشر سنوات وبعد هذه الفترة فان هـذه الروابط سوف تعتمد على المفاوضات الطبيعية التى تجريها الحكومة الموجودة فى ألمانيا الشرقية مع هذه الدول .

٦ ـ يجرى استفتاء بعد ١٥ عاما تحت اشراف هذه اللجنة لتقرير ما اذا كانت ألمانيا الشرقية ترغب فى البقاء فى الاتحاد الواسع مع ألمانيا الغربية أو ترغب فى الوحدة . وفى كلتا الحالتين تبقى ألمانيا الشرقية مجردة من السلاح .

٧ ـ تعترف الدولتان الألمانيتان بالحدود القائمة حاليا بما فيها خط أودرنيس وتصبح برلين العاصمة وينتهى وضعها الحالى .

٨ ـ تنسحب القوات السوفيتية بعد انتخاب حكومة فى ألمانيا الشرقية انتخابا حرا ، وتنسحب القوات الأجنبية من ألمانيا الغربية لمسافة تعادل تقريبا المسافة القائمة بين نهر الألب ونهر الأودر .

٩ ـ تعلن ألمانيا الغربية أنها لن تملك أسلحة نووية .

الفصل الثامن

ما هو النوع المطلوب من المشاركة فى الحلف الأطلسى ؟

يوجـــد حلان لتقوية التحالف الأطلسى ، هما تحسين طرق التشاور ، وانشاء وحدة أوروبية بأجهزة فيدرالية تعلو على سلطات الدول .

مشكلة المشاورات :

يعتقد كيسنجر أن المشكلة الصـعبة للدبلوماسية الائتلافية تزداد صعوبة بسبب وجود ثلاثة عوامل :

١ ـ الالتزام الشديد للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بميزان القوى الحالى يتيح لحلفائها مجالا متزايدا لاجراءات وطنيـــة بحتة .

٢ ـ الأعمال الداخلية للحكومات الحديثة معقدة لدرجة أنهـا تخلق مجموعة من العقبات فى وجه المشاورات المجدية .

٣ ـ فى تحالف يضم دولا غير متساوية فى الحجم أو القوة فانه من الطبيعى أن تكون هناك خلافات مستمرة .

ويقول كيسنجر ان السياسة الأمريكية قامت على افتراض أن العقبة الرئيسية لتعاون أمريكي أوروبي وثيق على المستوى العالمي مرجعه الى أن موارد الدول الأوروبية القومية ليست كافية لمقابلة متطلبات العصر الحديث • وطبقا لهذا الرأى فان وحدة أوروبا وتداخلها سوف يحل هذه المشكلة وستصبح أوروبا الموحدة مستعدة للمشاركة فى الأعباء المالية •

ويرجع كيسنجر رفض الحلفاء لتحمل مسئوليتهم الدولية الى أنهم كانوا قد اضطروا الى التنازل عن مصالحهم فى العالم وأن مشاركة هؤلاء الحلفاء أمريكا فى تحمل الأعباء يمكن أن يعطى قوة دافعة للتعاون الأطلسى اذا كانت لدى هؤلاء الحلفاء وجهة النظر نفسها التى تعتنقها الولايات المتحدة بالنسبة للمسائل الخارجة عن أوروبا ، بل ان الالتزام الأمريكى بدور عالمى قد خفض من دوافع الحلفاء للمشاركة فيه •

ويقول كيسنجر ان الوحدة الأوروبية ليست علاجا جذريا للخلافات داخل المجتمع الاطلسى ، فقد تضخمت هذه الخلافات بدلا من انخفاض حجمها •

ويمضى كيسنجر قائلا انه اذا تم الاعتراف بأن مصالح أوروبا ليست متماثلة مع المصالح الأمريكية فى كل مكان فانه يمكن الاتفاق بينهما على مجال يسمح فيه بالخلاف • وهكذا فان كل شريك سوف يكون له قدر من المرونة وبالتالى فان نزوع الاتحاد السوفييتى الى القيام بمغامرات سوف يقل • فتستطيع أوروبا أن تحمل قدرا أكبر من المسئولية بالنسبة للدفاع عن نفسها وعن مستقبلها وعلى حلف الأطلسى أن يقرر ما اذا كان الأفضل التركيز على سياسة ذات نفع عاجل أو سياسة حيوية طويلة المدى • وعلى كل حال فان مركزية القرارات تضمن أكبر قدر من التنسيق • وتمشيا مع هذا الرأى فان حيوية الحلف يمكن أن يخدمها جهاز يضم الحلفاء يكون قادرا على التنسيق بالنسبة لبعض المسائل •

ويختتم كيسنجر حديثه فى هذا المقام فيقول ان الولايات المتحدة ستغنم فى ايجاد ثقل متوازن مع ثقلها يمكن أن يحد من

اندفاعاتها وأن يدخل على ما تتخذه من قرارات مجردة ، التحسينات اللازمة .

كما ان احدى المشكلات الرئيسية فى الفكر السياسى الغربى تتلخص فى كيفية المواءمة بين الوحـــدة والاختلاف ، والواقع أن التركيز على الوحـــدة أو على الاختلاف بشكل شديد يحطم الميزان الحساس للقدرة على الابتكار ، فالتركيز على الوحدة يؤدى الى الجمود المميت فى حين أن المبالغة فى الاختلاف كغاية تؤدى الى عداء للأفكار العظيمة ، كما تؤدى على الصعيد السياسى الى الاهتمام المبالغ فيه بالمتناقضات الوطنية .

وهكذا فان ضرب هذا الميزان هو أكبر مشكلة قائمة يواجهها التحالف الغربى .

التداخل الأوروبى :

منذ الحرب العالمية الثـــانية والولايات المتحدة ترى أن أكثر الأنظمة فعالية للتعاون الأطلسى هو قيام شركة بين الولايات المتحدة وأوروبا الموحدة . وهى ترى أن يكون لأوروبا الموحدة جهاز يعلو فى سلطاته سلطات الدول الأوروبية . وهى فى هذا تعتقد أن شركة أوروبا بهذه الصورة ستكون ذات فعالية كبيرة .

على أن هذا الذى تراه الولايات المتحدة الأمريكية غير متصور ، ذلك أن الطرق والوسائل التى تم بها التداخل الاقتصادى الأوروبى لا يمكن تطبيقها فى المجال السياسى وبالتالى قيام وحدة سياسية بين الدول الأوروبية .

وبالاضافة الى ذلك فان المفهوم الأمريكى للوحدة الأوروبية ، سالف الذكر ، علاوة على أنه صعب التحقيق ، فانه قد حال دون قيام وحدة أوروبية .

ويرى كيسنجر أنه على الولايات المتحـــدة أن تترك التطور الداخلى نحو وحدة أوروبية للأوروبيين أنفسهم وأن تستخدم نفوذها فى اعداد وتصميم أشكال جديدة للتعاون الأطلسى بدلا من الاستمرار

فى التمسك العاطفى لصانعى السياسة الأمريكية بشكل واحد من أشكال الوحدة الأوروبية وهو الخاص بانشاء جهاز يعلو على سيادة الدول الأوروبية يمكن فى الواقع أن يأتى بنتائج معاكسة تماما لتلك المبتغاة ٠

اذ أنه فى الوقت الذى يجب على الولايات المتحـــدة فيه أن تشجع وترحب بأية وحدة أوروبية تعكس رغبات الأوروبيين ، فانه من المشكوك فيه أن المصالح الأمريكية الوطنية أو الأطلسية تتطلب هذا التمسك العاطفى بهذه الوحدة الأوروبية القائمة على وجهة النظر الأمريكية المنوه عنها ٠

ان هناك سبلا مختلفة لتحقيق الوحدة الأوروبية ، منها على سبيل المثال ما يعرف بخطة « فوشيه » التى تنادى بعقد اجتماعات تنظيمية لوزراء الخارجية ٠ وهذه الخطة تمتاز بأنها يمكن أن تنتج تقدما فوريا نحو الوحدة الأوروبية دون التعرض للمستقبل ، وبذلك تضع نهاية للتطور نهو الهدف المبتغى ٠ كما أنها تسمح بترتيب أكثر مرونة للعلاقات الأطلســية بدلا من نظرية القوتين التوءمين السائدة حاليا ٠ فأوروبا الاتحادية سوف تمكن الولايات المتحدة من الاحتفاظ بنفوذها فى عدد من مراكز السلطة فى أوروبا بدلا من أن تضطر الى التعامل مع جهاز واحد فقط وهو الجهاز المفروض انشاؤه فى شكل الوحدة الأوروبية الذى تنادى به ٠

فاذا كان حلف الأطلسى يرغب فى الاحتفاظ بأية حيوية فان ذلك يتطلب سياسة خارجية واحدة ، وطالما أن الحلف لا يســتطيع الاتفاق حتى على سياسة تجارية موحدة تجاه الشرق فانه ســوف يكون من المستحيل اقناع الحلفاء بالتخلى عن حريتهم فى التصرف بالنسبة لقرارات تتعلق بوجودهم ذاته ٠

ويقترح كيسنجر انشاء جهاز سياسى على شكل لجنة تنفيذية لمجلس الحلف يمكن تكوينها من خمسة أعضاء دائمين هم : الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ بريطانيا ـ ايطاليا ـ وألمانيا وعضــو سادس ينتخب دوريا ٠

وعلى هذه اللجنة التنفيذية صياغة الأهداف المشتركة لمجتمع الأطلسي وعليها أن تحدد حدود التصرفات الفردية للدول الأعضاء ان تضاربت الآراء بصدد مشكلة معينة ، ويجب على هذه اللجنة أن تعطي الارشاد والنصح السياسيين للترتيبات العسكرية ، كما يجب أن تكون هذه اللجنه السلطة السياسية للقوة النووية المتحالفة المقترحة ، وأخيرا فانها يجب أن تتطلع بتطوير نظرية استراتيجية مشتركة .

ولما كان الحلف يضم دولا ذات سيادة فان تفويض السلطة لهذه الدول يجب أن يكون محدودا ، وعلى هذا فلكل عضو الحق فى إستئناف قرارات اللجنة التنفيذية أمام مجلس الحلف وبالاضافة الى ذلك وفى بعض الأحيان يكون من حق هذا العضو الاعتراض على القرار الصادر من مجلس الحلف .

وفى اطار الاقتراح المتقدم فان الدول الأوروبية تستطيع اذا رغبت أن تكون تجمعا ذا صلات أوثق ، وعلى سبيل المثال فان الاتحاد الأوروبى الغربى WEU يمكن أن يتولى مسئولية الجزء الأوروبى من القوى النووية المتحالفة ، وأن يساهم فى خطط الناتو المشتركة .

فاذا ما تحقق لأوروبا من خلال هذا التنظيم نوع من الوحدة فانها تستطيع أن تقترب من نظرية القوتين التوءمين .

فهـــرس

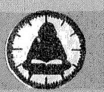
الموضوع	الصفحة

الكتاب الثالث

المشاركة المتعبة

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٣/٢٣٥٤

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الاسكندرية



كتاب الساعة

الهيئة المصرية العامة للكتاب



ص
٣٠